



الفن : .....  
 العنوان : فقه الدبح شيخ ملتقى الدبح الذي الفه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الجليلي  
 اسم المؤلف : علي بن حسن بن راود  
 مصادره : .....  
 أوله : .....  
 آخره : .....  
 اسم الناسخ : .....  
 نوع الخط وتاريخ النسخ : ..... ١١١٣ هـ  
 ملاحظات : .....  
 عدد الأوراق : ..... ٣٩ ..... عدد الأسطر : ..... ٢٣ ..... المقاس : ٢٨ × ١٩ سم  
 المكتبة المصور عنها المخطوط ورقه فيها : ..... مؤسسه / ساله ..... برقم ( ٤٣ )









في موضع واحد  
في موضع واحد  
في موضع واحد

اصابع اقامة الاكثر من اربعة اصابع او موضع اصابع الاصابع او موضع اصابع  
مقدار ربع الرس في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
عند ذلك ينبغي ان لا يمتدح في الاكثر من اربعة اصابع او موضع اصابع او موضع اصابع  
فيقدار ربع الرس في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الوجه دون ما استمر بعدة الزوايا في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
وهو السبع وستة وهي تتفاوت اذا عاينها يوجب على فعله ولا يلزم على كرس اليدين في الرس في موضع واحد  
لانها لا تتطهر فيها بعينها او تشبهه يعني ليس عند يديها الوضوء ذكر سرافه تعايشا ان يقول  
بسط الله العظيم وتحمله على رس السلام واولا لا اله الا الله والحمد لله صا وفيما استمر السبعة  
قالوا الواسطي في اننا لا يكون فيها السبعة والوسطي في اننا الضمام يكون فيها السبعة وقيل في نسخة  
وهو ما يوجب على فعله ولا يلزم على كرس اليدين في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
للصبر وهو لا يوجبها فالواجب التمسك واستعمال السواك ومن قد نظر في الفقه الاول وهو  
سنة لا يوجب عليه السواك واظن عليه وقال اوصاف جبريل في السواك يقول عليه السلام صلوة البرك  
افضل من سبعين صلوة بلا سواك ولقول عليه السلام عليكم بالسواك فانه يظهر فيهم مرات  
للدقيقة في السواك السواك في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
بيده وانما في بيده ولقول في الحديث ليدل على ان السواك في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الماء كونه في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
هكذا ومن ايضا المبالغة في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الماء في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
وكيفية في يديهن ان يثبتن بينهما وفي الرجلين ان يثبتن فيهما اليسرى في يده من ختمه يديه اليمنى  
وضعت يدهما في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
جمعهم في هذا اوصاف لما في اننا بان لم يصل ان كانت منقومة فالتخلل واجب وهو التخلل في موضع واحد  
ابن يوسف في نسخة سنة لا يوجب عليه السلام كان اذا وضأ يديك اصابعه في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد

ومن لان السنة يكون الاكمال الفري في مجله وداخل الحقة ليس يحمل فامة فري الغسل يحمل ان عاه  
على التقصير كذا في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
بالسبع وهو سنة لا يوجب عليه السلام في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
ويقدم بها الحقة في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
عليه السلام الا اذا كان من الرس وهو سنة من زوايا لا يحمل تقليد الاستصحاب سنة وقال القاضي  
هو سنة لان الرس سبع شفت كل عضو ولما انتم سبع فلا يثبت تقليد كرس الحقة وقاسنا  
اولا لا يوجب على السبع على السبع في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الاعضاء على الصافي بحيث لا يوجبها بايديها في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الا اذا كان في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
ومنع الرقية لا يوجبها في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
اعضاء لرواها في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
زفر يقول في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
بالغير وعدم التكلم بكلام الفاس والجلوس في مكان مرتفع احتراز عن ان المسئلة في موضع واحد او في موضع واحد  
القلب ففعل المسان والسبعة عند غسل كل عضو والماء في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
بعده واما يقول في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
مستقبل القبلة فاما في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
والا في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
التشديد بما هو واحد لا يوجب عليه السلام في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الرفع او لا يوجب عليه السلام في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
طاهر من يديهن ان سال يديه الى ما يديه حكم التطهر في الوضوء والغسل في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
او دوما او مزا او علما لا يوجب عليه السلام في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد  
الرفع او لا يوجب عليه السلام في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد او في موضع واحد













[illegible]

غير متقنة وانه كساع البرهان فانها انشبه بلسانها وهو يوجب الجواب المتولد من القول وهو ان  
شكوكه كان ينبغي ان يكون راجعاً عن رتبة الحقيقة لا ان يمتنع السقوط والبدوي كالمرة في الاثبات  
فيما اكثر ايداعها من الحقائق فلو انتقلت اسلاكها كان جنساً كالكيل ولو خففت كان طارحاً من اركانها  
لوجه ان يثبت الميل الى الاصل وهو الطهارة في المأوى والنجاسة في العذاب وليس ادعائها ان يفتي بكثرة  
قوله بطلانها كان جنساً ولا ينجس ان كان طارحاً وهو ان يقول ان شكوكه قد تعارضت في الاراء  
والاختلاف فيها لا يستقيم حكمه مشكوكاً والتمسك بها والحكم عنه مسموع وهو كمن يشك في بقائه وقد روي  
البدوي في الشك في طهارته وفي قوله يوتيه وهو الصحيح وهو اعطى شكوكه ان كان في حق وقال الربيع  
هنا فاذ كان قد اقبل اننا فانما اراد ان الامم في المعترضة في الحكم ان كانت منافية فيها لشكها لا مذكراً  
من العبر التي ارمز الى اركانها في الشك انما رتبه في قوله في بطلان حكمه ويخفى في النجاسة فكان ينبغي  
ان يكون شكوكه لا اعتد بها وطارحاً عند الحقيقة اعتباراً ولا مذكراً في غاية السقوط حتى اذا تم الميل الى الحقيقة  
لا يترك الميل المتولد منها عند من هذا الميل ليس هو مشكوكاً بوجهه انما هو بوجهه غير متقنه  
واذا قدمنا هذا الظاهر ان المراد ان لا يمتنع السقوط الواحدة عندنا من الجمع في جملة واحدة من قولنا  
يسود حماراً ومنى قد اشدت ويتيم اعداد السقوط خرج من العهد يعني ان ذلك انما يفتي في رتبته او احد القول  
يجمع بينهما احداً لا يخرج من عهده قائماً بهما لان الظاهر ان رتبته غير متقنه فلا يفتي في الترتيب  
وهو يفتي في السقوط في الحكم المذكور لان السقوط لا يوجب القياس والعراق بعد ذلك كما  
متولد من القول ويدل على ان سحره والبدوي مشكوكاً مع ان عرق طارحاً من اركانها حكمه في الحاشية  
بالمبدأ الخلف القياس هو ان الشيء عليه السلام كالحمار وهو رتبة الحمار والفتاوى الشبهة  
فاجره انما يرد في صيغ اخرى عليه السلام وكان ينبغي في ذلك ان يفتي في رتبته لا في اركانها  
يتم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف ويفتي وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بين الشك في  
بنيته وهو يوجب قيسيل كالماء انما اشدت وصار مشكوكاً في اركانها بجماع اسناد الامام ان  
الشيء عليه السلام وتوضأ به لينة الحق وقال ابو يوسف فلو كان من قولنا في الشيء عليه السلام  
به يوجب انما يتمجد فلما جاء نسخ هذا الحديث في اولها لم يفتي محمد علي اركانها حكمه يجمع بينهما  
والحق قول ابي يوسف وهو في الشافعي وما كان ذلك عند عدم الماء والطلق متولد الى التيم





اذا كان من جهة العباد كما سيجيء كذا عن الوضوء في الجن والنجس له  
فوضا فذلك يجوز له التيمم من انزال الماء في موضع الوضوء كما في التيمم والمجسور فاقه  
المجسور في التيمم ما رواه ابو الخليل في التيمم من ان يمسح بيده في موضع التيمم  
بالصبي في روع ويجوز ان يمسح بيده في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
فويجد ان يخرج فتمسك الوقت بقدر الا مكان كذا في موضع التيمم في موضع التيمم  
الماء ناهيا للوضوء الى اخر الوقت يعني اذا كان رجوعه في الماء في اخر الوقت يعني ان يخرج التيمم  
ليقع الصلوة بأكمل الطهارة في موضع التيمم في اخر الوقت في موضع التيمم في موضع التيمم  
بإيمانه لا تلوام له من جملته لا يستحق له التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
مقدار ثلثه في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
القاء له عن موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
فان شئت فقل هو الشا في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
يتم التيمم ولا خلاف ان لا يمكن له التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
وذلك من جهة التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
اختيار السجود في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
سجد في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
ان يتم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
جاء التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
يجوز التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
فانما سجد التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
يجزى اليه منه وقد سجد رسول الله عليه السلام في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
انما سجد التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
فلا يقع بالشك في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
فان العدة والتيمم مشترك بينهما وان غلب على فله ان يعطيه قطع الصلوة وطالبه في موضع التيمم

فرج من صلواته في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
ماتوه وكذا اذا ارادوا على التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
جاء التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
الشيخ في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
فان علمه في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
يقضي التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
لعمري في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
من لم يرد من موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
وضوءه من موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
بجاءه في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
الوضوء موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
له شمس في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
ووجه من موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
احسن ما قيل في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
يقول في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
لان في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
الحدث في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
بعد لاسم لان في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
ما لا من موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
ويجوز ما لا في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم  
يسح في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم في موضع التيمم





سبلان لما ان يسافر المعلم او يقيم للسفر وكل من اقبل تمام يومه وليله او بعد ما وركب  
في السفر فاشق منها ولم يركبها اذا سافر المعلم بعد تمام يومه وليله وصحة ظاهر وهو السفر لان  
الحديث من قول القديس متى المدة والسفر لا يرفع والعذر ان ليس على الانتفاع كما في البيع والآن  
مصح في الوقت لا بعد وجوبه حتى ان انقطع عذره وقت الوصوه والقبض حتى اذا وجد حال الوضوء  
لا للقبض او بالقبض وفي هذا ان يكون وقت السجود لا يجوز السجود على الجيوب فوق الحنف ان يسجد في الحنف  
الجيوب هو خوف ليس فوق الحنف ليكون وقاية له من الوضوء لا يجوز السجود عليه اذا ليس قبل الحنف حتى  
لو ليس بعد الحنف لا يجوز السجود عليه وقال الشافعي لا يجوز السجود عليه لان البديل لا يكون له بديل  
بالرأس والظاهر ان من عجز عنه ان قال ان البس على السلام مسح على الجيوب من غير ان يمسح  
بديل عن الحنف وان كان يمتنع من غسل الجيوب بديل لما عجز عن سائر الحديث اليه بل يمتنع اليه  
الى الوضوء لانه اذا احذر مسح الحنف او لم يمسح فليس الجيوب على مسح عليه لان مسح  
استغنى عن مسحها من اعضاء الوضوء كما في مسح على الجيوب يكون بديل المسح و لا يجوز كذا  
قاله شافعي والى الجيوب بجلدها وهو ما يقع الجلب على علاء واسفله فيكون كالحنف ومثلهما  
وضع الجلب على اسفله كالقنطرة حيث يمكن مواظبة المشي عليه فيه كالحنف وكذلك على الخنجرين  
بحيث يستمكن ان يمشي على الخنجرين بالمشي على السلام ان يمسح على جوب من روي ذلك  
عن عروة عن النخعي وكان يوحى في الاصول لا يجوز الا ان يكونا متعلقين لا لا يرفع فيهما الشاة  
فخرج على ما ذكرنا من ان عليه العترة كذا في البسوط بالغبية فيه مسح على جوبيه روي عنه  
رضي الله عنه روي في قولها قبل الموت بسنة ايام وفي المواز ثلثة ايام فكذا قال في المسح عن اللام  
وهو قولنا لا على علة وقيل سنة ووقع في هذا ان البرقع يرفع فيهما والفتان والفتان يرفعان  
وتشدد لهما ما جعل يدين لرفع البرقع والقبض الصخرة انما يمسح عليها لان الرفع الحجج والاحجج فيهما  
لكن لم يصح على غيرها وهذا اليه في ما سجدت به لذكره في مساجد الدار لا يجوز السجود  
على الجيوب وهو يوجب العظم الكسور وخرقة الفرجة ونحوها موضع الفضل في شدة الاوجاع  
والنشاط فيها الهلابة كما كانت في حنف لان الجيوب وغيرها ويطحال البسوق فاشترط الهلابة  
فيها مسحق في الحجج وانما يجوز المسح على الجيوب اذا عجز عن مسح الموضع كما عجز عن غسله بان كان فيهما

اللام وكان شدة فيه جهالة اما اذا كان قادرا على الجيوب في المشي في الحنف فله ان يمسحها فان كان  
غائلا عن ذلك في الدوزاد كان في حنفه شقاء فان عجز عن غسل برأسه امر بالماء عليه فان عجز عنه  
بغير مسح ثم ان عجز عنه غسل ماله وتركه وان كان الشقاق في يده ويجوز عن الوضوء استعان بالغير  
لتوضيحه وان لم يستغن ويقيم جازا خلافا لما وهو كاحل فيجوز معه والى ان كان غسله او كان شاقا  
فكالحجج يمكن احده في قدميه ومسح احد عقبه ومسح على كل نصابة مع فريضة انما غسلها كان بها  
جربة او لا وان لم يفرغها على مسح على الخنجر التي على الحجة وغسل حواها ويكفي مسح كاحلها ولا  
يشترط فيه الاستعاذه الصريح كذا في كذا في يصبو وضع خرقة وشدة النصابة قبل لا يجوز المسح  
عليها بل على الخنجره وان لم تكن شدة النصابة بلا عانة ولا يجزى الاجازة ان سقطت عن رجلي  
المسح لان اثنين ان غسل ما تحتها كان زاجيا وان كان السقوط في الصلوة استأنف والا فليكن وان لم  
تسقط عن رجليه سقطت رجليها لا يليل لوجود العذر ومسح قايروا ان قال المسح كالوضوء له  
فترحلوه ولا يستأنف الصلوة لو سقطت لاعتن برؤسها ولو تركه الى المسح من غير عذر كان مسح على  
الجيوب وعجزها ان يمسح رجليه وان لم يفرغها تحت الخنجرين عن يدي جواز تركه والمأخوذة  
لا يجوز تركه وهو قولنا قلنا قاله قايروا موضع على شقاق يليل والاصل ما عجز عن مسح  
الماء على ظاهر الدوزاد انما في المسح ان كان عن رجليه الموضع والآراء لا يفتقر اليه  
في مسح الحنف والراس مائة في سائر السموات ولا يشترط التثنية في ان قال الاهداف لا يفتقر فيها  
اليه في جميع الروايات وليس التثنية عند البعض ان لم يكن على الرأس **باب** كيف هو من حقيقة  
روح الله بالغة لادبها في التثنية في لغة السيلان يقال ما تمت الارباب الى الله صامتة  
اذ سالته الفقه وفي الشرح سيديون دم خمسون موضع خمسون في وقت معلوم قاله رافعة  
بالغة فابتدع مسح سيديون احرز من الزعم لا لاحتصاصه لادم عرق لادم خروج من الزقاق والادب  
لما يقع من الجرحات وقوله لاحتصاصه لادم لا يخرج من الزجر لان الله تعالى امر عبادته ان المراتب  
جلبت عليه فله الزجر فلا يخرج منه شيء وقوله لادبها اختيرت في الحقيقة الزجر من كماله ولا يحجها  
فان انشأ في حكم المصيبة تحت عجزها من ثامن الثلث وبقوله لادبها لاسلامه لا يختلف فيه كاسياق  
فله وجه لا خد في حد الحنف واهل ثلثة ايام وليها بغير ثلث ايام كما هو ظاهر لادبها وقوله



لن تفتد أياما ويصاحبها من ليلى ونوع ليلا يصفو بها من ذلك المثلثان لا ذكر حكم كمال القول  
الناظر أقدم يومه والى قوله عليه السلام فعلوا الصلوة يوم قريظك وكثرة غنوه عليه السلام فقل  
الخصبة لا تبارك والذكر عشرة أيام وهو حجة على أن الشافعي قد تقدم في قولهم يومه والذكر خمسة عشر يوما  
والى قوله عليه السلام لا تمنع النساء أن يركبن الفحل والذين يفتلوا النساء من دينهن قال عليه السلام  
فمنعتهن ما منعوا منهن من الفحل من الكحل من النساء من دينهن وفيه إشارة إلى أن الكحل من  
خسة غير ما هو معاصر في حارة حديث ذلك فأنما مضت العبارة والإشارة فخرج العبارة عليها  
مروا عند ذلك في أصول الهدى ما تضمن من أقوالهم وأدلى على كبره في خاصة ومرا من لا يؤاخذ  
سوى ما يليها من الصلوة يومين علم أن الزمان لم يفتد ولم يولد والصلوة والمغفرة والكثرة والزيادة  
والفرق بين الكثرة والزينة أن الكثرة تعبر بالأيام والزينة تعبر بالسنو وذلك لعموم المخللين  
الذين فيهم أي فدية للذين يحرمون من صلوة أو الصوم أو الحج أو غيره من الصلوة يومين  
للمؤمنين وجوب الصلوة يومه دائما ولا يمنع وجوب الصلوة فقل وجوبها في دينهم معتد به في إيقاظها  
ملهمه وقيل بسبب قربها من الصوم ودون الصلوة أن حرمانها من وجوبها عاشرها في شأنه فقل عليه السلام  
من غلبه وقال أنكم أحسنتم في الفأل فلم يكن أن الصلوة وقامت على الصلوة فاضرب ما وافقه ترك  
السؤال فقال في الصوم والفتنة كما في قوله عليه وسلم وحول السيد الطوسي وقرأ ما سألنا لا يذكره  
الفتنة والتعبد بغيره لا في كل عام ولا في استعانة بالأيام في راتوق في غير محل والفتنة والفتنة  
ما فوق لا أن رأنا تلك إذا كان دخول السيد ما في السؤال إلى ما لم يفتد في ذلك وقت فراقه في ذلك وقت  
أنه إذا لم يفتد حاله للذين في الوقت يفتد من أن يؤخذ في ذلك من الوقت أيضا وذكر ما لم يفتد  
حاشيت بعد الدخول لأصل قوله عليه السلام المطلق بالأيام صلوة وعند محمد بن أبي نعيم فقط وقال  
عند أبي الحسن أن من وضع اليد على الثالث بالفتنة يومه ورحمت مسأله ولكن حصل ما  
لا من مرتبة بمن يفتد أن فقطع تمام الصلوة حل وطهر الفحل والنساء أن تقع لأجل الأيمان فقط  
ويصليها أدق في صلوة طامة فيمنع عند طهرها وأن يقتل لأن الصلوة جاءت في أوقات فتمت أغراض  
كما كان يقتضيه لأن من الغرض بذلك أيامه أو أكثر ما كان لا في الصلوة في يومه ولا في يومين في مثل  
فأخروا في الصلوة وأن كانت لغت غلبت وصلى والادعاء في وقت البحث لا وقت الكثرة ما كان

الانقطاع

الانقطاع على أسوأها ، وكان من بعدة فموت من اخسال استجابه ان النفع لان من ثمة يام  
أخبرت الصادقة الى آخر الوقت اذا خافت الموت فوثقت بصلوات نوفي لصوم ولدوك واذ عاد اليك فافتر  
بما عليك بطار ما بعدة كانت ومعداة وان انقطع شجرة ذاك كفيته فنهض فحتم عليها تاتوا بغير عليها  
الاعتناء وقد كان من عادتها ان ترقى يوم ادم واما عليها هكذا العشرة تاتوا بغير عليها تاتوا بغير عليها تاتوا  
الصلاة والصوم واما غيرها فالفان فموتت وصارت شرف الثالث تركها وفي الرابع اعتقلت واصلت هكذا  
الى العشرة واذ كان دون عادتها بالانحياز ان اعتقلت واصلت العشرة فترى ما على غيرها العشرة وكان من يطين  
خسة غمروا بالانواع العاطية والحدة اكثر من قد قمر لسنة وستين وقد لا ترى حينئذ بل لا يكون تقدير  
الاعتناء بمادة في نفس الاستمر فحكون ان لا يمتدوا في الخلق في قدر مائة والاصح ان يمتد بصفة  
اغتر الا ان كان العادة خصان طهر من الخصال ان كل ليلة تسنة اغترية نقتت عن ذنوبه وهو  
المستعمر من مبرمته واذ عشتة دما وسنة اغترية طهر من الخصال ان كل ليلة تسنة اغترية نقتت عن ذنوبه وهو  
لا تعلق الاغترية الاغترية والاطواء في الشهر يام لانها ما جبهها فترى في مقدمه وتوطا الى تسنة اغترية  
ساعة في راضين والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية  
بشعة غمتر الاغترية سات الاغترية في النفس حينئذ يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين  
الشهر الاغترية واذ اذ عاد اليك العادة تاتوا بغير عليها تاتوا بغير عليها تاتوا بغير عليها تاتوا  
لها عاده كعبه الاغترية الاغترية يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية  
ذات يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين  
والايدى الى الذكر لا يكون حينئذ يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية  
ولا بعد الاغترية لا يخرج الورد اما تسنة الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية  
ترى خال الاغترية لا يكون حينئذ يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية  
عولما تسنة سلك اليك في السلام كوعلى ليرة ذوالعده قال اربعين يوما ذال الثاني كعشرة  
يوما قال الاذ يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين الاغترية والاضواء في مقدمه يام في راضين  
من يطين ولا يرضى واما ما على حال عند اوسع جوارحهم كبر الورد المستحاضة لما عرفت في ال  
البيت سند فترى ان اجلبت واذ عاد اليك كعشرة واما عاده معروفة فالاعمال عليها تحاطة اذا













[illegible]

لا يفسد

[illegible]



لا يفتح الفصل في حقن المأخوذ من الشرب استويا لمداء مرة بين الاذان والاذن من ناياد وجو  
في بل على اقرارهما في كل صلاة ظهور النكاح والتعاقل واستحقاق يوسف حقن المأخوذ من  
والثقيين والحكماء ويؤدون ويقيم على طهره يستحق المأخوذ لان كلاهما ذكر الله تعالى وان لم يترك  
انما علم ان الاذان والاذن ذكران معضبان فيبقى ان يكونا يوسفوا لانما هوذا في حديث جابر كثره  
الغزير ولو اقام يحرم الفصل ويعدا ذكره ان نجس ويعدا لان الاذان يشبه الفصول حكما لا حقيقة ما  
في النظر الى الاول شرطنا الطهارة عن الجنابة واعتبرنا الحقيقة في الحديث كان في المرة والنجوة والسكران  
أي كرهه اذان هؤلاء الثلاثة ويعدا ذكره ان النجس ويعدا انما المرة فلا يكون متعاذرة والمأخوذ من  
ليصل هذا الفصل فانه يناسب ان يدعو اليها وانما السكران فلا ينفي حاشية الاذان وهو امر عظيم قال  
على كرم الله وجهه لو سفلت الاذان مع الخلق اجمع خلافه لاذت وبه فظهر ان اذنه هو الاذنه ايضا  
لان ذكر الاذان واراد الاسلام الذي يتناولها وذكر الاذان والحكم فيه حكم في الاذنه لاشهاد العلة ولا  
شهادة الاذنه اذ اذنه هو الاذنه المذكور لان تكرار الاذنه غير مشروع لانها الاذنه الحاضرة فتبقى  
الواحدة والاذن اعلام الغائبين فيجعل قطع البعض دون البعض تكرار متبدا ويتحقق النطق  
عالمنا بالسنن وافقته والاذنات بالانوار الذي وعد المؤمنين ومن جلت قدره عليه السلام  
المؤذنون اطول الناس عناقا يوم القيمة لان الشرايب بالاعلام وهو موقوف على العلم وهو اذان  
الصيغة القاسقة والقاعدة اما الصيغة فلما يفتتحون واما القاسقة فلما يتركزون ويكرهون  
القاعدة لاذن للناس واما اذن الله مراهلة لسة الاذان والذين من الصيغة الذي لا يعقل واما  
الصيغة التي لا يعقل فلا يكره كذا في العهد لا يكره وان العبد لا يجرى له اذنه في الزمان الكامل  
عليه في العبادات وانما كراماته معقود وذلك في مقتضى ما هنا على ما ينبغي ان شاء الله تعالى  
واذا كان على الصلاة قائما والامام والجماعة وان اذنه قد قامت الصلاة فشرعا الى الامام والجماعة  
وان كان الامام غائبا وهو المؤذن لا يضمن حتى يحضر لقوله عليه السلام لا تعصوا حتى تروني  
فستمضي ولا تاة في القيام **باب** شرط الصلاة ان لا يكون في الشرط ما يتوقف عليه نجاح  
وجود الشيء لا يخلو به لربنا الذي يتقدمه لان من قاله حله صفة كخافه لا يخفى ان ليس في الشرط  
ما لا يكون مقدما حتى يكون احترازا زاعمة وفي الشرط طهارة بدن المصل من حدث وثبت

واثر في صحة واما في العرف فان كان فيها مسجد فيه اذان واما في حكم المسلم كما مر من ان المصلي في بيته  
يكفي اذان المسجد واما من وان لم يكن فيها مسجد كذا في بيته فله حكم المسافر يدعى اذان  
ولا تامة لها على طهارة المصلي في بيتها كذا في بيته لان اذنه لا تامة له لان من بين الجملة في البيعة  
وصفة الاذان معرفة واذن بعد فلاح اذان الفجر الصلاة في يوم فريين لا يروى ان يلا لاجلة رسول  
الله عليه السلام فوجد فيها ما اتفقوا الصلاة في يوم فريين فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما احسن هذا اوجه  
في ذلك ومنه الخبر لا يروى في حال النوم والفتنة تحقق زيادة الاعلام كالحق يتوصل للقرآن و  
والاذنات مستل في بعد الكلمات لكن يترك بينهما بزيادة وهو ما ناله بقوله واذن بعد فلاحها قد قامت  
الصلاة مرتين كل مرتين بعد الله وهو وجه ثالث في حديث يقول في رواية وعليها الحديث يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
فيها ويزن في رواية الاذان وهو ان يحصل بين الكلمات ويجوز في الاذنه وهو الاذنه بعد الصلاة  
وكذا **الشيخ** الصحيح وهو ان يحصل بين الشهادتين سورة فريين في موضع واحد وهو قول القاضي في موضع  
سنة عندنا لان اذان بلا لا يروى وعنده سنة والتعليق يقال في القراءة طرب وتر فراهون من الشان  
الاذن في الاذنه فلا ينقص شيئا من حرمته ولا يذني اننا نعرفه واذا لا ينقص ولا يرد من كليات الشرف  
كما كان والسكران والمدان وفيه ذلك بعض العتوق واما الخبر يحتمل الصوت بلا فيقره لفته فانه  
حسن واستقبل به العلة وهو يجب لانه دعاء الى الصلوة فيظهره ولو تركه جاز حصول المقصود  
وبما لا وجه فيه من عدمه حتى على الصلوة وعلى الاعلام والشرع ان يقرأ في الاذان شهادتين واسطة  
ماتان في الشاهد يستقبل الخلة وفي الماتة لا يقرأ واسطة بل على ان يفتت في الاذان والاذنات  
وما صاحب النافع لا يقرأ في الاذنه الا اناس ينقلونها في نوايا السامع ويستدبر في موضعين  
لوريد في الخبر لو انما يقرأ اذنا في الصلاة فليجوز لوصول وجهه مع شهادتين عليه لا يحصل الاعلام بقدر  
فيها فيجوز راسه من القوة العزيم ويؤتى على الصلاة فريين صا الى القوة العزيم ويخرج راسه ويؤدى  
حتى على السلام ويجعل اسبغ في ذنبه لا يروى في طهارة السلام قال ليل الامل اسبغ في ذنبك  
فانه اوضح لعدم ذلك وان ذلك لا بأس لانه ليس في الصلاة الا في شهادتي الاذان والاذنات  
لان شبيه الصلوة لما ذكرنا وجعل فيها الاذن في الذنب فيحصل بركة في الصلاة خفيفة السكران  
فما خلطوا هذا اذا لا يحصل فيها جملة خفيفة مثل طهارة الخليل بين الخليلين لان المصلي كره بالكنة







والفقود الأخير قد رتبناه الشهادتين في قوله بعد ورسوله وقيل قد رتبنا  
ما يأتي فيه كجملته الشهادتين وعند مالك للرسول من قوله بعد الله عز وجل  
دعت وأسلت من الشهادتين الآية وتحدث قد رتبنا الشهادتين على تمام الصلوة بأقرب الشهادتين  
أو لا يكون ضرورة وهي وكان المزمع في جميعها أن يوصل في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
لا يكون ضرورة وهو قول يفتقره فان قال لا يمكن ان يقرأ في آخره الا بالترتيب منه فيكون فسادا  
تباينهما ان يوصل عليه السلام على تمام الصلوة بالفقود ويجوز ان يرضيه الله باسم ما يول  
اليه ووجوبها في الصلاة وقوله سورة اورد السورة وما يشاء بها فكانت آيات قرآه الفلقه  
تتبع كقاعدة ان كان في السورة خلاف في الشافعية وبذلك فيها له قوله عليه السلام لا صلوة  
الا بآية الكتاب بسورة ومعها والشافعي قوله عليه السلام لا صلوة الا بآية الكتاب وبذلك  
لشهادة بآية ومعها في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
ليس بمضمون لان القرآن في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الزيادة بالمحذ على لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
عند الشافعي في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
للمتأخرين قال الشافعي في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
بقره وكله كصلوة ورتبنا الشهادتين في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
لو قام في الثانية بعد ما سجدة واحدة قبل ان يسجد الى قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
لربنا لا اله الا الله في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
انتهى لا يترك في كل واحد من ركعتيه واجبا ايضا على ما سبق في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
قال او قد رتبنا الشهادتين في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
بين الركعتين وقوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
في الصلوة ويكون احرازها لا يكون في سبيل الترتيب وهو كغيره في الافتتاح والفقود الأخيرة  
فان مراتب الترتيب فيها فرق في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
تتبع جماعا والترتيب بين الاركان مطلقا سواء كان في فعله ركوعا ولا فرق عند زفر والشافعي

انظر

وقيل لا اركان اعتدتها كما علمنا في الركوع والسجود والوقوف ومنها والجلسة من الشهادتين  
والطائفة لتكوين الجوامع وقد تقدمت سجدته وعندنا في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الشافعي وما لا اله الا الله في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
في الركوع والسجود وقيل فانك تارك من جوامعهم ان هذا حديثك دليل على ان يركب في الركوع  
مبين احدهما ان يركب صلاتك وقيل فانك تارك من جوامعهم ان هذا حديثك دليل على ان يركب في الركوع  
لدليل الوجوب وانما الواحد فاذا زيد به على الركوع والسجود يكون زيادة على الركوع الواحد  
غير جارية كترتيب ركعة قد رتبنا صلاتك وقيل فانك تارك من جوامعهم ان هذا حديثك دليل على ان يركب في الركوع  
او في الركوع وفي الفلقه في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
سجدته والشروط في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
من الفلقه صلاتك وقيل فانك تارك من جوامعهم ان هذا حديثك دليل على ان يركب في الركوع  
فيها ركعة واحدة والشهادتين في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
الثانية واجبة لكن لم يأت به لان قوله عليه السلام لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها  
الفرق في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
كانت الركعة الاولى ايضا واجبة لانه في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
ولفظ السلام وعندنا في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
مسعودا قد رتبنا الشهادتين في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
ولان جوامعهم لا يركب الركعة واحدة قبل ان يسجد الى قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله  
في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
والشرايع وترها لا اله الا الله في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
وهو في المذكورات وسنذكر في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
موطن الحديث ونحضر اصابعه في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
ولا نذكر في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها  
الصلوة تخصيص ما يركب في قوله لا يفسخ عندنا في جميعها وبذلك في جميعها وبذلك في جميعها





















الارزاق لم يخف ما يؤمنه على صلوة فالنقص قصد الاصلاح بحقيقته كذا في الحديث ولو سبقه  
لقد بعد الشهود وما سلم لان السلام اجبة لا بد من الوضوء لايان يخرج من الصلوة على  
وبالمشقة والماعتق ان الخرج يستحق الصلوة عند الحقيقة وهو بعد ان فعله ان اخذت في فعلها  
اي بعد الشهود وكذا ما ياتي بها الصلوة تحت صلوة بعد البناء والوجوه والاطاع وطريق عليه شيء الا  
الخرج يصنع وقد وجد ويطلب الصلوة وعند الامام لا ينعقد ان الذي قصد فعله ان يتركه وهو  
اي لما ان يخرج ما لا يمتددة المانع وتحت فعله لا يتركه بالليل لانه وكل كذا ان  
اعتاج في الصلاة تحت صلوة وهو الخرج ويصنع وقسم الا في سورة ان تذكره وحفظه الشارح في  
اشتغال بالعلم والانت صلوة لوجود الخرج قبله او وجد العار في ذلك وقد الموقر على الاركان وذكر  
صاحب التزيين في الاستخفاف العار في ما وقعت التفتيح في كل واحد من وقت العصر في الجمعة وروا  
عند العدد وفسفت الجيرة عن بر نقد الصلوة وهذه المسائل الا في عشرة عند الحقيقة فلا ما  
وعد الاختلاف بين علي الخرج فيصنع فريضة عند الاعتداء على ما ذكره وكذا وجد في المصلح في ان يتركه  
وذكر لا التكرار على مصلح اعتقاد وعدم استظهار عورته اذا كانت تقبل غير تناف وتاقت في حقه  
شاهد ولو استخلف الامام مسبقا فاد الخ الامام الاول مقدم بمدد كما يسلم به في اليوم فهو  
استخلف الامام مسبقا سا كان احد الامام اخره فانه يثني ان يقدم مدد كما لا يتركه على تمام صلوة  
لا سبقه ما وقع ذلك ان قدم سبقه فخره واما في الصلوة بعد التعميم ان القضاء ما سبق وقوله غير  
اغني عن التفتيح والمصلحة والارزاق الامام الاول ان يترك الخرج ولا يخرج من الخرج وجن فليس  
يوجد صلوة الامام لو وجدته ما ياتي في الصلوة كالحقيقة والكلام والخروج من المسجد فقد صلوة  
وبصلوة الامام الاول لا يخرج منها الصلوة اما الاعتناء بالامام الاول من صلوة بان ترضاه  
قادرا لثبته بحيث لم يسبقه نقده وتوصله فله ولا نقد صلوة العموم الا في ذلك تحت صلوة  
ووقعه الامام بعد الانتهاء من الصلاة او احد تحت صلوة صلوة من كان مسبقا لوجوده في  
الصلوة في الاصل بالقبول ان لا يحكم من المسجد لان الكلام في معنى السلام هل في ان يترك  
لأنه اذا كان الصلوة من المسجد ما تراه في الصلاة من مسبقه لحدث في ركوع وسجود  
عادها ان الركوع والسجود الذين عدت فيها بها اي وهو بان يتركها لانهما يدلان على الاستتاع للمكان

نزهة لو وجدته ان تذكر سجدة في ركوع وسجود مسبقا بد عاداته ان الركوع والسجود الذين  
تذكر السجدة فيها ومن لم يرد ان احدث فان كان المأموم رجلا متيقن الاستخفاف ان لا يتركه  
والا يترك من رجلا وان كان له ان يتركه او متيقن يقين فمقتضى صلوة الامام المأموم اما  
صلوة الامام لان المرأة التي هي صار اماما له في هذه الامور والاصول المأموم فلا بد في الامام  
فقد صلوة ولا يخرج الا يثبت في نقد صلوة دون الامام لانه لو وجدته الاستخفاف في صورة  
الرجل ان يصير امامه فيصنع وصالحيته وهاهنا لا يصح في صورة اماما والامام كما كان وانما احد  
صلوة المأموم على امره انما لو حضر عن المرأة جازله الاستخفاف في لو حضر عن قرينة قدر ما يجوز  
الصلوة فانه جازله الاستخفاف عند الحقيقة خلافا لما ذكره والارزاق ذلك النقد في الخرج  
الاستخفاف بالارزاق عدم الحاجة اليه فقد صلوة لان الاستخفاف على كثير يجوز عند الضرورة  
ما يفتد الصلوة وما يكون فيها نصحا الكلام وهو سهو او في يوم يفرضه الكلام وهو  
كان عند اسهوه او ناسيا او قليلا وكثيرا وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس وهو ما يمكن طلبه من غير  
النية البينة في ذلك المهرز وفيه فلا في وعند الشارح لا يفتد والابن والقائه والانتافيع في  
وان كان يخرج من حاله في اربع سجدات الجميع واليكما اجمع ومصلحة لا يتركه في اربع الا في  
والثاء والانتافيع واليكما من ذكر الخرج والارزاق في موضع بعدة وتسمية المصنف في جوابه  
والصلوة والسجدة او الاسترجاع او المصلحة في ان يخرج من الصلاة وقال المصنف في جوابه  
اخره قال الله لا الله واخرج في قول الجاهل الله او جبره وقال الله وقال الله رجعوا ومن يفتد  
في قول لا يخلو لا في الاية العنيفة فلا في وسبق الخرج واد بذلك المذرك كما لا علم  
والعلم يخرج بذلك المذكورات الخرج المصلح في الصلوة لا في انفاقا وتخرج على غير ما في هذه صلوة  
ان اخرج في الصلوة فتخرج عليه نقد صلوة الا ان تقدمه الثلاثة دون النقص انما في الاية  
تلك الاية انما في غير صلوة من ادومها بالاول لان لا يخرج على ما مطلقا وهو قوله امامه  
قد يخرج في الصلوة او لا وهو احد الامام ما قاله او لا الصلوة الفاتح والصلوة الامام في الخرج  
الصلوة في الاية لا في الخرج انما امامه قد ما يجوز في الصلاة فقد صلوة الفاتح لا في الخرج  
ليدوم ان لا يترك الخرج في غير صلوة عليه فقد صلوة الفاتح ايضا وكذا صلوة الامام ان احد















[illegible][illegible]























من عدوا وسبح جل الامام طائفة بان اد العقد وصل بطائفة وكذا ان كان صافيا في الخير وكثير  
ان كان شيا في اخيه ومفت هذه الامم وحيات تلك الطائفة وصلهم ما بقي سلم وحده ومبر  
عنده الطائفة ان العدو جات الطائفة اولاد وتو بلا ق لانهم لاحقون كنتم لسان الام  
نور الطائفة الخضره لغزاة لانهم مسوفون والمسيوق فراء ويطلبها المسحق والكوب والمخاللة لانهم  
وان اتت الخوف في غير ما عن الصلوة بهذه الصفة صلوا وحدا ناكيا تايمون الى فحبة قدروا ان يخرجوا من  
الفرج ولا يجوز ان الصلوة بهذه الصفة بلا حضور وعد وشارة الى انا قاراسي ثم اذا تجوز هذه الشان  
ان كانا على غير من يمارين للحقيقة وبقا بلتهم فانما اذا كانوا يجمعونهم ولتوا عقد بان رؤا اسود فلو  
فصل صلوة الخوف فله عليهم ذلك ان يخرج صلواتهم واليوسف لا يخرجها الصلوة الخوف جدا شيئا السلام  
لانها انما غرقت بجان من الغشا لانها فضيلة الصلوة فلهما يبقى على السلام وهذا الحق لعدم بدو لها  
ان الصلوة بها انما هوها عليه السلام وسبيل الخوف وهو يتحقق به ايضا **كما** الحيا مع حيا زور  
بالفعل والبس ليرجيه التخصر اي من طقوت واصل يكون الموت وان منهم القريب من الموت وعلا  
ان يستحي بدماء ويضع يده ويخفف صوما الى القبلة على شدة الاين اعتبار الحال الوضع في القبلة ان  
اشق على الخبير الاستلقاء واختار رعين فاشتا الاستلقاء على قفا لانها سهل التعرض فيه وشدة  
يجب خروج روجه وهو المهاد في زمانا واكن يرض راسه قليلا يصير وجهه الى القبلة وقدم اليها  
والا زها واستد يبين الشهادة في الشهادتين لا لا الولى لا قبل بدون الثانية ولا يفر بها فاختار  
ان يستخرج رجاها اذا كثر تخضر وقال الشافعي بقى بعد الدق لفر له عليه السلام لقوا كثر شهادة  
ان لا اله الا الله ولنا ان الاختصار وقت يرضى لفظان لا ضما اعتقاده فيصالح المذكر وانما  
قر له عليه السلام لقوا كثر اي يرضى الى الموت مجازا باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله من قبل قبلة الله  
سليبه ولا ياتي في التلقين بدو الموت لا زمانات مؤثرا حاجة اليه وان مات كافر الصلوة به  
نالا فانيتم كذا في الكافي فادامات شه وخيمه الحيا بالفتح عطا الحية والفتح عطا عليه لان فيها  
تحسينه وقد ورد التوارث به بالفتح ويستحب ان يجل دقة لفر له عليه السلام فجلوا موتا فان كان  
خيرا قد صوم اليه وان كان شرا فبعدد العمل لتاروا اذا ارادوا عمله وضع على سريره فخرجوا من ايامه من  
تقليم اليه قوله وقرا اقره او ثقتا اخرضا وسبعا لقوله عليه السلام ان اخرجتم اليه فاجروا

عنه

وقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر وكيفية ان هذا السرير يا جبر ومفعله عند ارادة غسله لشانه  
البرية ويجب غسله وسببا كما يتره لقوله عليه السلام السلام على مسلم سنة حقوق وعد من ان غسله  
بدون تركه اجمعا اعز اولوقين واحدا منه لاجل له هذا البرية عليه والاصل في غسله  
الادم عليه السلام وقال الولد هذه سنة مواته ولا تخس اليه بقا الدم المسفوح وكما في الخبر  
ايومر الا ان يصيرها غسل كونه بخلاف سائر الطوائف وان وجدت في الماء فلا يغسل عليه لان  
لخطاب به توجه على عدم وهو بدنه من ذلك في الخيط واستر عورة يفي بستر من الشرى الى الكعبة  
كوق الخي قال بعضهم بستر العورة لغسله حين كان يضطج بخرقة في يد كذا في بن ملت والدر ومجره  
فان من ثيابا عتبارا لرجال الجوزة والشاخي مخالفتا اعتبار اجماعا عليه السلام قلنا لما ارادوا ان يغسلوا  
رسول الله عليه السلام وزودوا بناحية البيت اغسلوا انبيكم وعليه فيصعد لانه كان من خواصه على السلام  
ووضا بالا مقصده واستنشا في نقد راجح للماد وفيه خلاف الشافعي والاقا وضنا لان الغسل بالماء لوف  
عنه افضل حاله القبول في غسل ياء وصل يهد وهو مخبر معروف وحرف وهو الاختنا ما غدا في  
التطهات وجدوا الا ان لم يوجد فافترج اى الماء والماء لم يحصل المقصود وغسل راسه وحجته الشحي  
لا يفرق في اخرج الوتر وان لم يوجد فاشا بون وحفوه واجمع على عبادا في غسله صل الماء  
بل تحتمه وهو الحناء ليجوز له اليكاه الملهمة لعل عليه كذا في غسله يصل الماء الى الجفون  
منه فجلس سنة ايت الخاضعة ويضع يده في خرقة ثم يلوث الكفن بعدا فان خرج منه طيب  
فغسله اذ ذلك الشئ لا يدي عليه ولا لا وضوء لان الغسل مرة واحدة وحصول بشقه ثوب  
لان من كان في الغرض غسل الماء الى احد من ارض وغدر بخرقة او غيرها ليجعل غسله على راسه  
ويطيه بعد الغسل يغسله لا لا تقبيل سنة والحقوق ما كمن من شيا طيبة والكفر وطباقة  
وهي طيبة والاف واليدان والركبتان والقدمان فان كان كل واحد من هذه الاغصا فغسله مرة واحدة  
كانت طباقة صا نزلها عن سرعة الغسله ابن مسعود فغسل كذا لا يبرح شعره وحية ولا يغسل بخرقة  
الان الشافعي يبرح ويغسل لقوله عليه السلام اصنعوا بيوثا كرا صنفون بعروهم لانه ان هذا لا يشد  
الزينة واليت مستغنى عنه وماروا على محرم على تخمير القليب وتحسين الكمان ولا يجزى لاننا نخل  
الكفوف وهو الخيوة ولا يغسل الرجل امره عندنا وعندنا الشافعي يغسلها وغسل المرأة زوجها اجمعا



كسار المملوك وهو من غير ان ينجس ذكرا نكاسا من الغرض فيكون في جميعه ما كان الميت فيه قوله عليه  
السلام من على جنازة في جميعه فلا يصح له وهذا بيان للافضل لاخر بخلافه لاكتسابات بالبرع والنجس  
ولا يجوز ثوبت السجود وان كان الميت حاربا او قدامه فيقبل لاكره لان احاطا بالشرع معقود وقيل كما ايضا  
لا يجوز لاداء الكسوبات والنواظر غرت بشهلا الكسوبات بها ما اذ كانت صلوة لجنازة في جميعه بالجماعة  
لا يجوز في جميعه حال الصلوة على الجنازة في جميعه فلا يصح له ان يركع في جنازة وان كان عليه خلاف الشائع ولا يعلق في جنازة  
الجنازة على جميعه ان يركع في جنازة ولا يعلق في جنازة ولا يصح له ان يركع في جنازة ايضا على جميعه  
بان جميعا ميتا فيكون في جنازة على جميعه حاله وانما في جنازة في جنازة السبل الثالث وفيه بالعضو لا يركع  
ويجوز للكره البدن بالارسله او تصفحه مع الراس يركع ويصلي عليه اتفاقا فانما وجد تصفحه بالارسله فليركع الراس  
لا يصح في جنازة ولا يستعمل بعد ولادة غسل وسقي ويصلي على المشهور هو الذي ذكره من مديد على جميعه  
من كراهة وجزة لقوله عليه السلام ان الاستعمال موقوف على المعنوية ذلك يخرج من اكثر جنازة او يخرج كراهة  
الولد وهو يركع على جده والاقربان لو استعملوا على جنازة وادب في جنازة ولا يصح عليه جنازة  
الذكر ولو ادب في جنازة ودفن في كبريا جنازة ويصلي في جميعه لا يفتن من وجبه وجزه ومن وجبه فيفضل  
ولا يصح ولو يركع في جنازة بعد وجبه لا يصح عليه جنازة لان السلام اعم هو اى يركع على جنازة  
او يركع على جنازة ويصلي على جنازة لا يركع في جنازة الاولى اعتبار الاقرب في جنازة  
لان السلام يقتضي اعمال من يركع في جنازة والثانية ولما تسلم قريب كراهة كسب جنازة  
لا كسب السلام في جنازة والثالثة في جنازة على كرم القوم جميعه فاعلمنا ما في بوطا بها وعلى الله  
اذا صلوا على جنازة قال رسول الله ان عمت الفضل تدعى فقال عليه السلام اعلمه وكنته ولا  
او دفعه الى حله يركع في جنازة ويصلي على جنازة لا يركع في جنازة لان جنازة لا يركع في جنازة  
التي هي المشهور في النواظر وان يركع ويصلي مقدمها على ميتة فمؤخرها فمؤخرها على ميتة فمؤخرها  
ويجوز دون الجنازة في جنازة في جنازة ما دون كسب القريب كراهة وهو من غير ان يركع في جنازة  
امر كراهة على جنازة في جنازة افضل قال الشافعي في جنازة اعمال لا يركع في جنازة ولا يركع في جنازة  
في العادة والنواظر على السلام في جنازة مسدود عازا واداه وعلو في جنازة كسب الجنازة ولا يصح  
لا حاشا لانحاشا لاجتماع الى النواظر في جنازة ولا حاشا لاجتماع في جنازة ولا حاشا لاجتماع في جنازة

الغنية

القبلة لقوله عليه السلام الحمد لله الذي جعلنا من القبلة في جميعه ما كان الميت فيه قوله عليه  
السلام من على جنازة في جميعه فلا يصح له وهذا بيان للافضل لاخر بخلافه لاكتسابات بالبرع والنجس  
ولا يجوز ثوبت السجود وان كان الميت حاربا او قدامه فيقبل لاكره لان احاطا بالشرع معقود وقيل كما ايضا  
لا يجوز لاداء الكسوبات والنواظر غرت بشهلا الكسوبات بها ما اذ كانت صلوة لجنازة في جميعه بالجماعة  
لا يجوز في جميعه حال الصلوة على الجنازة في جميعه فلا يصح له ان يركع في جنازة وان كان عليه خلاف الشائع ولا يعلق في جنازة  
الجنازة على جميعه ان يركع في جنازة ولا يعلق في جنازة ولا يصح له ان يركع في جنازة ايضا على جميعه  
بان جميعا ميتا فيكون في جنازة على جميعه حاله وانما في جنازة في جنازة السبل الثالث وفيه بالعضو لا يركع  
ويجوز للكره البدن بالارسله او تصفحه مع الراس يركع ويصلي عليه اتفاقا فانما وجد تصفحه بالارسله فليركع الراس  
لا يصح في جنازة ولا يستعمل بعد ولادة غسل وسقي ويصلي على المشهور هو الذي ذكره من مديد على جميعه  
من كراهة وجزة لقوله عليه السلام ان الاستعمال موقوف على المعنوية ذلك يخرج من اكثر جنازة او يخرج كراهة  
الولد وهو يركع على جده والاقربان لو استعملوا على جنازة وادب في جنازة ولا يصح عليه جنازة  
الذكر ولو ادب في جنازة ودفن في كبريا جنازة ويصلي في جميعه لا يفتن من وجبه وجزه ومن وجبه فيفضل  
ولا يصح ولو يركع في جنازة بعد وجبه لا يصح عليه جنازة لان السلام اعم هو اى يركع على جنازة  
او يركع على جنازة ويصلي على جنازة لا يركع في جنازة الاولى اعتبار الاقرب في جنازة  
لان السلام يقتضي اعمال من يركع في جنازة والثانية ولما تسلم قريب كراهة كسب جنازة  
لا كسب السلام في جنازة والثالثة في جنازة على كرم القوم جميعه فاعلمنا ما في بوطا بها وعلى الله  
اذا صلوا على جنازة قال رسول الله ان عمت الفضل تدعى فقال عليه السلام اعلمه وكنته ولا  
او دفعه الى حله يركع في جنازة ويصلي على جنازة لا يركع في جنازة لان جنازة لا يركع في جنازة  
التي هي المشهور في النواظر وان يركع ويصلي مقدمها على ميتة فمؤخرها فمؤخرها على ميتة فمؤخرها  
ويجوز دون الجنازة في جنازة في جنازة ما دون كسب القريب كراهة وهو من غير ان يركع في جنازة  
امر كراهة على جنازة في جنازة افضل قال الشافعي في جنازة اعمال لا يركع في جنازة ولا يركع في جنازة  
في العادة والنواظر على السلام في جنازة مسدود عازا واداه وعلو في جنازة كسب الجنازة ولا يصح  
لا حاشا لانحاشا لاجتماع الى النواظر في جنازة ولا حاشا لاجتماع في جنازة ولا حاشا لاجتماع في جنازة

الغنية



به في الياسين **التقديم** من لا يتعهد به باليمين لا يملك الشهادة من كونه كماله ولا  
حق عند الله حاضرة الاكمل فيه شهداء اعد فانه يمتنع من يمينه ويصدق الا انه عليه السلام قال في حقه ومنه  
بكلهم وما يمينه لا يصدق عند الله ولكن يمتنع من يمينه في عدم العسل من ليس بمتاجر كونه على اذن  
فيه الذرية ومات حريقا او قتل او امسوا تاوا حيا ولا سيما عند الولادة فهو في الشهادة مع ائمة ميثاقهم  
شهد على ايمان رسول الله عليه السلام الارض من تحتها الى فوق ولا يمتنع من يمينه الطعن وعندها كانا شهداء في يوم  
الاستبصار في كافى عن قتله لعل الحبيب والبق وقصاع العقيق ووجد في معركة يوم فخر جرة وقته وسلم  
فلا وجب عليه كونه حوله وير اشرافه بان كان به حجة ظاهرة اوضح الهم من غير موضع متاد كالعين الا انه  
والتي لان الظاهر في قبل خلاصه ما اخرج من الاثر فخره معه عهدة وكذا في قبل لو كان به اشراف وكلمه  
والصدم وقوله اقله سلم فلا حتر عن المقتول وقد اوحى فاما الياسين شهداء احد وقد يعدم  
وجوب الذرية لان وجب القتل لخصا والذرية في حجة وفيه كان شهداء ايضا ويدين عليه قوله وغيره  
عند وجود القتل في وسط الثور عارض لا يورده وجب الذرية كان شهداء ايضا ويدين عليه قوله وغيره  
به ذرية من يقتل فيمكن ويصدق عليه ولا يمتنع من الشافعي لا يصدق عليه ايضا لان الشافعي في الذرية  
ولان العتوة عليه كونه وهو اولى بها وورثي عن عباس بن علي بن سلام من يمينه شهداء احد ويصدق  
للعصبة الشهادة قد صهرت بالعتوة كانه لا يستغنى عن زيادة الذرية حتى لا يرد وهذا يصدق  
القول ان يكون له ذنب ويدعى في الشهادة بيمينه ثيابا لا سيما ليس من مجلس كنه كلفه وطهره وسلام  
وكاغفد قلته في ثيابها ليس من مجلس لان كان يرد ان قصه ويتبين ان زاد درجته كنه لينة وكان  
حقيقا وجوبها اوجب اوصافها ايضا من عند الله في الشبهة المستندة الى انها لم في الحق بجمود  
ان قد تم الشهادة للشهادة واستغنى عنه غيرها من الذنوب فيصلا ونسما لا يكره فيه  
وهو اذا كره عدم ذنبها وفي البر في الشهادة لان في الشهادة الشافية ولكن فيها ما  
وجب اجابة وحجة سقط البر في الثاني فيجوز الشهادة ويصدق في الثاني فيصير على قول عند الله  
كافه كونه كونه من ان كل ورث في وبيع وبيع واشترى وعاش من يوم عند يمينه  
فمن ومنه وقت صلوة هو يعقل واما حجة ان نقل من المعركة جازا وهي حلق عدي وقسط  
محمد وحيار في حق لا يمتنع لانهم كانوا في حق شهداء احد فلا يمتنع ايم لانهم ما اوصافها

يدار

يدارهم فاما نقصان الشهادة ومن قبل محمد اوصافها على وجهه لان هذا يقتل ليس بفالم ومن قبل  
الشافعي قطع طريقه على الاصل غير اهل ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
نحوه من الحجج ويصدق عليه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
نحوه لا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
يصدق عليه لا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
فجها العترة والقتل خلاف الشافعي فيها ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
استبان شعره وقد وجد في حق علي السلام من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
فان الاستقبال له يوجد من يمينه لا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
فوجد الاستقبال له يوجد في الثانية شققة على سائر المسئلة على اربعة اوجه عديق وجوبه على اربعة اوجه  
وجهه فوجهه سائر وقد علمد لاله وجود التقابل وكذا في وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه  
فيها في الكيفية حيا فقه وهو ان كان ابا الكيفية مقبولا لان وقوف الامام فيها وابها استحق كونه في الخراب  
فما في السامد وان كان الامام خارجا جازة صفة من هو في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان  
كان في يمينها ابا الكيفية كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان  
علق الامام مكانه في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان  
يدينه سائر اول الكيفية من يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان  
لا يباين به في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان  
ترك القيد **قاي** الزكوة عقب العترة بالزكوة اقدم ويعتد بها في العترة من يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان كان في يمينها ابا الكيفية من يمين الامام ان  
وقته تقا ويؤمن العترة وقا زكوة هرة في حق في اللغة القارة حيثها لانها سببها لال الخلق  
في الدنيا والافراس في حق في اللغة القارة حيثها لانها سببها لال الخلق  
العرف له في ذلك من لال معين شربا من غير مسلم عزها عن الامام لا مع قطع المشقة من الملك  
منه وجهه الله تعالى من لال معين شربا من غير مسلم عزها عن الامام لا مع قطع المشقة من الملك  
الصلوة ما هو عند رسلنا ما لا يوجب على الجحود ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه  
بذنها وقد لا اسلام لا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه ولا يمتنع من يمينه



















شامی

الشيخ فافهم عند تصديقهم ما سنده قوله لا تقول للكافرين الذين لا يؤمنون الذنوة لا ذنوة ولا ذنوة  
ما سلكه في سفره قالوا فأنتم من المصلين لا ذنوة ولا ذنوة التكليف الفروع موقوف على إثبات الإيمان ويش  
قول الكافرين الذين لا يؤمنون الذنوة ذنوة إيمانهم وحقوقه لا اله الا الله محمد رسول الله وشقار الله  
بين من المصلين الى فأنتم من المصدقين لفرضية الصلاة الله عليه وسلم مكلف من غير الحق والبيان فأنما  
ليسا بكافرين لا ذنوة قضاه اعداءه هو ايمان ما يجب الا في اركانها الستة والجمع والمقتضى هو  
ايمان شمل لا يجب الا في الاصل الاول لا يجب ان يكون في الاصول دوم ومطلقا كان الذنوة ومقتضى اركان  
يؤكد ان كانه لا يجوز ذلك نقل عن غيرهم ومضان تذكر انكم انتم نقل دوم والذين قد نقلوا انما  
وبقول الذنوة فان قيل فوجب ان يكون الذنوة فرضا ايضا ثبت ما يكتب بسبب ما بهذا الكلام في حق  
عنا ليس واجب شرعا هو الذنوة والجمعة والطهارة عند كل صلاة وعبادة المصطفى لا يكون فليها ان يكون  
واجبا دوم ومقتضى ان يكتب ان ايام التضرع من دوم وردت في حقهم فليها ما يجوز وهو ما قد ايام  
مقتضى ان الله اعاده ويجوز انهم ومقتضى ان التضرع لغيره من قبل والى انما يقتضى انهم لا يثبت  
تصرف لا يجب ان انما التضرع من الصبح الى العشاء فوجب ان يثبت الذنوة في الازل ان تكون موجودة في  
الهار فوجب في كل حال كما هو اللاحق لا اقل في الازل لا يستغنى عن غير من طلوع الشمس الى غروبها  
وبذلك الذنوة ومقتضى انهم ومقتضى ان يكون دوم ومقتضى ان يثبت في الجميع المجمع ان التضرع  
مطلوب في جميع فوجب خلاف ذلك في الصلاة فانه خلافه في غير ما حقيق ما افاد في اصول الفقه  
لا ادر ما يحسن في تأويله فوجب في رمضان انما يكتب انما اقتضى ان كفارة وقدر من رمضان وفي الذنوة  
الذين وقع ما وراء الفرق ان يثبت من رمضان فوجب حصوله في جميع النطاق ما قبل ما عداه وان يثبت في الذنوة  
الذين يثبت حصوله من لئلا انما يثبت في جميع اليوم الذنوة ولما هو الحق للماعلي وهو انما يثبت  
الذين لم يثبت في سائر فوجب في غير رمضان وليس شرع ما عداه عندنا في جميع وقتها من رمضان  
انما يقتضى انما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت انما يثبت ما عدا ما يثبت في جميع وقتها من رمضان  
يثبت في نصف شهره والقضاء والتضرع والطلاق والحكومات لا يجب الا في جميع من قبل ان يثبت ما عدا ما  
فانما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت في جميع ما عدا ما  
فانما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت في جميع ما عدا ما يثبت في جميع ما عدا ما











وبين يوحية فيجب القضاء والكفر وان افضل حاد كان غدا يصيغته ويصا يوحية وهو لوم المدة  
لا تفره المقصود بمصيغته الذل فانه يلزم بيع بين المصيغته وهو المأذرو الحياض وهو المصطفى الذي يملك  
بصيته محرم يوحية كما في اصول الفقه وعند يوسف بن داود في الاول وهو ما اذا انما هو بين في الثاني وهو  
ما اذا انما بين في هذا الموضع للفقهاء والحجاز ولو يوحية ولا يكره اتباع المقصود ستة اعصته نام  
من شوال او غيرها ايدعن الكلمة والفتية بالفتاوى واما الملك يكره لما من شبه اهل الكتاب في ايامهم  
على القروض ولما قوله عليه السلام من صام رمضان وابته ستا من الفواكه كانا صام الدهر بركة والفتية  
منع محمود الفضل يوم **فقر باب** الاحتكاك هو ستة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان ويحرم  
فيها سووا ويجب بالذبح وهو الفرك في مسجد جماعة مع التوبة لا زعابة فلا يكره من التوبة واقوله يوم عندنا لم  
يكن اقل نقل الاحتكاك وهو ان يشرع فيه من غير ان يوحية على نفسه مقدور يوم عند الحقيقة لا يشرع وما اياه  
والصوم اقل يوم والكثرة اكثر ايام يوم عند يوسف لان اكثر الشئ يكره الى كونه حتى يشرع في يومه حتى  
يترك الاحتكاك قبل ان يذبح وسائر عندك على عدم اشتراط الصوم فيه واليسر فاصدق من حتى قد  
السيح ونرى الاحتكاك ان يبيع منه حتى لان يبيح النقل على سبيله في الصوم شرقة في الاحتكاك في الجنب  
وكذا في الشقاق والبر عن يمينه وقال الشافعي لا يجب الصوم فيه وقوله عليه السلام لا اعتكاف الا  
باصح جمعة عليه والمراة فتكف في مسجد فكان اول مسجد جمعة للرجال والصلوات والجمعة  
الاعتكاف من المسجد الاحادية لاسنان افعالية طبيعة كالبه الدابة والجمعة لانها اعم ما جاء فيها  
له الترخيص لاجلها ضرورة لان ما يورد بها ولا نواضع الضرورة مستثناة من قوله الشرع وقال الشافعي  
لا يجوز له الخلع في الجمعة لان الضرورة قد خرجوها لانها كان يمكنه ان يعتكف في الجامع ولا يحتاج الى الخروج  
وان لا اعتكاف في كل مسجد شرع لقوله تعالى لا تجلسون في المساجد وقت يدركها  
بجمع مستثنا لا يبع فيها بعد عذريته وقد عاهدنا كما في باب الجمعة والايك في الجامع كثر  
من ذلك لان خروج الجماعة وحياتها في صلاة الجمعة لانها تابعة للعرض والاحادية بعد الترخيص منها فان لم يكن  
فلا ضرورة ولا جرم ولا دليل لان العهد لا يخرج من مسجد لانك فيه كونه لا يجب لان الترخيم الاحتكاك  
في مسجد عند ما ينفق في بيته في مسجد يذبح في الحاق في حجة طاعة بلا عذر فقد كان الترخيم ينافي فيه  
وما ينافي في بيته وفيه دليله وكثيرا ما كان في الصوم والندوة للصلاة عند عذريته وعندهما

30 / 61  
1030 / 61  
1030 / 61

ببند ما بين كثر اليوم وهو اوسع دها الحريم كله وقصر وشره وفي المسجد ويجوز له ان يبيع ويتابع  
ايشية فيه بلا احصاء السعة ولا يبيع رخصة الاصل فيهما لا غير المعتكف لان من لم يملكه ولا كان يبيع من احد  
بكر في مسجد ويحرم عليه ان يوقع لقوله تعالى لا تجلسون في المساجد ودعيه كاشق والفتية لانها  
مؤثرة اليه كانت في الايام والفتية والاستبراء فان قلت لم يحرم الدوا في الصوم وماله للفتية كالحرم ولو  
فيما قلت لان اعتكافه والفتية كغيره وجودها فلهذا في الدوا في البيع وجوده شرعا وبعد الاحتكاك  
برخصة ولو لم يوصل تاسيا وانما لم يوصل الشبان عنوا فيه كاجل صفوا في الصوم الا لا اعتكاف في صلاة الجمعة ولا  
كانت الصوم اولى ليل لان الليل على الاحتكاك في جملة في الصوم وسواء وهو في مسجد او خارجا ويحرم  
بالس والفتية واورق في يخرج من المسجد والفتية ايضا كالحرم في الفريضة انما يترك ولا اذن انما يترك  
بعدما الانسان قاله اي عند الاحتكاك فانه ما يصدق انما لا اعتكاف الا في الفريضة انما يترك ولا اذن انما يترك  
وان لم يترك لم يصدق كالا يصدق الصوم وان اذن من نظرا فذكر لا يصدق لان الايمان بما يتركه الاحتكاك  
وجعله الفتية لا يترك من يومين يوم العتق وسئل ابو حنيفة عن يوم العتق فقال ان تقوم ولا يعتكف احد  
قال لا انا جسد الله هذا اذا اعتكف العتق فيه والاذن يكره لقوله عليه السلام من تمتع بجمعة راء  
بعد العتق فتركه الله عنها وكره الكلام الا يخرج فان قوله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا انتم ومن جسد الله  
يعلمون لا يخرج من المعتكف خارج المسجد الا يخرج فاعتكف بالمعتكف في المسجد ومن نذر اعتكاف  
ايام فوطة اذ ذلك الايام **باب ليلا** لان ذكرنا الايام على سبيل جمع يتناول الليالي قال اربابنا منذ  
قوله الله والليالي ليلا وان نذر يومين لزمانا ليلا لان في معنى يبيع في كل يوم ليلا ليلا في  
عبادة قالوا لا يصدق في الليلة الاولى منها قيد الليلة الاولى لان الليلة تختلف في الليلة  
انما يذبح يومين لا نذر في اعتكاف يوم لا يتناول الليلة انما يذبح في اليوم فاصدق ما سمعنا  
مع انما يذبح اذا نذر ان يعتكف اياما او اذ نذر اياما واذن الليالي صدق في اليوم حقيقة  
فليس انما يذبح ان يذبح اياما حقيقة كانه يبيع في كل يوم فاذن اعتكاف شهر واذن ايام  
فاصدق فانه لا يصدق لان الشهر اسم لعدد وقت مشد على الايام والليالي فلا يجزى ان يذبح  
يتابع وان لم يتركه يذبح اذ اعتكاف ايام لم يتركها فاستباحة وان لم يترك يتابع وقال  
شافعي ان شاء فرق وان شاء تابع لان الوفا والبلد ويحصل بالتخفيف ايضا كما لو نذر يومين ثلثة



[illegible]

2











4







منازل

11V3V/03.6	30	1/2
1m3V/1C4V	23	1/20

محمّد بن عبد الله

[illegible]









في النسخة المذكورة في قول وقد ورد  
غيره من ذلك الموضع كان في نسخة أخرى  
وذلك كما يجب بالعدل على غيره ما ذكره

[illegible]























1

نہ ہوں





[illegible]

ضررتك

[illegible]





























او اكثر فانه يثبت ولادة المعتنة او حلق او رجل وامرأتين وعندنا الحق بشهادة امرأة واحدة  
وان كانا قبلها فاعدا اعترف الزوج به اي بالجلد اثبت بحجة قولها وعندها لا بد من شهادة امرأة وان ادعتها  
المائة الولادة بعد موتى اي بعد موت الزوج الا من سنتين حصدتها الا بد من حرق الارث واليمين المختارة  
ومن كتم فاته بولد لسته اشهر فصاعدا اثبت عندنا ان اقر الزوج بالولادة او سكت وان شهد بشهادة امرأة  
واحدة فان فاته لاعتق وان اقل من ستة اشهر لا يثبت لبيتها لعلو على النكاح فاذت كتمها من ستة  
اشهر ادعى الاقل فالأكثر لما عاين واليمين عند الامام بالايمان وان علق عليها بالولادة فشهدت بها اي بالولادة  
مرأة واحدة لا تطلق خلافا لما لان الولادة تثبت بشهادة امرأة فرتبت الطلاق بالبنوعية وله ان الولادة تثبت  
بشهادة امرأة منورة فقد رويها فانه يثبت على الطلاق وهو ليس تابع لها لان كتمانها بوجد بدون الاقرار وان عرق  
الجلد اعترف الزوج باكمل تعلق بحجة قولها عندنا حقة وعندها لا بد من شهادة امرأة لانها شغيرة فاعين  
من كتمه وله ان اقره باكمل قرار بما يفيق اليه وهو الولاية ومن كتم امره فطلقها فاشترها فولد في اقل من ستة  
اشهر شهد شرفه الزمة لان الولد المستفاد من الطلاق سابق على الفراء والاى ان لم يولد الاقل من ستة اشهر  
منذ شرها بولسته او اكثر فلا يقره لانه ولد المأكنة وهو لا يقره الا بيمينه ومن قال لسته ان كان في بيتها  
ولده فوثق بشهادته امرأة واحدة على ان ولد لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى فاعرف  
فهو حقيقي وانما الحاصل في اليقين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا وهذا اذا كان الولادة الاقل من ستة اشهر  
اما اذا كان لسته اشهر واكثر لا يثبت الا بيمينه بحد الامتلاء والحد والمكيل وبمقالة المولى فلم يكن المولى متعينا بها  
الولد ومن قال انما للعالم حواشي ومات فثابت نسبا امرته وحواشيه وقانه اي برث الطفل وامه من القران المسألة  
فيما اذا كانت معدومة في البحر وبكونها ام الطفل والاسبيل الى براءة الطفل له الا بيمينه ان كتمها من ستة اشهر  
الحق في الحجة وفيه قد روي ان يكون للطفل جهول النسب فان جهل حريتها وقالت ودرته انت ام ولد فان يقرها  
لان ظهور الحجة باعتبار الدرجة في دفع الرق لا الشقاق الارث **باب** الحضانة وهي التبعة الام  
الحضانة ولها قبل القرعة وبعد ما من لا بد من الغرض النساء الاجماع لانها اشق من غيرها ولها دية  
ان يقره بطلان زوجته فتتار على ان يكون له في حقها حمله من عدل عندك اي عير فراهها اعاد الام وان  
يوسعها كعت وذلك لان الاصل في هذا لا يلبس الام فالقرآن من جهتها قدمت على القرآن من طرف الاية لان طرف  
لام اشق قبل المأكنة ان الشقة من الام على الولد واقره من الاب قبل لان خروج ماء المرأة من قدامها

بغير يمين

بين نديها وهو تبيين القلب وموضع الشقة هو القلب وماء الايد يخرج من وراء ظهره فقام الاب من الاخرين  
لانها من الامهات فزاحت الولد لا يوبن فلام فرباب ومن العات ولهذا تثبت في الميراث على العات  
فقاله كذلك تفرعته كذلك يخرج ذات قرابين فزاحت الام فزاحت الام كما في الاخوات وبنات  
الاخت والبنات الاخ وهن اي بنات الاخ من العات ومن كتم من هؤلاء غير محرم اي محرم الولد سقط حقه  
الحق الحضانة لان الصبي يصغر حقه بالحضانة من دمج امه ولا بد ان كان الزوج من الاجانب ينظر اليه شررا  
وبعيله نرا لان كتم محرم اعلمهم الولد كتم كتمت عمة وكتمت جدة وكتمت من طرف الام كتمت جده  
من طرف الاب وبالعكس في مقام الشقة نظرا للمحبة وبمعول الحق بزوال النكاح سقط الحق به اي بالنكاح لان  
الناظر اذا اراد اعادة المتزوج والعقود لها في حق الزوج لانها مأكنة والعقود للذكور وفيه انشراح بان البينة لوها  
يكون القوام عند من حق يستحق بان يأكل ويشرب ويملك ويستحي ومنه فخرجت الى معرفة اديا لرجال  
ينفع في اديله طبا النكا لو قد هذا الاستفناء بسبع سنين او سبع فزاحت رباب على علمه ما تروى بانه اي  
تكون الحضانة عند الام والحكمة حتى يحضن لانها بعد الاستفناء وتحتاج الى معرفة اداب النساء وكذا الحيدة اقدم  
على ذلك وبعد بلوغ يحتاج الى تعين من الزنا والاب فيه قد وعدهم حتى يشقوا كاعدهم اي غير الام والحكمة  
عند الاجماع وبه يبقى لفناء الزمان ولحقن الحضانة الى الصبية ومنها الحضانة لا بيمينه اذ البت ولو تطلب  
الاحمال ان يقر عن حضانته لا اد اعيت بان لا يات من الولد شق غيرها ولا يكون له ذوم محرم سوى الام في حق  
الحضانة لان الاجنبية لا شقة لها عليه فان لم يكن امرأة فالحق للصبيات على تربيته من الارث لكن لا يقع  
حبة في عصبة غير محرم كابن العم وهو العات للاحمال الفناء ولا ان فاسق ما من وهو من لا يلبس بما ينفع  
فانه يحتاج من الفناء وان اجمعت في درجة فادعهم فادعهم استهم وان ساءوا في النوع فاستهموا  
والجمل فاعرفها ولاحق لادم ومن ولد في الحضانة قبل العقد فحقها عن الحضانة لاشتغالها بمحضنة المولى  
والان في الحضانة نوع والا بد ولا لا بد الرق على فته ففنا عن الاية غير والذية الحق ولها المسالم  
مستحق عليه كالف الكفر بعينه اقل الاديان ومن من بها فخره وليس لابان يسافر ولده حتى يبلغ صلا سله  
سقطه لانه يصلح للام في الحضانة ولا للام بانه لا يقرق الاب بالحكمة الا في وقتها وقد تروى فيها  
اخذها الوصل المعروف عنه ان اخرها بولها انما يجوز بامر جميعا كون المقصد وصلها كون تزوجها فيه  
كاذن الزوج امرأة بانها ما وقدم عليها الى الكوفة فولد منه ولد فزاحت ولقتت عتقا ففانما ان يخرج ولدا

انما هو من الميراث  
الانما هو من الميراث



























لاسلو رد بها غير المبيع لا يخرج منها والماصل ان كل ما يخرج من الشجر يكون المبيع سببا له فيكون عليها  
صحة السبب وادارة السبب لكن بشرط ان لا يخرج منه شيئا ولهذا قال لا يتبعها وهذا هو وجه  
المبيع وان كان الشجر غير مخرج من بين الاشجار او من غير انشاء فليس المبيع وفي اللبن والرب لا انشاء  
مأكولة فثبت اللبن عليها فلا حاجة الى اعادة البيع لاجازي وفي كل ما يملكه المير فأكله رطبا لا يثبت وكذا يثبت  
الرطب وعلقن فأكله فانه يثبت ان هذه صفات داعية الى المير فتشقق بها وداعيتها الى المير ان المير  
يغيره دون الرطب والرطب ربما يغيره دون الثمرة التي فيها يغيره دون الثمرة وتغير هذه الامساك مخرجها في انقضاء  
البيع بخلافه لان كل هذا هو كغيره في المير والبيع لا يثبت له في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
بما اشاع لان ثلث الامساك مخرجها في المير وتغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
داعية الى المير كما في المسئلة لا في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
ولكن ما بحث وكذا في كل المير بعد ما جعل لا يثبت له في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
مردوب والرطب المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
المير لا يثبت رطبا ولا الرطب المير لان المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
جميع المير لان المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
بما اشاع لان ثلث الامساك مخرجها في المير وتغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
داعية الى المير كما في المسئلة لا في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
ولكن ما بحث وكذا في كل المير بعد ما جعل لا يثبت له في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
مردوب والرطب المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير

الختار

والختار ان لا يثبت بها فثبت ان لا يثبت بها ولا يستعمل ان لا يثبت بها ولا يستعمل ان لا يثبت بها ولا يستعمل  
العقد وادارة السبب لكن بشرط ان لا يخرج منه شيئا ولهذا قال لا يتبعها وهذا هو وجه  
المبيع وان كان الشجر غير مخرج من بين الاشجار او من غير انشاء فليس المبيع وفي اللبن والرب لا انشاء  
مأكولة فثبت اللبن عليها فلا حاجة الى اعادة البيع لاجازي وفي كل ما يملكه المير فأكله رطبا لا يثبت وكذا يثبت  
الرطب وعلقن فأكله فانه يثبت ان هذه صفات داعية الى المير فتشقق بها وداعيتها الى المير ان المير  
يغيره دون الرطب والرطب ربما يغيره دون الثمرة التي فيها يغيره دون الثمرة وتغير هذه الامساك مخرجها في انقضاء  
البيع بخلافه لان كل هذا هو كغيره في المير والبيع لا يثبت له في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
بما اشاع لان ثلث الامساك مخرجها في المير وتغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
داعية الى المير كما في المسئلة لا في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
ولكن ما بحث وكذا في كل المير بعد ما جعل لا يثبت له في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
مردوب والرطب المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
المير لا يثبت رطبا ولا الرطب المير لان المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
جميع المير لان المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
بما اشاع لان ثلث الامساك مخرجها في المير وتغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
داعية الى المير كما في المسئلة لا في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
ولكن ما بحث وكذا في كل المير بعد ما جعل لا يثبت له في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير  
مردوب والرطب المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير فثبت ان كل هذا هو كغيره في المير

الختار





[illegible][illegible]















ان يعتم على نفسه ولا يترسح اليقظة هو الامام المدعى بفرقة الامام  
الشهادة على الرق والجمع حق لا تقبل الشهادة بغيره من غير مبدء على الامام لا في القصد لا في الشاهد  
في نفسه ولا في غيره ولا في الشهادة ولا في اختياره الشتر لا لادامه على لادامه السوف باطن من حقله  
عدالة حركته في نفسه فيها وان كان لا يضره لا لا اختياره الصراقة فاسقا كما بان في غيره كما هو حقله لان الدعوى  
غيره لا يقبل على عدم الدعوى فلا يوجب بغيره وفيما يعتم على الامام لا في نفسه ولا في غيره ولا في غيره  
ببطلانها لا يخلو الشاهد على الصانع به ويعين كونه في الغتام لا يضره لا في نفسه ولا في غيره ولا في غيره  
التمام لا في الشرب لا في الشاهد للعدو والمداومة كاستياق وقام غير الشرب لا في الصانع ولا في غيره ولا في غيره  
ويجد وعند غيره فيها ايضا وانما قال في الصانع لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
يخلو في غيره من غائب لا في الدعوى بغيره ولا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
يخلو في غيره من غائب لا في الدعوى بغيره ولا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
ان في امره لم يدر ما لا يخلو لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الكل لا يخلو لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
نصاب الشهادة على كل من ادعى على الشهادة في غيرها لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
وعند جميع الكل لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الرق ان شهادته اثباتا في حقها لا يكونه وانما في حقها لا يكونه لان العقل لا يكونه في حقها لا يكونه في حقها  
ولا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
من العقل لا يكونه لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الرق وهي كبرى والحال انما لا يكونه لان الرق لا يتحقق الا بكونه بغيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
على الشهادة لا يكونه وهو نفس الغرض الامور لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
انما في غيره لا يكونه وهو نفس الغرض الامور لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الاهلية دون وجه اعتبار الغرض لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الغيره لا في غيره لا يكونه لان في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
اليه زيادة ونقصان وان لم يسل شهداء اليه لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره

عليه

الفرع على ذلك التي منه لا يجزى ايضا لان شهادتهم قد دلت من وجهين فوجه من الشهادة اذا دلت  
فيما عاينته لا تقبل فيها ايضا كما قيل وهو ضعيف لانه في شهادتهم لا ينعى بغيره ولا في غيره لا في غيره  
لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال بجملة شهادة الاجول لانهم معوا في اثبات الرق لا في غيره  
مشروع فلا يكون شهادتهم حجية ليس لاسيما في الشاعة الفاسقة لعدالة او غير ما في غيره لا في غيره لا في غيره  
ولا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
لان شهادتهم مع الشهود عدل او يختلف شهودهم في حقها لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
قد اورد اخرى والنجاس لا لا يوجب للعدالة لان كان حقيقة وجهه لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
ابتدأ الفصل في رتبة اشرافه في حيزه لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
واما اذا كان كيمرنا فانه لا يشهد حقيقة او يوجب الشهادة دون الشهود عليها الا ان كان في شهوده غيرا ان  
محمودين في حقله عدم اهلية الشهادة او تدين اربعة لعدم النصاب او احد عديم وقد دلت في حقله  
وكذا لو وجد عدم عديم او محدود او يوجب الشهادة بغيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
والذين دون المحصيات ان لم يردوا بربعة شهداء لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
شتر من غير انصاف عدد ولا في بيت ما بان ايضا او قد يشهدوا شهودهم دون ان لا يجمعون في حقهم  
نظرهم مع عدم العدد ولا في حقله لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
يخلو في حقله لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
فانما في حق السليق وهو بيت ما لانه لا يكونه لان العقل لا يكونه في حقله لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الجمع لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الجمع لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
انما في حقله لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
يشاهدتهم بغيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
الدية وكلاهما لا يجمع مع غيره ولا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
قد دلت في حقله لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره  
منه وعلمه ايضا لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره لا في غيره

















ومن ايديهم قد كانوا قاتلوا المعري الى ايامهم بين المصرا والافريقية من غير حاكم نظام الطريق  
قائل الا شيئا وعليه انفسه وحملته الاسارى وقد نشر لثقلته الصلصة وشتى في المعبر مرة فلهذا اخذت  
الامصار سائيا في الارض ايضا ويضع شره الاثالة الى ان لم يكن غير ملكان ذرية لم يقتلوا بمقتل  
بمقتل انفسهم جميعا لم يبق على عاقلة فاقها فاعاها **سما**  
التي جردت ايدى ومقاتل فاعاها في  
تامر بن يعقوب من الكهل ان ذلك اوجعكم فرفق كاتبة ثم ليرفع العبد لثقلته اخذ فاقه فقل  
شرع الا لا يركب له بقية فاعاها فارجيه ودفع الصلصة من الكاهن الى اقامه ببعضين فكلوا من سقط الارض  
عن الكهل الملعون فبذلك كسلته بكاتبة وفقداه ودفع السلام فاقه وحصلتها اخذوا من بعضين فاقها  
الفرق بين الياقين وان لم يرجع يعقوب بقتلها الزمان قد ان الاسلام في كلامهم اكرمهم فاقها  
كان ان اتوا بالجمادى صولة الجنادة وقد فقدوا السلام اعادوا الى الجبل عيتي واربعة ايام فقد قطع  
والفصل لا يقدركم في الشيفر والاضغ من فقع بين الامهات جارة الى الفاكهة البعدة فاقهم فلهذا فرفق بين  
فازوا فيهم ككفالي فاقهم في الشفر ضيقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
فيهم فحقهم فرفق بينهم ان الصبح اقام ان يعقل على ما بين فيهم فحقهم فاقهم فلهذا فرفق بين  
ان لا يجزى وان لا يعقل فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
صولة الجنادة في كذا فيهم فحقهم فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
سقطهم فحقهم فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
ان اقاموا الى الجبل فحقهم فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
كافاه فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
للام الى ارباب الامال في شيا طيب فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
وان حاسرنا من شجرهم الى الاسلام فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
قد رهاهم فحقهم فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
خاطبهم فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا  
تفريق الاموال والعقاص ويؤيد هذا قول لثاني انما يذبح الجارية يكون داهم ويحصى كذا ما شاءوا وهم  
كاسرنا داهم فاقهم فلهذا فرفق بينهم فحقهم فاقهم في كذا فيهم فحقهم وهدى من الجبل واما من وهاذا

[illegible]

۱۳۰۰



تيران يقي ومديعه من بلعته ما يراي من قبل الحيرة فتشقيق بالله تعالى فقامهم بسبب حاجته فخرق  
وتفرق في قطع الانصار وقساد الزرع وترويضهم وان للموصل ترسو ارباسا ردى السليق وتهمهم بالاسلوبي بالا  
يترنم الاثوان اصابها من ذلك ما لا يدرى ولا يدري وكبره الخراج للشاه السباح في سيرة الاثوان عليها والسريرى  
الغنيمة القليلة بخزائرها رجل والسريرى السري للبليل ما فيمن تفرق المصاحف على اختلافه والى على الضلع  
والفتاح لا في كسرهم على ناله لا يأس بل خرمها من قبل ان الغالب فيقضى السلام ولا دخل لستاسم ايلم ما يبعث  
ان كانا في قون العهد وتضمن العهد والقلل لا على سلام توى منها ولا على ايقظ كحنا: لكن الدولى العفر  
عاصمة والعهد وعرض العهد والعهود الثلاثة وعظم الامناء وشوهدا لوجه وفي شرح الخوارق الثلاثة منهية بغير  
بهم ولا يأس بل عليه لا يلق في ذلك فانه الزبقي قال صاحب الدر وشعره وهذا الحسن ونظيره الاخراق  
الشارق قتل مائة وعشر مائة في صياحه ومجتمعا اوقع قاتله اواقي ومقتدا اوقع البيوت في نخلها الحية  
الان يكون هذا فادرا على القتال اودا في كبريا وذلها كبريا وسكوا في قتل وعز قتل بكا في عيشه لا يحزن  
الذين ان قتل اياما كثر ابتداء لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا عاروا وليست البداية بالقتل من المعرفة لانسب  
في طرته ولا يكون نهوسيا لانها ثرا بل يال لال يقتله غيره لان هذا لا يقتله الا من ولا يكتد وقته  
الا بالقتل في قتل لان هذا في نفسه فان اياه السلام اذ اقتصد قتلها كافر اولى بها في الدرة ويجوز طلم  
ان كان حيلة قاتلا ولا يحزنه لان ذلك له ما هو قوة ومنه وهذا لا يحله على الجبل الصلح عيال ايقده السلون  
منه لا لما كان باله ايقده لان تاسا حارة ولا ايقده من هذه السلام لا يحسنه ولا يحسنه ولا يحسنه ولا يحسنه  
بما يحسنه في نفسه وقضا وقضا لان ما هو قوة السلون كالحيرة وكافى لوبدة اى بدلة الفة لا يحسنه في نفسه من غنائف  
ككونها حارة والمعهدة وضع اياها يصاحوا لا يحسنه ولا يحسنه لالة السلون في الحديث ليس المؤمن ان يذ لالة  
ذلك ذو اليجوز ذلك الباقين لا يحسنه ترك القتل السخنة وهى تنظر في مرهم فحار كافي حتى اهل الجدة ان هذا  
اى اخذت لما ايقظت في ذلك من الباقين لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه  
ان خرج نيتهم نيتهم والى تفتن بصلح مع اخا جهنم لا يكون عند لا تبيع عليه السلام نية المودة  
الى كاتبتيه وبين هلكة ومقربا ومنهم من اكله بخاترة قتل قاتله وان انا قاتله اويان كالمكر قتل  
الجميع يوليه لانهم باقتين العهد والاصحاب في انفسه نانيا ولا يبيع منهم سلاح ولا يخل ولا يمد ولا يسل

فوق

يبدع له ما فيه مودتهم على الحرب ولا ترميهم السلام من عنده ولا يحزنهم اكله على السلام وخرج امان خروقة  
كافرا واجازة او اهل صحن وحرم قتلهم بعد ذلك وان كان له قية فحنا لان من جرمهم ايلم وادب على امان  
وقا امانا دقا او اسيرنا اونا جرمنا ايضا عندنا ما الذي قاتلنا منهم وقسمهم وقد لا يذ له على السليق  
الا انما يارب العسكر ان ائمنهم في حارة ذكره الزبقي انا الاسير والشارق قاتله ما هو قوة الاثوان عليها والسريرى  
والا انما يارب العسكر ان ائمنهم في حارة ذكره الزبقي انا الاسير والشارق قاتله ما هو قوة الاثوان عليها والسريرى  
يجوز انما يارب امانا البقية العبد وان تركه نامة يندوا وبوسف سمعت من محمد بن قيس  
الشارق وشبهه ما فتح الامام عترة اى قاتله او جيرا الا بالصلح فشد بين السليق او اتركه ووضعت بجره عليهم وخرج  
على ائمنهم يعني اى اقام الامام يلد من يلدوا ولا يحزنه وهو صريح في الاثوان ايقدها القسطنطين انا فين يكون ملكا طر  
كافرا سول الله على السلام يجيرهم ويضع عليهم العشرة لا يجوز وضع نزع على السلام ابتداء والاتفاق بغير اهلها  
عليه وتركهم حارة لاصلة من السليق لا لانه لا يتركهم ووضع نزع عليهم والخرج على ائمنهم كما فعل في نفسه بغير  
سواد العراق وكل من ذلك ندية فقيهه قيل لان اذ عتده حارة الفان والفاق عتده حارة وانها وانها  
قيا اخريه قتل الاسرى الامام واستقره اذ تركهم حارة عتده السليق في ارا السلام واسمهم على سلام  
الاسارى لا يبيع اسرا قاتله من قبل الاخذ لان الرقية لا يجرى على السلام ابتداء ولا يجوز ذم اذ ارا لان فيه  
تقوية طر على السليق ولا عتده حارة لا يجرى على السلام ابتداء ولا يجوز ذم اذ ارا لان فيه  
وهو ان يتركه ياخذ ما لا يوقد لا يجرى اى ياخذ ما عتده حارة لا يجرى على السلام ابتداء ولا يجوز ذم اذ ارا لان فيه  
وا عتده حارة لا يجرى على السلام ابتداء ولا يجوز ذم اذ ارا لان فيه  
لا يحسنه في نفسه وقضا وقضا لان ما هو قوة السلون كالحيرة وكافى لوبدة اى بدلة الفة لا يحسنه في نفسه من غنائف  
ككونها حارة والمعهدة وضع اياها يصاحوا لا يحسنه ولا يحسنه لالة السلون في الحديث ليس المؤمن ان يذ لالة  
ذلك ذو اليجوز ذلك الباقين لا يحسنه ترك القتل السخنة وهى تنظر في مرهم فحار كافي حتى اهل الجدة ان هذا  
اى اخذت لما ايقظت في ذلك من الباقين لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه لا يحسنه  
ان خرج نيتهم نيتهم والى تفتن بصلح مع اخا جهنم لا يكون عند لا تبيع عليه السلام نية المودة  
الى كاتبتيه وبين هلكة ومقربا ومنهم من اكله بخاترة قتل قاتله وان انا قاتله اويان كالمكر قتل  
الجميع يوليه لانهم باقتين العهد والاصحاب في انفسه نانيا ولا يبيع منهم سلاح ولا يخل ولا يمد ولا يسل















































[illegible][illegible]

و لایع بنیاد



[illegible][illegible]











يقتضيه له فريضة لعنه فأكله له فزكاه لعنه جاز ومثله ادخل اكلي فعد به حر لا بيع واكليه جاز كليل شتر  
الورق والعددي وكلي في وقت انعقد البيع بعد البيع بغيره المشتري لا المدعي لما روي عن المتصرف في  
الفرق في قضية مثل ان يأخذنا البيع من المشتري عوضا عن ثوبا يريه فيه ولا يملك اليه من قبله التي هو  
جائز فكله من غير من قبله لانه يفرها من الخطأ منه اعني ان الثوب قد فيه ففي ان يذبحه ما لا يبيع لا يبيعه ما لا يبيع  
او ان يذبحه على قدر ما لا يبيع من الثوب سواء كان الزايد من حيث هو يريه عليه او من غيره فان الزيادة على غير البيع  
يبطل البيع لكن لخاصة من كذا الزيادة في البيع لا يعرف في حقه ومثله لا يستحق ان يذبحه لانه لا يكون ان  
يزاد ما اذا يبيع يكون مستقفا جميع الثمن من الزايد والمزيد عليه والمشتري يصدق جميع البيع من الزايد والمزيد عليه  
لان الزيادة والخطأ لم يقان باصلا اعتمادا بالخطأ والزيادة في الثمن من العقد من وصفه مخرج الى وصفه مخرج  
وهو كونه ربحا وتاسرا وعدا له او لا والبيع فاقوا ان يكون له ما ولا يذبحه في وقت وقوع البيع فله يذبحه ان كان  
قوله في غير ما يبيع على الكمال ويزيد على باقي العقد فان البيع اذا حصل بعض الثمن عن المشتري والآخر عن البائع  
وليس هذا في وقت عقد الثوب على باقي الثمن بعد الخطأ باصلا العقد فكان الثمن قابلا بتداه العقد على  
ذلك المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن والبيع على المشتري بزيادة بالثمن في الفصولين فله ان يذبحه  
على الثمن ولخاصة ما في الخطأ فلا يذبحه باصلا العقد ما في الزيادة لان حقه يتعلق بالثمن الاول فلا يملك  
البائع بطلان حقه لثابت ومن قال في حقه عيب كثر من ثمنه على ان يذبحه كذا من الثمن سوى الا ان حقه البائع  
الا ان من زيد الزايد منه او من قال في اصله ان زيادة الثمن جائزة عند ما يبيع باصلا العقد فكان العقد  
وارد البتة على الاصل والزيادة او ان يذبحه من الثمن فالأصل على يذبحه لا يذبحه على ما لا يملك الا ان اصل  
الثمن لو يبيع من غير ما يذبحه عليه لا يبيع اجماعا على الا يذبحه لانه لا يستبعد باذنه او ما افعلوا الثمن فيستحق  
عنه ضيق الزايد من الا يذبحه على ما يبيع من المشتري على قدر ما لا يبيع على ما يبيع عليه وان كانت حالة في الاصل  
لان البتة حقه ان يذبحه من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن  
العدوي حقه فلا يذبحه من يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن  
العقد هو فلا ان المسئلة ان يذبحه من يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن  
المجهول ان يذبحه من يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن على ما يبيع من الثمن  
التي هي ولا يذبحه من الثمن على المشتري ولا الثمن على البيع هذا ان كان هلاكه بآفة سماوية وبطلان البيع

انفق

او بعد المعقد عدوه اما اذا قبل المشتري لبيع قبله الثمن فثاننا ان كان الاكل خيارا لبيع الاكل ان كان البيع فاسدا  
فبطلان الثمن فانه في حاله لا يبيع فيه بطلان البيع لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان  
كان من قبله لبيع ثانيا انما هو عرض له لئلا يعرض لثمنه لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان  
لا يكون دبر او ما يذبحه على حاله لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
المعقد على حقه ان يبيع منه لا يكون من يبيع او يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
على التميز لا يكون من يبيع او يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
بالبيع والنفقة بالنفقة واليزاد باليزاد والنفقة بالنفقة واليزاد باليزاد والنفقة بالنفقة واليزاد باليزاد والنفقة بالنفقة  
تلقاه وهو لا يذبحه على حاله لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
فقدان ما يذبحه المشتري من الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
والحبيب لان يبيع من الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
الاكل حاشية لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
النفقة والنفقة في باب النفقة بالنفقة لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
او يذبحه على حاله لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
غير النفقة لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
الشراعي فيبيعوا كيف يشترطون ان يكون ما يبيع من الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
منه كالداهم والذات في ثوبه ان لا يذبحه وان شاء لم يذبحه وان شاء لم يذبحه وان شاء لم يذبحه وان شاء لم يذبحه  
فيما اذا جاء لان الزيادة من يبيعها من الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
لم يذبحه في وقت العقد وكذا في الثمن لان العقد لا يذبحه من الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
مردد ومنع ربحها العقد من كل وجه فكل ما لا يذبحه من الثمن لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
شقاؤه لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
يأخذ على الزيادة النقص والنفقة وتباعد على ان لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
للمعقد ولا الاكل في بيعه على حاله لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان  
وهو لا يذبحه على الاصل وهو لا يذبحه وانما يذبحه على حاله لانه لا يبيع الاكل فانه لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان بطلان الثمن لا يبيع الاكل لان











ومن الغرض حسنة وهو ان سبعة اوزن كل عشرة ودرهم وزن سبعة مثاقيل لانه اضاف الالف  
اليها فيصير على الاوزن الموهود في كل منها اعلم ان المثال عشر وزن قيراط والدرهم عشرة مثاقيل والقيوط  
خسة شعيرات فيكون المثال عشرة شعيرات والدرهم عشرة مثاقيل يكون عشرة ودرهم وزن سبعة مثاقيل  
في تاسعة ودرهم وزن ثمانية لا يجد غير ما يرى اى اربعة مثاقيل فافهم اوهل هو عتقاء لانه من جنس عتق  
به الاستبقاء ولا يفي بحقه الا في الموهود ولا يفي بشاركتها بايجابها لانه وصف ولا يفي به عتق التولية  
بحسبه وقال ابو يوسف يرد مثل الزينة ويقضي للمالك ان يحقه فالوصف عرى لا يفي به فوجب له عتق التولية  
ذكرنا ان قرح طيرا وارضى رضا ويكتسب بقرته هذا الخارج والبيض والماظية لمن اعدته لا ريب الا ان  
لا يباح سبقت به اليه فله او يكتسب عرى في الكفا وهو ما واه وفي بعض الروايات او يكتسب بغيره  
الطريق وانما قال بغيره لو كسرها احد يكره له لا لا يكتسب بغيره ما اذا اعتد ارضه له ذلك كذا في بعض الروايات  
وكذا في بعض طرق سبقت بغيره في القفا او دخل في العيد دار او دهر او سكر من فرغ على ثوبه لومته فان اعد  
صاحبه ان كان كفه بيد السقوط واغلق بابا الدريد لدخول مكة وليس له غير اعدته كالارض والحق في ارضه وانه  
فيها غير ارضه بغيره بان لا يملكه الا في حقه بالشرط ويجعله الشرط الفاسد وهذا اعلان اعدته ان كان لها كان  
مباداة مالها بغيره بالشرط الفاسد لانه الشروط الفاسدة من بابها لرواها في المعاريات المالية لا يفرح من  
المعاريات الفعالية وارتباطه لا يبره لعل الفاضل الحال في بعض حقيقة الشروط الفاسدة لا يفرح من  
يقضيها انعقد الا لا يملكه بان فيها فاضل لما لم ينعقد من غير الوفاء ولا ينعقد ذلك في المعاريات الفعالية  
كالبيع والطلاق على ان التعلق بغيره ولا في التبرع كطهارة بغيره بالشرط ويصح المقصود في ان  
التعلق بالشرط المفضل لا ينعقد في التعليلات لا من باب القارون ما هو من بابها لا يسقط الفاضل الذي كان فيه  
بغيره مطلقا وذلك بالطلاق والعتاق وما هو من بابها لاصلا فوات والولايات بغيره بالشرط المفضل  
وكذا في بعض ما قال في حقه السلام من قبل قتيلة فله عليه كذا في الروايات وهو اربعة عشر مثاقيل  
فالمبيع الفاسد والاجارة موهوبة بان يبيع بغيره بغيره وقاتل له والالة الاجارة اجرت ان نادى التبرع  
كذا ان ذلك لا يبيع بان يعلن هذا رتبة وهي حرم واما رتبة العقد في بعض العقد فيكون شرطه هو رتبة في بعض  
كافي العقد وهو عتقها بان قال اجرت البيع اذ اجد واسم شهر فاشترى لا يبيع والعتقة موهوبة فاشترى  
الفاسد بطلان وله من على الناس ما قسمه لوزنه الموزن بشرطه ان يكون الذي لا يبيع والعتق لآخر موهوبة

عقدها

تعلقها بان اقتصر العار فان دفعه قاله او ابره او ابره لا يبيع لان رتبة البيع والاجارة موهوبة ادخل الشرط  
الفاسد فيها بان استأجر عتقا فاشترى على ان يرضى عنه ان يرضى عنه ولا يملك التبرع من التبرع لعل الفاضل  
فالمبيع الموهبة والاجارة موهوبة فلا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
فما لم يرضى عنه لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
جملة المدة في حقه وهو عتقها بالشرط بان قال اجرت فان دار عتقه ان كان ذلك والرجعة موهوبة فاشترى  
بالشرط الفاسد بان قال ربيعت ان اقتضت عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا والعتق من  
ما لا يملك موهوبة فاشترى بالشرط الفاسد بان قال اجرت فان دار عتقه ان كان ذلك والرجعة موهوبة فاشترى  
بشرطه بان يرضى عنه لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
لقتضه العتق ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
هنا يكون البيع فاشترى بالشرط بان قال اجرت فان دار عتقه ان كان ذلك والرجعة موهوبة فاشترى  
وانما يجوز لان رتبة البيع كذا في الروايات عن الذين بان قال عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا  
في ذلك لانه ارضى عنه في وقت شئت بان يرضى عنه في الايام موهوبة فاشترى بالشرط الفاسد بان قال  
وتعلق بالشرط بان قال المدين ان ادبت اليه فاشترى بان قال عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا  
اليه فاشترى بان سوا كان في كذا في بعض الروايات لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع  
الموهوبة فاشترى بان قال عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع  
لكن من عتق نفسه بغيره من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
للموكل فاشترى بان قال عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع  
عشرة ايام لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
العتق فاشترى بان قال عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع  
عشرة ايام شاء الله تعالى والمزينة بان عتقها من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل وهو  
البدنية وكذا في باقي غيرها فاشترى بان قال عتقك فاشترى لانه لا يبيع الا في العتق اجماعا لان مقتضاه ان يرضى عنه من التبرع لعل الفاضل لا يرضى عنه من التبرع  
شأنه في ذلك لانه لا يبيع بان قال اجرت البيع اذ اجد واسم شهر فاشترى لا يبيع والعتقة موهوبة فاشترى  
الشرط في حقه فاشترى بالشرط الفاسد بان قال اجرت فان دار عتقه ان كان ذلك والرجعة موهوبة فاشترى



















ولا يكن جديعا لما لم يغيره ولنا ان العز من ذرية القضاء وقع شر المعلوم وايضا الحق الى اهله وهو  
يصل اليكم بشرى العلماء ولا تدروا الا حديث ذكره وقد علمت خفا وخفا والخبر عن القيام  
به لقوله عليه السلام من جيل قاضيا فكان فيهم من يغير من وجهه ان اسكن بؤثر في الظاهر والباطن والنج  
من يسكن بؤثر في الباطن ومن كان الظاهر كذا للظن لا يورث في الظاهر لانجاه وفي اجله هلاك وبناء اقرار  
عليه السلام بوقى القاضى العادل يوم القيامة لسانه بين يديه من يرفع الله تعالى حسنا يخلق في يوم كان  
مقدار خمسين الف سنة وروى عن رسول الله عليه السلام القضاء يحقره مع السامعين والعلما يحقره  
مع الانبياء ولا يربى من نفسه باده وخدمة اعرض القضاء لقوله عليه السلام عدل ساعة افضل من عبادة  
سنة وفروية من عبادة ستين سنة لان يتركه من لان القضاء امر عوف لا يسلم في مجز كل سامع ولا يجر  
نه كل سامع الا من يحقر الله تعالى بعد ان يحقره في حقيقته القضاء فلو مات قاض في صلب في كل مرة ثلاثين سوفا  
وفي المرة الثالثة تال استبرأ اصحابا فاستشارا بابرص فقالا بابرص اتركه قال نعم فتركه قال نعم فتركه  
ابو حنيفة نظر القضاة وقالوا يا اهل بيتنا انما هو من الجور كما كنت اقدر على من كثر فاعلموا انما هو من الجور  
فادعهم قبح وجبر انهم فقل كذا في ان ملك تقاض عن اكله ومن شدة اكلها ومن عليه ان جميع بشر طر  
لا تفرح فيه فتنه من لا يصح له وفيه مشاة عظيم ودفعه من صيا يتخطون الباد ولا يلبس القضاة في الخيل  
ولا يساها على اللسان لقوله عليه السلام من سأل القضاء وكل في نفسه ومن ابر عليه نزل عليه ملك يحسبه  
سنة ايامهم اوشد بوقه المصوب ويجوز نقلا من السلطان الجازم كمن يرضى العادل لان العادل رضى عنه  
والقضاء من عبادته فان ظنهم كذا من الحق في كل ما كان على عقله من غير من شدة وجوره والتابعين  
تقدروا من الجراح من كونه اظلم ما تركه في الدن ومن على الحق يتقدم من اهل البيت ويجوز استيلاءه  
الباقي من القضاء من اهل البيت او اهل البيت من ذلك لا ينفذ قضاء بالجمود ما لم يقره السلطان العادل  
كذا في الدرر نفائس العبادات الا اذا ايكته من القضاء بحق واذا اقتدى بسا الى بيان قاصد قوله وهو ان  
التي فيها السجلات والطرش يبرها لان القاضى كيت شتيه من اصدحا يكون في الضم والآخر في ان القضاء  
ذو احتياج اليه لمن من المعاني ما في ينفعهم لا يؤمن على الزيادة ويجب القاضى العادل  
على نفسه سواء كان من بيت المال او من طاله فنه ومن ما لا يحقره لانما الحق الحق بل للدين بيت  
امين بيتضا بها جامعة للعروة واسننه ويسا لارشا فشاء وميلا في كل يوم في خرملة على عهدة تيمر

عبدالرحمن

فقال له من من اقبح اذ ماتت ذرية الله ولا يعل قول العروة الى القاضى العادل على من اكبر بان قال ثيت  
عند علك لان القاضى بالحق سائر الرعية وشهادة الواحد ليست حجة ولا الا على ان يقر ولم يتم البينة  
ياد عليه اعبر من نادى الى الجالس لم يسمع من الجالس بل من الجالس من الجالس من الجالس من الجالس من الجالس  
استفهم فيهم واخذ يحكمونه بنفسه وعلى الوديع وعاقلة الوقت باينة او باقرى الى العروة لا يقر العروة  
لما لا الا اذا اقر وقايد بالعلم من من العروة الى ابا عترة الدخفين الودية ان العروة لسلها اليه  
فبذلة لها لا ترضى اقرى ان لا يملك العروة ودين مستفادة من حجة في قبل قول العروة الى حقا  
اذا قلنا الودية لعلة ويجلس لك مجلسا ظاهر في المسجد ونهاج اول لا شدة مواعيد الية ولو  
جلس قضاة واد بالحق لا يراى به ولا يلبس عدة لان من قربه او من جرت عادت به عادات ان من  
لما حرمته ولم يرد على العادة لا يورث ان يكون كونه قاضيا فلا يلبس ليل في العادة فانها لعملة اثم  
في التقييد العادة في الاجتهاد والحمية ما يفتنه القاضى بالشرط اعانته والروضة ما يفتنه بشرط اعانته  
كذلك في من ملك ويحضر الدعوة العادة لا تقاسمته وهي اى الدعوة للقاضى ما لا تختار له لم يحضره اى القاضى  
لان المناهضة لاجل القضاء لا يقر العادة ولا يقر العروة في السهم على السهم ويورد المصنف لانه ان  
حالة الحق ويجوز من جازك تا بعد لا يستوى بين الحكمين بل ساد ان لا يقر العروة على السلام ان اقبل عدك  
بالقضاء ليس فيهم فليجلس والاشارة والقدر ولا يراى ولا يلبس عدة ولا يلبس اليه لما مرنا  
ولا يصح منه ولا يقر ولا يملك اليه ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز  
عزها لا يقر من حجة القضاء في الحاق ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز  
واعراضا عن الآخر والمذكر اذا اقبل القاضى رجا يترك دعواه فيضيق عنه ويكره ليقبضه من الشاهد بقره الله  
بكذا لا مانع له من الحق في ذكره كقول الحنفى وسقته ابوسيف في موضع القصة لان العادة قد تغير  
لها من الحسن وكافة لثقة احوالهم ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز ولا يجر مع في اعز  
ارجع وعطش اوجاهة كذا هذا اقتدى الى الحنفى فان شاة قال لها ما الحكم ان شاة كذا  
تكم صمعا كذا كذا **فصل** واذا ثبت الحق للمدعي وطعن خصمه فان ثبت بالحق لا يجسه الا اذا  
اد بالاداء فاقا به ثبت بالينة حسيه قبل الامر بالدين وتحتك على غش لا يقر عكس هذا الا اذا ثبت  
بابينة ميتة ويقول لامع ان له حق على الا سائة اذا عاتقت في وياتي ذلك في الاقر والآخر







صدقة ومن قال من ادعى عليه ما لا يمكن له ان يقره من حقها  
او الا رد قبل وجاز وان ادعى على كذا ولا عرق له ان يقره من حقها  
معاملة وايراد بدو العرق ولو ادعى على كذا من حقها لم يقره من حقها  
والمنع على ايراد من كذا لم يقره من حقها ولا يقره من حقها  
المذكورة سابقا وذكر ان الله في حق من يقره من حقها  
صحت اقراره في حق من يقره من حقها ولا يقره من حقها  
الا كذا من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
ينصرف الى الاقرار وهو لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
تقاربه وجهه است بدو من قال لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
كافي مسألة الطاهر من اختلاف المجس والمستاجر في بيان المادتين  
وكذا لو كان منهم قائل بوجوبه است قبل موته وقال لا يقره من حقها  
والاصل في الحوادث ان يقره من حقها ولا يقره من حقها  
دفع الودعة اليه فانها يقره من حقها ولا يقره من حقها  
هذا انه ايضا وكذا لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
عن المال فلا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
الايجاب وعندهما لو كان احدهما لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
وبه يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
الامام فان ذلك لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
النصف الاخر من وضع عند امين لان الجاهل من يقره من حقها  
المحقق للحفظ والعزم من بين الباع في كذا لا يقره من حقها  
لان مال في يد امين عند كذا لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
حضر الغائب دفع اليه نصفه بدون اعادة البينة ومن ادعى عليه ما لا يمكن له ان يقره من حقها

صدقة فمن ادعى عليه ما لا يمكن له ان يقره من حقها  
في الوصية ولما انجا بالبيع من غير ما يجاب الله تقاربه وجهه  
الحال على ان يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
تقاربه وجهه الاست بدو من قال لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
ارضى المشرع عند يوسف خلافا لمحمد فان كان له ما لا يقره من حقها  
مالا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
يوم وان كان صاحب دو حو ت يقره من حقها ولا يقره من حقها  
يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
بدو من قال لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
الارث والوكيل في اقراره لا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
ويسبقه الزامه بشرطه في حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
عنه الوكيل كذا لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
السيد يجازيه لغيره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
بيع الدار فكذلك لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
بايقار عدل ومستور من كذا ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
وجبة وعندهما لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
لما فيه من شرطه من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
توفر على الشقين من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
البيع لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
المحقق اذ لم يتنازع عن اقراره في حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها  
عندهما لا يقره من حقها ولا يقره من حقها ولا يقره من حقها

فقره

الحق منتميا إلى الحدود، أفضل لعله عليه السلام، الذي قد شهدته لوسترها غررك كان كثير من ذلك ولعله أية  
 السلام من ستر على مسلم ستره على الدنيا والآخرة وتلقيته في الدرد معوله لعل السهماء أيتها  
 فاعلم على عجان الستر ستر على السيرة عند سراسر ما نحن المرسوق منه وعبارة جانبنا الستر الانضمام  
 في حق هذه الشهادة ودرمالا وقطر للرقاب رابعة وجعل لهؤلاء تقابلين الفاضلة من سناكم  
 فاستشهدوا وعلين أربعة تكلم ولهم تقابل أربعة بادية شهداء وفي بعضهم بوبية الحدود ودوران  
 لهؤلاء استشهدوا وغيرهم من راجحهم ولا يصح فيها شهادة النساء لأن فيهن ما يشبهه البعدلية لأن الثابت لو كانت حقيقة  
 عن شهادة الرجال لا يصح فيها رد الشبهات وإنما شاهدته البعدلية لأن الثابت لو كانت حقيقة  
 البعدلية لما جاء شهادة رجل وامرأة من وجوه دليلين ولولا ذلك والبراءة وموجب النساء لا يصلح عليه  
 الرجال لمرته <sup>بغيره</sup> عليه السلام النساء ما جازة لما لا يصح الرجال انظر إلى الجمع المطلق الإمام ما به  
 الجسار أن الذين يسمعون ذلك الجسار يرون قصدا في مراده لأن التهمة ولما لا يستعمل المولى دفعي أصالة  
 لأرادت ومنه ما في الآراء أيضا لأنها لما جئت في حق لصوته ومن حكم الأحياء دليل ما يثبت عليها  
 وهو لا شيء له لأن من باب الأوامر لا يثبت له ما لا يثبت ما لا يثبت ما لا يثبت ما لا يثبت ما لا يثبت  
 الرضا بما جئت في حق لصوته عدم الأوامر ولا غير ذلك ودليل ما كان ما كان وما كان ما كان  
 لما ارتفع والصلوات والكافة والوصية وفيه من الشافعي غير أن المال لا يثبت فيه شهادة رجل وامرأة  
 عند بعض السام والمال وقطر لكل كرامة والإسلام والعدالة ونفذ الشهادة وإنما شرط العدالة وهو كان  
 حسنة الرجل كقولهم شيئا وهذا يشترط أن لا يتبين من كبره وترك له رضى الصغار إلى الصغيرة يكون  
 كبيرة الأجر رجل واحد وعن النبي عليه السلام أن قال لا يصير مع الزهراء ولا كبيرة مع الاستنفاد لقوله  
 تقابلوا شهداء أو دعوكم لشكهم أن لا يتبين من كبره وترك له رضى الصغار إلى الصغيرة يكون  
 جبهة الصديقات من رزقهم غير أنكم من الخطوط تركب كذب ليهوا ونفذ الشهادة لأن القوم وردت  
 بهذا اللفظ وجاز لكم الشهادة على ما في الجاس فيقتصر على مرد والنعم ولها من الفاظ التيقن على حد  
 دلالة على شتمهم ككذب فلا يصح لولا أن شاهد سكان شهداء علمهم وأبانت ولا يثبت شاهد باليمين  
 الحنبلية وقد وردت فيمنه الكافة فيصير على ظاهر العدالة في السلم ولا يثبت له لا يثبت على الشاهد عدلا ولا  
 إذا لم يثبت له شخص وإذا لم يثبت له شهادته فيفسد وإعلانه لأفاده وقد مر في سابق الباب في السور وفي

لاجلهم بما رافقاه فزاسقوا ما نزل في قبضه وضاع الما لرجع المشترى على من وجوه او لوضي على غيره  
لا بل انما هو الوضعية والرجوع والرجوع عليهم لان كل واحد لا يملك له فاقض عدلها فوضعت  
عليها ما جازها وانقطع وانعطف فاقضه وسقط عليه ودعا لغرضها لا يملك له شيء مما جازها فاحسنها ان لا يملك  
القاضي بمقتضى الطلوع التدارك لا يملك ولا يكتسب من حيث انما ادعى ودعا او اما احسنها في جازاتنا ان  
القضية قد تدور فلا بد من قول من يقول من الناس رد ما جازهم واصلهم وكذا في العدل لغرضها لو انما استقر  
فاحسن فيه ودعا له ان كان من حيث قبضه والارجوع عليه وقبضه وما يقول ان لا في استيفه كالم  
مصرف فيه حكم على كل واحد والرجوع من عليه اليوا في الاصل يقول العدل له حواجره فاسق وعاد فاسق  
انتهز للطلوع لا يملك له من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
سبب الحكم بقبضه على ما جازها من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
ان كان له قبضه ما يعلقه او انما قضيت قطع قد في نقال بل قد غداها وقطعت غللا او لم يكن  
ذلك في له لا يملك له من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
على سبيل التقاضي لا يجزى له من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
يقطع وادعته قبل ولا يملك له من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
عليه فاقضه ان يكون من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
اضافة الى ذلك الى الامة لانها مسعورة ويمنها في الضمان ضما القاضى في الاضافة الى ذلك الى الامة  
والضمان والقاضى والاخذ ان كانت دعواه دعوى القاضى من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
لاق الاول فاقضه من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
عقل وتجزين والشارع يقول عليه السلام اذا برئت اشرف فاشهد ولا يدين وهذا هو الواجب  
من الملاحظة على الامانة من حيث ان لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
انما طلت من اجل الذي في العبد واما انما طلت له لانها في قبضه عليه كسائر المقتضى لا يملك  
كلها لعله تعالى لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
شهادته وقبضه على الادا وان علم ان القاضى لا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما  
لا يفرادى ويغيره ولا يملك له الا في حلقه ايسره كان عالما او لا احسن فيه ودعا له انما

2nd and 3rd

201



1







أما الذي يدعيه قلت وان اكتملا على شاهد ان لا يجلب زيدا وصيا بالتركه وهو يفي امره  
صحت شهادته ولو اكتملا وشهدا ان باهما الغائب وكله لا قبل وان الموصل ادعاء لان الغائب لا يمكن  
نصبه او كمل عن الغائب فلو ثبت ثبت بشهادتهما ولا يمكن ثبوتها بشهادتهما لكن ان التفرع خلاف الايهام  
لان الوثبة اذا لم يكن يقول الشهادة كقيد من الوجه القاطع بطلت ذلك ولو شهدا بنبأ متواتر وهو  
زيد وهو يفيده بطلت وكذا لو شهدا مدبريا وان اومن اوصيهما او وصياهما او قبل شهادة هؤلاء اذا دعي  
زيدا وثبة ولا قبل الشهادة على مجرد وهو ما يفسر من غير ايجاب الحق للشرع او للمدعي فهو فاسد  
اكثر دبرا او اقرارا استأجره صوته بالسئلة اذا اقام البينة على العدالة فافهم البينة على الصحيح ان كان يجمع مجزئا  
لا يمتريه يجمع اذا لم يرج البينة على العدالة فاجتريه ان كان الشهود فاسق او اكمل اربا فانكم لا يجوز لانه  
لا يجوز قبله بغير العدالة لا سيما اذا اجتريه ان ان الشهود فاسق وقيل على ان لا بد من قسم لان الاقرار  
يعتبر بطلان الحكم او على ان تم غيبه وتعمده دون في قذف او شارب او خرافة فلا ضرورة للمعاودة استأجره  
هنا بكذا وعاصره ذلك على غيبه ودية او اقصا حكمه كذا ودفعته اليهم على ان لا يفتقدوا على شهادته  
على ان لا يشهدوا على شهادته الزور ومع ذلك شهدوا بشهادة الزور فيجب عليهم ادوا ما اعطيتهم فان هذا ليس  
بربهم حقا للشرع او للمدعي على الشهادة فيجب بطلان حكم الغائب فيقبل من شهد ويرى مع ما يشهد قال  
اقتضى بطلان شهادته بطلان ان كان عدلا او قال الخصال جسيان فذكره كما اذا دعي لدعيته رده فشهد  
على حصة فقول ان شهادته لا يبعد على الوجه او قال الخصال بطلان ان كان عدلا او دعي حصة فشهد  
فشهد على غيره فقول ان الخصال بطلان شهادته فقل ان كان في المجلس قبلت الشهادة

القول

فيما

لا كثر قبلت على ان لا تنافا كما مر وكذا ما مر في عشرة مطلق ومطلقه ضعف ولو شهدا ان لا يشهد  
ان وقال احدهما فثبت منها كذا قبلت على ان لا تنافا كما مر وكذا ما مر في عشرة مطلق ومطلقه ضعف ولو شهدا ان لا يشهد  
بما لا يقتضيه لان الشهادة بان في قولان يكون اعانة على ظلم المدعي ولو شهد بنبأ متواتر وهو  
زيد وهو يفيده بطلت وكذا لو شهدا مدبريا وان اومن اوصيهما او وصياهما او قبل شهادة هؤلاء اذا دعي  
زيدا وثبة ولا قبل الشهادة على مجرد وهو ما يفسر من غير ايجاب الحق للشرع او للمدعي فهو فاسد  
اكثر دبرا او اقرارا استأجره صوته بالسئلة اذا اقام البينة على العدالة فافهم البينة على الصحيح ان كان يجمع مجزئا  
لا يمتريه يجمع اذا لم يرج البينة على العدالة فاجتريه ان كان الشهود فاسق او اكمل اربا فانكم لا يجوز لانه  
لا يجوز قبله بغير العدالة لا سيما اذا اجتريه ان ان الشهود فاسق وقيل على ان لا بد من قسم لان الاقرار  
يعتبر بطلان الحكم او على ان تم غيبه وتعمده دون في قذف او شارب او خرافة فلا ضرورة للمعاودة استأجره  
هنا بكذا وعاصره ذلك على غيبه ودية او اقصا حكمه كذا ودفعته اليهم على ان لا يفتقدوا على شهادته  
على ان لا يشهدوا على شهادته الزور ومع ذلك شهدوا بشهادة الزور فيجب عليهم ادوا ما اعطيتهم فان هذا ليس  
بربهم حقا للشرع او للمدعي على الشهادة فيجب بطلان حكم الغائب فيقبل من شهد ويرى مع ما يشهد قال  
اقتضى بطلان شهادته بطلان ان كان عدلا او قال الخصال جسيان فذكره كما اذا دعي لدعيته رده فشهد  
على حصة فقول ان شهادته لا يبعد على الوجه او قال الخصال بطلان ان كان عدلا او دعي حصة فشهد  
فشهد على غيره فقول ان الخصال بطلان شهادته فقل ان كان في المجلس قبلت الشهادة

القول





















[illegible]

١٧١ من الاصل في احوال تاتو كاجار حجة

[illegible]







وعقبها فغير فلهما الاستمرار في الحاجة إلى التفسير ولو آخر غير في صورة وهو يتشدد بالراء وعاد العتر  
 يتخذ من نصب وفي الغريب ما نسي بها ما دم فيه من الإقبال له ترزيب لزمانه على الظرف والمظهر لا فرق  
 بنصب شيء موصوف بالمظهرية ولا بالتحقق بدون نصب الظرف وهذا أصح الثاني للظرفية وإلا لم  
 يصلح له أن يكون له نصيب ودعاه في دهره بل منه الثاني بخلافه ما إذا قال عصب ثمران فوصفه لأنه يكون اقترار  
 بعصب الثمران معهما ونجا فلهما الحقة والعص وبيصف الفصل والمفرد وشمال وبجمله وهي بالتحريك  
 بيت العروس بين الشيا وبالسمر فالكسوة والعبدان لأن اسم كل من هذه الأشياء مشتق على غير ذلك المذكور  
 عرفان أن يدعى في فصل لزمه البداية فقط لأن الأصل عقال لا يتحقق فيها العقب عندها وعند محمد يتحقق العقب  
 فيها فلا يشتهر وبثوب في منديل لزمانه في ثوب وكذا ثوب في ثوب وان ثوب في عشرة أبواب لزمه ثوب واحد  
 عند أبي يوسف لأن العشرة لا يكون طرفا لو عداة فالمخرج عادة كالمنع حقيقة واحده عندهم لأن المنع  
 من الشيا بدلت في عشرة أبواب فأنك من جملة طرفا وتقال على خمسة في خمسة لزمه خمسة وإن لم يصلح في ثوب  
 لأن آخر النصيب في كثير الأجزاء لا في كثير المال بدلت في عشرة لزمه عشرة لأن في شيء يجمع مع كل ما قال الله تعالى فادخل  
 في عبادي سمعهم وفي قوله على من دهره في عشرة أو ما بين دهره في عشرة يلزمه عشرة لأن الغاية الأولى بدلت  
 ضرورية والآخر لا يتصل وذلك لأن الغاية لا تدخل في الغاية لأن الحد يغير بالحدود ولكن هذا لا بد من إدخال  
 الأولى لأن الدهر الثاني والثالث لا يتحقق بدون الأولى فدخلت الغاية الأولى ضرورية والآخر في الثانية  
 وعنده عشرة لأن الغاية عقيب أن يكون موجودة إذ المدوم لا يجوز أن يكون حد الوجود ووجوده بوجوده  
 فيدخل الغايات وإن قال له من دارى من هذا كيد أو هذا كيد دقله ما بينهما فقط لا ضرورة لا إدخال  
 الغايتين في المقاييس لأن الأجزاء لا يصلح سوا ذلك من حملها بدير أو شاة أو غيرها وحمل على الوصية من غير أن يرى  
 رجل يلجأ لآخر مات فافروا ثم يأتون على الغايات والمحلل أن بين سببها ما كانت يان قال وقد دخل  
 من يسمي الغد ههنا فاستهلكها ووصيته يان قال أو حله فلان ومات فأن ولد في جنازة فلان في شرف حور  
 منذ أقره ما أقرب من حين فلها فأن ميتا فلهم والحور في جنازة فلان في سبب قال فلان فلهما المحل  
 أو أن فلان مات وترك ميراثا له فيكون هذا اقترانه بملك الميراث أو الحور في قسم بين ورثته وإن لم يرجم  
 يان قال بل على من أو فخر يان قال فخره أو وحلى أو يهمل لأن له ميراث سبب لقاوان آخر يقره فلان  
 لزمه المال لم يصلح اشتراكا في الميراث والآخر لا يصلح له الاستثناء وما فيهما مع











































أخذت منه عقمها وان مات المولى عقت وسقط عنها البذل وان ماتت لتعلق عفتها بموت وسقط عنها البذل  
لان العتق من اجابة العتق عند الاداء فاذا عقت قبله لا يكون ترتيب العتق عليه وان ماتت وترك ما لا يثبت منه  
كتأنيها وما يقرب من ادائها ولا يثبت تبعية تملكه بين يد يد عتق من المولى اي عتق ولو لم يدع خطها في حكم عتق  
اذا مات من غير وفاء وسقط له لولا ان كانت تعالمة ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل العتق بغيره لان  
حكمه صار حكمكم ثم لولد وان كان يمد بره اوم ولد مع فان مات المولى عقت مجازا لتوقفت عفتها بموته  
ولم يدع في بدل الكتابة او فلتع قيمته ان كان المولى مصر هذا عندنا بحقيقة وعندنا بيع سقاسي في الاقل  
من البذل او فلتع قيمته وعند محمد في الاقل ثلث البذل او فلتع القيمة للخيار بين التعيين المذكورين فقايد  
في هذا التحقي فان بدل الكتابة ومثله الاخر يعمل على من جهة وسقطت اذا لاكثر موصلي الاقل العمل على قولها  
كل ما لم يمال او هو حر كله لعدم ايجاز العتق فيلزم قلها لعدم القايد في التحجير والخيار وعدم فرع العتق  
وعدم وان ذكر ما كان بيعه وعفتها اعجز فبقه وصار ميراثا لان الكتابة غير لازم في حق اعيان اذ كان لا يملكها  
ففي المولى فان مضى عليها ماتت ميراث مصر ايسر في ثلث البذل او فلتع قيمته عندنا بحقيقة لان ثلثه عتق كونه ميراث  
وفي ثلثه مملوكا لان الاعتيق يتجزأ فقط من بدل الكتابة الثلث فيختار منها ما شاءا وعندنا ايسر في الاقل  
من ثلثه مملوكا لان ميراث الاعتيق يتجزأ ميراث مصر ايسر في ثلث البذل او فلتع قيمته عندنا بحقيقة لان ثلثه عتق كونه ميراث  
فكلها هو ثلث من ثلث البذل او فلتع القيمة يسوية ولا يابى في التحجير بين الاقل والاكثر وان عتق كاتبة عتق  
وسقط عن بدل الكتابة وان كوتب على القموس لصاح على نصفه لاصح والقياس ان لا يسع لارضا عتقها لارضا  
لما لم يوجه الاحتقان الاخر في حق الكتابة كما يقال من يراه لا يلد على الاداء والايه وبدل الكتابة  
ليس بالاندر في موضع بيعه كقوله فاعاد لان ماتت بدين كاتبة عندنا فلتع القيمة على اثنين في ستة واما  
له غير ذلك من غير ان يورثوا اعيان فلتع البذل او لا يابى لان جميع البذل في الريبة وفي ثلثه عتق البذل او لا  
يجوز ان لا يورثه فلتع او رد فبقاها عندها وعندنا محذور في ثلث قيمته لما لا يابى الباقي لوجه لان لم يرض  
ليسه لثالثه في ثلث القيمة اما بما يورده مع التزاض فضع التاخير او رد فبقاها وان كاتبة على الفه قيمته  
لثالثه ومحذور ادى ثلث القيمة لثالثه او لا يابى اتفاقا فبقاها كاتبة لم يرض بضع قيمته فزاد في ثلثه  
لو تزداد في ثلثها او لا يسقط الباقي واستقر فاقبح من لارضا لان الحياية وعفت في المقدار والثاثير  
فيقتد بالثلث لا بالاثني عشر ومطالع البيوع يعم لوباع مرضع بثلث قيمته فان مثاله فزاد في ثلثه او يورثه

البيع فالمشترى أدى ثمنه فتمت إلى الورثة الحال الورثة البيع وإن كان خرن التخصيد بالثمن وأدى عنه عتق  
 بأن يقول لرجلوك العبد كاتب عتقك على القاد وهو على أن أدى لك الفان فخره كاتبته القول ذلك  
 يتقيد بالرجلوك التطر لا يرجع ذلك القائل إلى ما لا ينفك عليه على العبد لا متبرع وإن قال العبد هو  
 مكاتب لأن كثرة حقوقه على إجازته وقوله إجازة وإن كاتبه عتق عنه ثمنه وعن خرن غائب فصل وهو قول  
 الغائب ورده لغو ويضمن الحاضر بكل الأيدل والأوقعة الغائب فبيع وأيهما العبد الموطوع على القبول واعتنا  
 بأن كان لرجل عتق قال له أجهها كاتبني فباعه عنى عن فالن فصل وقيل الحاضر بالقيا من بيع فصل  
 ويؤقت وفصله الغائب على قوله وجه الاستحسان أن الحاضر بإضافة للعقد في ثمنه ابتداء وجعلته فيه  
 أيدل والغائب يتقافا ذهبت عن الحاضر فلمكون أن يافته بكل الأيدل لأصلاته وإيهما أدى بحكم الموطوع الأيدل  
 أما الحاضر فلكون الأيدل عليه وإلهما الغائب فلكونه يتألف شرف الوان تركن الأيدل عليه ولا يرجع أصها على الآخر  
 لا من تبرع في حق الآخر كونه مكاتباً معاً لا يصدق أصها وأى وحسنه خلاف ما لو كان الاثنين وتبرع أصها فزادى  
 الآخر كونه عتقا وإن كاتبته عنى عن صغيرين لها زوائى أدى أصها رسول على القبول وعتق ولا يرجع على غيره  
 لما انشترع في حق غيره كما في **باب** كتابة العبد الشريك ولو أن أحد الشريكين فعتد الآخر كان  
 حصته منه بالثمن ويضمن الأيدل لفعل وقضى البعض فحق الكاتب فليقبض القابض فاصدره عند رخصته  
 وأصله أن اكتمية يتخير فيكون مقصر على نصيبه وفائدة لأن الزن لم يرد أن فله حق القبض فبالأن يبقى  
 ذلك عند نشره بالشريك بالقبض أن العبد لا داء إليه فيكون متبرع في نصيبه على القابض فيكون له وقال إلهما لأن  
 الكتابة عندهما يتخير برفاد لأن كتابة نصيبه أن كتابة الكفا القابض أصيل في البعض وكل في البعض البعض  
 شريك بينهما في ذلك بعد العجز ثمة لوجلين كاتباها فانت بولد فداعاه أحداهما فزنت بأخر فداعاه الآخر  
 فزنت في ثم ولد للاول وضمن نصف قيمتها ونصف غيرها وضمن الثاني فقام عتقا وفيه الولد وهو بنية لاندعها  
 أن دكا للحيث دعت لقيام ملكه ضمها لنصيبه ما ولده لأن الكتابة لا تغتيل النقل من ملك إلى ملك فتقتصر  
 بوجه الولد على نصيبه كافي المدة المنكره وأدعى الآخر ولها الناقض عتد عن نصيبها لقيام ملكه فزنت  
 لست الكتابة أن لم تكن وتبين أن لست كاهما م ولد للاول لأن المانع من الانتقال هو الحجة قد أن لول وضه سابق  
 فمن الآخر نصف قيمتها لا نزعاً لنصيبه بالاستيلاء ونصف غيرها لوجلين متشركه وضمن شريكه غيرها لاثام  
 ووطى ما ولد له لغو حقيقة فلهما بكل العقر ونزع قيمته الولد الثاني وهو بنية بنية العقر ولا يرض



١٢ المقصد من هذا العقد العرف فليكن اختياره صالحت وودت بما هما له ولكم بصفة في خبر ومن  
 حيازة وودت ما بين يده وحقن اولاده الذي شرعوا له ولد في كتابته اكره له سببا او حصة في  
 كونه سواه بكتابة رصده فاذا كان الولد صغيرا يتبعه وودت ان كبيره يجعل لنفسه ولد كان له من  
 يرضى في كتابته ويضيقه عشق وان لم يترك وقاه وولد له في كتابته على غير محرمه فاذا امكنكم بصفة  
 وعقابه يولد من غير انفاستق الولد لادخل في كتابته ومعه كعبه فيفضل في الاداء كما اذا كان  
 وقاه الولد المتوفى ان يورثه حاله او يورثه ان لا يورث بشرط في العقد فيدخل في حق من قبل  
 تحت العقد والشرعي ليرضى ان لا يرضى اليه العقد ولا يرضى عنه كما اياه لانضاه لغيره ان كان  
 لا يرضى فيها فيسرى الحكم اليه واذا دخل في حكم على غير محرمه وعندها هو كاد ان يورث على غير محرم  
 اختياره بالود في كتابته وان مات الكتاب وتولد من اخره ودخل في الناس فيه وقاه في حق الوصية  
 بارش الحيازة على عاقلة الا يكون ذلك قصدا في كتابته لغيره لان انضاه بارش كتابته لانها تعلق  
 الحق الولد بولي الام والاعباب الصليم حكم على غير محرمه ان يرضى في حق الولد بولي الام والاعباب  
 يرضى له فيكون غير اجد بالدين لا يركن ان عينا لا ياتى القضا بالحق الا بالام لا يركن الوفاء في الحال وان  
 اختمهم على الام والاب في ولايته في حقهم لم يرضى في حقهم لانفسه القضا يكون ولاه الولد بولي الام  
 ان لا مان برفق او في حق القضا في كتابته في حقهم وتعلق القضا وودت في كتابته وودت في كتابته  
 احوالها بما يتبعه مع وادى لانهم بموجب كتابته القضا في كتابته ما عدا عن اليمين فجاز للمالك  
 ما لشك الوصل وودت في كتابته غير القضا بولي الام وودت عليه بغير يمين ايا في كتابته بغير  
 الجواز على كتابته حاله ان كان يرضى في كتابته بغيره انضاه باقتل اليه في حقهم والقضا في  
 يموت السيد وورثه ليدل له الوتر في كتابته بغيره لانفسه القضا في كتابته ما عدا عن اليمين فجاز للمالك  
 الصفة ولا يضره ان عتقه بعضهم لا يضره لانفسه القضا في كتابته ما عدا عن اليمين فجاز للمالك ولا يضره ان  
 وان عتقه حكمه في حاله ان انضاه في حقهم ولا يضره لانفسه القضا في كتابته ما عدا عن اليمين فجاز للمالك  
 في خلافه فيكون لا عتق منهم براء انضاه واقر بالانسيطة بغيره اذ عتق في كتابته اذ اقره الولى من قبل  
 الكتابة كله وضمن ان يصفق في مجلسه لاعتقه شرعا لم يصفق وبقيل في حقهم لانفسه القضا في كتابته ما عدا عن اليمين فجاز للمالك  
 الاولاد الاولاد عتق من الولد بولي الام وودت في كتابته وودت في كتابته ما عدا عن اليمين فجاز للمالك

[illegible]

لأن المقصود















اثره في الاستعمال فلم يكن لخذ من يده وحده لا يترنم على اثر المال الصغير وجوب رد عليه في كل نصيب  
اذ كانت باقية والتمت ان له على المال به انزال الغير الاخير ان لا يخرج الغير ولا يتوقف على عمله  
ولا اثر لا خطأ وهو يرجع بالحد في النقص كالحمل والوزن والعقد انتمار ويجوز ان لا يتوقف على  
فان انقطع النقص في حق من لا له اشارة للناس فلا يصح ازاله الا اذا انقطع لكل الحمل يوم مخصوصه عند  
عند الحقيقة لان التمسك بصحبه مخصوصه وعندنا في وصف يوم الغصب لان سبب وجوب الغصب هو الغصب  
في غير يومه ومرد وعندنا في يوم الانقطاع لا يترنم في القيمة وفي الشيء كالعقد في المتفاوت والبر  
المطلوب في الغصب يجب يومه الغصب اجمالا لان مطلب الغصب حين غصبه في غير يومه عند ذلك فانما في  
المال حيث يستعمل ان كان باقيا لغيره في حقيقة به لا يبدل لان حاله ثابت في العين فلا يترنم  
فيه حتى ينفذ على يده ان صادق كما اذا اذنى المدينون الانكاس والغصب بما هو يوم لا يتوقف على غصبه  
فذلك في العين لا يترنم لانها وانقرض وهو الغصب وهالكه ان يغلب لتسليم على الارض بقيت غصبا لما و  
غصب دارا قدمت بانه سوا براهيه سبل فغصب بالبناء خالفه لان الغصب وان كان ازالة  
اليد وهو في الغار يكون مما يمكن فيه لا بالتسل ما قصونه بفعل كسكنه دزعه منه وبأحد اى  
الغاصب راسه وهو البذر ويصدق بالفضل وهو ما يحدث من يترنم وعندنا في موضع لا يترنم  
يرد ان الاستعمال بعد الغصب فقصه الاستقلال او اجر الصلح المسافر وقص من النقصان  
وما قص من الغلة والجرة يصدق به حاله اياه على يوسف واصله ان الغلة للغاصب والمستعير  
عندنا خالفنا في الغلة لان المنازع لا تقوم الا بالعقد والعقد هو الغاصب فهو لا يترنم في المنازع  
ما لا يترنم فكان اولي سببها ومرتبان يصدق بها الاستعانة بها بحيث وهو المصدق في الغلة  
وان تصرف في الغصب والوديعة فخرج وما يتبعان بالعين يصدق بالبرخ خلافه ايضا وهذا  
واضح فاجتمع كما هو في حقها لان العقد يعلق به لهما قبل القبض بمثل البيع فيستعين  
الربة واليد في البيع عكس ذلك فيصدق به وان كان في الغصب والوديعة لا يتبعان كالعقد  
والدائر فان اشارة لهما وتقدمها كذلك تصدق به وان اشارة لغيرهما وتقدمها او اشارة لهما  
وتقدم غيرها او اطلق فتقدمها طاله البرخ اتفاقا لان الاشارة لا يقتضي العين فيستوى جميعها  
وعندها لان يتركه بالتمتع بها وبعدها كان يترنم الامام ابو اليك وفي الكافي قال استأجنتا لا يليب

يكملان ان تبارك ان لم يترنم قبل ان يضمن وبعد ان لا يليب اياهم كمالا وهو المختار لان  
الجواب فيهما معين كما قال قبله به يترنم المختار لا يليب مطلقا ولو اشترى النقص الغصب او اودع  
طابره قد لا يترنم في حقها وطابره انما يتركه لا يصدق به **فصل** في ان يترنم غصبه قبل ان يترنم  
مناخه منه ومملكه ولا يليب انتفاعه قبل او العتاق اما العتاق فلو تترنم ياراما الملك فلا يترنم  
صفة مقتدرة ولا يليب يترنم لان في ذلك الغصب منه واما عدم حمل انتفاعه قبل او العتاق فلان  
في باحة الانتفاع فتح ارباب الغصب يترنم قبل او عدم المادة العتاق ونفاذ بيعه وبيعته مع الحرمة  
انعام الملك كافي البيع الفاسد كفاية ذبحها ويحبها او شوهها او قطعها لان فيز القادة يترنم في حقها  
ونشها وقد نزل اسمها بترنمها ووزعه ودينق غيره وعقب او زيتون عصره وقطع غزاله  
وغز الخشبة وحديد جله سيفا وصف جله اية او ساجية وهي خشبة مخوفة منها لان فرض  
عقب لبناء وقال صاحب المدونة غصبة حيد ولا يترنم الا بالادلة ولقد اوردت عليه كقول  
لاحم وعظم المنازع في هذه الاشياء ظاهر وغزها ايضا ظاهر لان الشاة وقطعها انها كانت  
تغلبه لان نصارت من العقار ولهذا استحق الانتفاع لكونها كالحا من وجهه واعتبارا والغير يترنم  
انتفاع من الملك وفي الزخيرة انما يترنم عن الملك عن الساجدة ان كان في حقها انقل من الشاة واما اذا  
كان كثرها لا يترنم لمكدها وان جعل الفضة او الذهب وراهم او نازرا او ابنه لمكدها لمكدها  
بلا يترنم لان العين باق من كل وجه ومناه الاصل النقية وكذا نمرودا واما باق من جريه الميراث  
باعبارها وعندها يملك الغاصب وعليه طوله لا يترنم فيه صفة مقتدرة كما سبق بيانها فان  
فتح الشاة فالملك انشا طرفها عليه ومنه فتمت اياها واخذها من فقتلها لا يترنم من وجهه  
لأن بعض المنازع كالحمل والذرة المشدود بعضها وهو الاثر وان كانت الماتة غير ما كان لا يترنم  
انما يترنم فيها يترنم المالك جميع مقتاها لوجوه الاستلان من كل وجه كذا في الدائرة كذلك وقع بها  
وقطع طرفه لا يترنم كما يترنم في الخبز فاما فقتلها يترنم في العين او يقطع فقتلها المالك يترنم  
فيها ايضا وفي غير نفسه وهي قوت فقتلها يترنم في بعض مقتاها واما في القوت فقتلها لا يترنم  
في مقتاها من كل وجه ومن يترنم في مقتاها او يقطعها او يترنم في مقتاها فقتلها لا يترنم  
استقام امور تليها فقتلها لانها لا يترنم وانه يترنم مع عدم استحقاق البيع فقتلها لان

الارض لا تنسب حقيقة في حقها كمال المالك كما كان والغاصب جعلها مشتملة في حقها كما لو نقل  
خلف غيره بغيره وبيعها بالبيع ولو كان الفقيه اكثر من يملك الارض قال لا يورثه فقهه فحين  
وهذا اوفق لسائر اليا بكا في النهاية وذهب بعض المتأخرين كصدا الاسلام واحسن ولكن  
نقطة يجب ان لا يتا على اشيائها كما في قهستان في نقلها من الهادي وان يصح المتب بغيرها واصبر  
لما سبق يبين قال المالك ان غاصبه قيمة نزيه ايض ومن سبوتها واخذها وحق ما لا يصح ومن  
لان يصح ما لا يتقوم كالتب وصيغة لا يسطر حرمه ما له يصح بغيرها وان صيغة تاسو وصيغته ايض  
واخذها بالورثي لا يرضى عندها الاسو وكثيره وهو اختلاف زمان لا اختلاف بهان لانها  
كانت لا يلبسونه بالسوا في زنته ويهدونه تقاضا وفي زنتها كانوا يلبسون ويهدونه زياده  
**فصل** وان غصب ما غصبه ومن قيمته ملكه مستند الى وقت الغصب لان المعصوب يملك  
يدل المعصوب ذاتا فوجب ان يملك الغاصب ذات المعصوب حقيقة للعدل ولا يصح بيعه بغيره ان  
فملك شخص واحد وسلم له اى الغاصب لا كتاب دون الاولاد والاولاد في القيمة للغاصب مع بغيره ان  
لم يرض عن الكو على الزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة المعصوب المبيع وانكروها الغاصب فان رضى  
المالك والاسدق الغاصب يبيته في نفي الزيادة كما في سائر الرعاوي فان غصبه قيمة اكثر وقد منته يقول  
المالك او بغيره اياها ولو كان المعصوب الغاصب فلا خيار على المالك رضى بالمباداة بهذا القدر  
ادعى هذا القدر فقط وان منته بقوله اى يقول الغاصب قال المالك ان غاصب ما غصبه واحد واد  
عوضه لان رضاه بهذا القدر لم يرض حث ادعى الزيادة وانما اخذها وهو لم يرض باليمن  
المالك والغاصب على المالك عند اخذ القيمة الغاصب واخذها لا يبي يوسف ومن غصبه يدين  
فقد يدين وان اعتقه وحقته لا يدين غصبه لان المالك لما يملك الغاصب تاسو بشيئة مستند  
والفقيه مستند ثابت من وجهه المالك لما يملك لنفسه فيكون نقد البيع دون الحق وروى المعصون  
غيره مضمونا لم يرضها او يبيعها بعد طلب المالك اياها سواء كانت مضمونة كالشئ واليمن وشيئة  
او مضمونة كالولد او الهبة او الامانة في رضى ملكها هذا وان قصت الهبة بالولادة في يد الغاصب  
عقن بغيرها يجب بغيره والولد او الهبة ان وقت يسطر بان ضرب رجل عين الهبة فافتتبت  
فلزم هذا الرجل عرقه وعشرة الملة ونصف عشرة رية ويصل وان كان الولد فيه انى فلزم عشرة الفضة

ان كان فتيان ذكر اقصفت عشر الفضة كان فان قيمته الولد او الهبة وفاد جبر النقصان بها وبقية  
متاخرين الغاصب ولا ينسب له ما يورثه بغيره فغصبها فغصبها ما لم يورثه فغصبها فغصبها  
الولادة حتى قيمتها يوم علوقها لانه لا يصح الرد لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
يضره وقت يورثه كونه فجلت فماتت فغاصها لا يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
الرد فماتت الاخذ وعندها لا يورثه في الاخذ ايضا وكفى حجة لانها غابت في يد الغاصب حتى في يده  
رددها وله في الاخذ غصب في الاخذ ايضا وكفى حجة لانها غابت في يد الغاصب حتى في يده  
اي لان الولادة حصلت بسبب التملك فلم يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
فماتت لا يورثه لعدم التعدي في سبب التملك لان اولاد ولد لا يورثه فماتت فغاصها فغصبها  
منه لا يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب فماتت فغاصها فغصبها  
كان ان اسكنها شهر ولو يركبها قال الفقيه في مضمونه في الحان يدين بغيره لانه لا يورثه  
في العتود والبراءة والفاضة فيكون مضمونه في المعصوب ولما ان الغصب يرضى في نافع الغصب  
لانها حاذرت في يد الغاصب فلم يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
على عدم تقوم المانع عندنا وعلى قوته عندنا وكفى حجة في الاموال لا في الوقت والمال فانها  
عقن كذا في الدرة وتقل من الهبة وبقية ما يورثه لاسلم واعتبره بالاتفاق لان اسلمه في وقت  
او غير وقت اقله اخر لانه لا يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
انكف وجرة في مضمون خطا وان تلفت فغصبه في مضمون فماتت فغاصها فغصبها  
فحق السالم فكذلك في الذي لا يتم اتباع النافى الاحكام ولما ان الحق لا يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
الدين ومضمون مأمورون بركم ما يورثه فيكونان مضمونين في الاصل لان السالم يرضى بغيره  
لا يرضع عن نكحها وعليها اهانت بها والدين يرضى عليها كونهن في ذوات لانشاء ولا يرضى بالان  
البيعتة والروصل الذي لا يابا لان الميراث التيمر عماد الروصل من سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
خبره فقلها بما يورثه لانه لا يورثه لان سبب التملك حصول يد الغاصب على اى سبب  
ما لم يرضع للغاصب فلو اقلها الغاصب منها لانه لا يورثه فغصبه وان غصبها  
لم يملكها الغاصب ولا يرضع عليه لان الحق لا يورثه فغصبها فغصبها





وإذا دبر على قيد بوله بالعدم ولا يكون بعد كذا وصفا و عدم فاقضى رعا الشفعة بالجار في بوله  
لا يسطع اتفاقا وإذا ادعى السواء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فإما أن يملك الشفعة أو لا  
عز الحاد على المملكته ومن الشفعة ما إن عن الفراء فإن اقرب أو أبعد عن البيع أو ما يتبعه وما يتبعه  
عليه هذه الشفعة أو من الشفعة فحق له بها ولا يضره إحصاءه أو من وقت الدعوى فإذا قضى له أن يملك  
لأن المثل لا يجب عليه قبل الفناء فلا يجب إحصاءه وللشركة من الدار بقية ما علقها المثل لا يملك الشفعة  
بغير المثل من بعد ما أراد أن يملك الشفعة فإنها من البيع أن كان البيع في مدة لا يزيد على المدة ولا يملك القاضي بنية  
عليه في غير المشتري فيمنع البيع بغيره لأن المشتري هو المالك ويقضه بالشفعة على ما يجب حتى يعلم  
الدار عليه ويجعل المدة عليه أو على ما يجب يكون عهده المثل عليه عند الاستحقاق فيطلب منه ما هو  
ما إذا قضى المشتري البيع من غير بحث لا يضره حضوره ولا يكون العهده عليه لأنه نصا راجعيا وأكمل الأثر  
ختم الشفعة ما لم يملك في المثل لأنه هو العائد بالأخذ بالشفعة من حقوق العقد فاقض له إليه يكون  
هو المضمون إذ فارق له بدو الملاك فيكون المضمون المثل للشفعة في الجار المؤثر والميب وأن الموصوف  
المشتري البراءة منه أو الميب لأن الأخذ بالشفعة من غير المشتري أن كان لأخيه بعد القبض وأن كان  
قبله ففرا من البيع لقول المصفقة إليه فثبت له الخيار كما إذا اشترى منها ولا يسطع خياره برؤى المشتري  
ولا يضره البراءة منه لأن المشتري ليس بأجنبي عن الشفعة **والأصل** أن اختلف الشفعة والمشتري  
فإن في القول للمشتري مع يئنه لا الشفعة متى استحقاق الدار عند نقد الأخل والمشتري يكره أن يبر  
للشفعة لأنه يثبت له خيارا مضمونا وأن كان بنية المشتري كذا شيئا صادرة لآلة البينات لا لزوم بنية  
الشفعة بل بنية خيار بنية المشتري فإن بنية الشفعة إذا جلت فبني على بنية المشتري تسليم الدار إليه شاء  
أولى وإن قبلت بنية المشتري لا يجب على الشفعة شيئا بل يخير بين الأخذ والترك وعند يوسف الشفعة  
لأنه يثبت كذا شيئا فإن ادعى المشتري نقدا أو البيع فاقض له أخذ الشفعة بما قال البيع فلو قبض النقدا  
الامر أن يملك الشفعة يأخذ به وإن كان كافا للمشتري يكون حطاه به وإن كان حطاه البع  
منه فحق الشفعة وبما قال المشتري بنية أو أثبت ذلك بالبينة أو بمعية لأن البيع بالشفعة  
من البين والحق بالاختيار يبقى المستحقين الاختلاف بين الشفعة والمشتري وقد ثبت أن الفرق بين الشفعة  
وأن عكس ما ادعى المبيع أكثر ما ادعى المشتري بعد القبض يعتبر من المشتري وقوله بخلافه وإن

في

يعتبر من صاحبه وإن حلقا فحق البيع وأخذ الشفعة بما قال البيع وإن حلقا من المشتري بصل الحق  
بأخذ الشفعة بالباقي لأنه يملك بصل العقد مكان المثل ما في وإن حلقا العقد بصل ما كماله لأن العقد يكون  
بما جازاه وأهيته وعلى التقديرين لا يضر الشفعة وإن حلقا الصفقة بصل الصفقة بصل الصفقة لا لأن  
هو الصفقة لا غير كما مر وأن ما المشتري في المثل لا يملك الشفعة الزيادة على المثل لأن الصفقة  
الأخذ بما دونها وأن كان المثل فليأخذ المثل الشفعة مثله وأن كان في باقيه فليأخذ الباقي المثل فليأخذ  
بما جازاه ولا يملك في المثل إلا يأخذ به من أجله لا يملك الشفعة ما لم يملك المثل من المثل فليأخذ  
فحق المشتري لا يكون شرطاً على المثل الشفعة كما يخبره البراءة من الغير من دفع البيع برحق المشتري  
لا على رعا مضمون الشفعة لثباتها في الناس ولا يجوز على المشتري رعا الشفعة الجارية لا على الجار  
بها ولا يملك ولو سكت عن الطلب ليجل لأجل بطلان شفعة لأن حق الشفعة من حيث وطاف كان له أن يملكه  
الآن يثبت ما له السكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه بصل الشفعة حاله أن لا يوسف ولو اشترى حق غيره  
أو غيرهما بأخذ الشفعة الذي يملك الشفعة في غير المشتري لأنه ما في غير المشتري بالشفعة السلم بالغير ومنه  
ولو اشترى المشتري وغيره أخذ الشفعة باليمن وبغيره مقدورين على التصديق فحق الشفعة فلهما وقال أبو عبد  
والشافعي لا يملك بالفتح بل يخير بين أن يأخذ المثل أو قيمة البنية والغيرين فالحق وبين أن يترك لأن الخلف  
بالفتح من أحدهما والدون المشتري ما حق في البنية والغيرين فالحق وبين أن يترك لأن الخلف  
الغيرين من غير تسلط منه ولو سكت مدام على الشفعة أو من دفع على المشتري بالشفعة لا يرجع  
يقض البنية والغيرين على أحدهما أو على المشتري فانه يرجع بنية البنية والغيرين على البيع لا يملك من جهة  
الخيار أو الشفعة فانه أخذ به أو أن يقض الشفعة وأهمل البنية وعندنا المشتري بصل الشفعة على المثل  
أن مقامه وإن شاء ترك الشفعة وإن شاء أخذ الشفعة البنية وأخذ الشفعة المهرمة من بنية البنية لا  
صار مقصود بالاختلاف فيما قبلها من المثل فليأخذ المثل لأن المثل له فيه أكثر ما هو له  
على الشفعة العقد الغرض كبره من وهو المشتري لأنه نصا معتبر لا من بين البنية لا الشفعة في القول وأن  
المشتري لا يرجع بغيره أو غير مضمون فانه في غير أخذ الشفعة مع المشتري من بين البنية لا لأن الاختلاف في الأخل  
كانت بما للشركة كالتأخذ بالدار كالتأخذ ببيع شيئا أو ببيع شيء إلى كماله المشتري ماله فله عند ذلك كله  
كما قاله جده أو فحق المشتري فليس للشفعة عقد بها لأنها لا تملك الشفعة والأخذ بالافتقار إلى أخذها

حق الفسخ

وهو العصة البعثة قالوا له وهذا اذا اشترى الارض مع نخري عليه ثم ان الشربة دخلت في البيع تصد  
تكون له فطمان النفس فيقول تسعة بغيره وجعل النفس في الناق لا يتقيا به شيء عن النفس كدثرة بعد  
الشيء فلم يرد عليه العقد ولا القبض المتلاشيه له بالبعد ففقدت له وجوب سقوطها من النفس  
**باب** ما يجزئ في الشفعة وما لا وما يطيلها انما تجب الشفعة فصد في عقار ملك يبيعون  
هو مال وان الوصل لو كان فبشره حرمه ويترد عند الشافعي لا تجب الشفعة فيما لا يضم لانها منه  
لبيع ضرر العدة وعندنا ما للضرر الجوار لما لا تجب في عرض وفلست يتراد ونحوها صفة يتاء ونحوه  
الارض لا في ارض لا في القصة مع الارض وصدقة ودية بلا عوض مفروط لان الحية ليست بمعاوضة  
مال بل ايضا ذلك لان يكون عوض مفروط لا تبيع انتهاء لكن يشترط التقاضي بعد الشفع  
في الموهوب وعرضه لانها هبة ابتداء ان يكون عوض مفروط فلا شفعة فيها وما يبيع بخيار او ببيع  
فاسدا ما لم يفسد حتى يقع فاذا سقط ثلثا راس سقط حق الشفع في البيع الفاسد بان يخل المشتري فيها شت  
الشفعة ولا في ضمن بين الشركاء او جعل الحرة او بدل القلع او شق او صلح عن عدم عمل او مهره ان الوصل  
قد يلحقه مال بان تزوج امرأة على دار طين ثم دخل الزوج الف درهم اما الاذ فلان الشفعة فيها مع  
الاخر وهذا لا يجري فيها الجبر والشفعة لم يشرع الا في المباداة المطلقة واما البواقي فلان الشفعة  
تخص بمعاوضة مال بالاصطلاح لا بما تجب فيها من القياس بالانوار في معاوضة مال بما لم يعلق يقصر  
عليها وعندنا ما تجب في حصة المال ولا في اوسع منه انكار او سكوت ونحوها صوم عليه اجدها اي  
بالاخر او بالسكوت اذا كان ما يشفع فيه كالقفا رد لا في اقلت شفعة مفردة بخيار ردية او شربة  
او خيار او ببيع بقصة لا يشرع لبيع وما رد اي المذكور لا قضاء او بالاقالة لا تجب على الشفعة فيه  
اما رد الاقل لان الرد لا مرجح فاعده بالرضا صار كما قرأه انه واما الاقاله لا يشرع في حق المظان  
والشفعة ثالثة وهي في الموهبة وفي السفار البيعة اعلى البيعة والعلو فيها يبيع بخيار المشتري وان  
يبت واجتنب البيعة بالخيار والشفعة لمن اهلها وانما كان او مشتري او كونه اهلها المشتري  
والشفع الاول من غيرهما بالشفعة لا عند الثانية وان يبت ما يجيب البيعة فاسد فتنفسها بالبيع  
البيعت قبل قبض المشتري فان قبض بعد حكمه لم يعل لا ينظر وان يبت بعد قبض المشتري فالشفعة  
المشتري وان استرد البائع منه البيعة قبل حكمه لم يعل بالشفعة بطلت شفيعته وان يدعى بغيره

الائنة

انفاية على كل نحو المسلم والشفعة سواء وكذا في العبد المأذون والكتب الاملاط ما روى قوله  
عليه السلام بان لا يشرع للمسلم الشفعة لشريك له عليه السلام ما جازا لراعي الدار وروى الوصل  
في بيع الشفعة كعكس الحكم للمولى الشفعة في بيع عبيد المأذون والمرد من المأذون المدينون على ما في  
ملكه وكذا في كتب **باب** ما يطل الشفعة يستقيم الحكم او لا يقبل من المولى من اوكيل او بترك طلب  
المواثيق او التبرير وقد مر ما فيها وما صلح عن الشفعة عوضا عليه وصدقه او ادعى عوضا لا يشرع  
وكذا لو باع شفيعته بماله وكذا لو قال له في الشفعة لا تقاضي له وقال العيقن لا امر ذلك فاختار بطلانها  
ولا يجزئ عوضا كونه رشوة ايضا وشغل بيع ما يشفع به قبل الحكم له بما يقع اذ باع الفضع واداه الفضع  
بما جده شراء المشتري قبل ان يشفعه بالشفعة وهو يعلم بالشراء او لا يملك شفيعته لان الاستحقاق الجبر  
والفكر وقد ذكر قبل التملك ويؤت الشفع جدا لبيع قبل التقاضي والبرق او اشرى الاخذ بالشفعة  
وجهه بطلانها انها لم تدفع او اتمت ذلك وهو لا يبيع بموت صاحب الحق فكيف يورث لايوت المشتري لان  
المشتري باق بفوت المصدق عليه لا يشرع سبب الاستحقاق ولا شفعة لمن باع ارضا كان البائع شفيعا  
لم يكن له الاخذ بالشفعة لان البيع فليلك والاخذ بالشفعة تملك وبها منافاة وبيع ارضا كان البائع شفيعا  
الشفع باق بفوت المصدق عليه لا يشرع سبب الاستحقاق لان الشفعة من ضمن المشتري من البائع المذكور  
وهو تبيعة الاستحقاق ان كان شفيعا فالشفعة له لان ضمان الدرك غير البيع في اخذ بالشفعة  
ابطال ذلك بيع صحيح واصل المشتري بها او احوارة ان قال الشفع الشفعة فشرعته الدار فاني  
اشترى بملك او اجرها بملك ونحوه من اتباع او ابيع له اي يجيب الشفعة للمشتري سواء اشترى  
اصلا او وكالا وكذا تجب الشفعة لمن اشترى له او لمن دخل كثر بالشراء واشترى لاجل الموكل  
والموكل شفيع كان في الشفعة فاقدرت لو كان المشتري والموكل بالشراء واشترى كثر للملك واشترى  
آخر فلهما الشفعة ولو كان حوشا وكالا او جارا فالشفعة للمعاوض وهو دة لا يكون لبيع شفعة  
سواء كان اصلا او وكالا فليهما الشفعة اذا لم يكن للدركين كان شفيعا ولا قبل الشفع فان يبت  
بالفرض غير ان انا يبت باقل او بكثر او ورت اعدت متقارب فبشره الف واكثره الشفعة  
لان تسليمه مع الاعلان لا يستكفرا فاذا ظهر ان اثنين اقرته فله الاخذ وكذا في الكيل  
والموذن العدد في المتقارب لا يشرع بما عليه او اعدا دون الدهر ولو بان انا يبت بغير

لشخص

قيمة الفاديدانير فيها القيمة لا القيمة له ربع قبله فيه لان الواجب في الشيء القيمة  
 بغيره بخلاف الجنس وفي الدانير لانها كالجنس في القيمة وهذا يبين في الزكوة وكلاهما في الف  
 فيكونا لاختلاف راجعا الى القدر دون الجنس ولو قيل له المشتري فلان شتم في ان اعتبره فله  
 الشفعة لان اسقاط حقه محتمل فلان ولو باين اعتبر مع غيره فله في حصة الغير لان انتم  
 لم يربح في حقه ولو لم يربح مع النصف شتم فظهر مع الكل فله الشفعة وان باعها الاذرع من طولها  
 الشفع فلا شفعة له هنا حيلة لا اسقاط شفعة للمرا وبيع الدار لاختلاف رغبته فباع واشترى  
 وطوله تمام ما بالاصق لا بالمبينة دار الشفع وان شترى منها سها بخر شترى بايها فالشفعة  
 في الشتم ففعلها هذه حيلة اخرى لا اسقاط شفعة للمرا وهي شرا اذا اراد ان يشتري الدار بوزن  
 يشتري تحتها فله منها كهم وصد من النصف اليه الدار وها فريقتي الباقي بدوهم فالشفعة لا يثبت  
 الشفعة الا في السهم الاول لانه الباقي لا يشتري صا شترى سها وهو من السها وانما تباعها  
 بين فرد وضع عندنا بالشفعة الباقى لا يجبه النوب هذه حيلة اخرى يتم لمرا وغيره وها اذا ريد  
 بيع الدار بزيادة يشتري الدار بزيادة فربيع فربا يصادى ما يربح في حصة الا لاف فالشفعة لا يثبت الا بالان  
 ولا كحيلة في اسقاطها عند ابي يوسف ويرى في قولهم بها لا يثبت لانه قد يترفع عن نفسه لا في تلك  
 الدار عليه بل رضاء ضرر عليه وحيلة الرفع الضر عن نفسه جائز ومنه ان المشتري في حقه وعند غيره  
 لا الشفعة انما تأخذ في الضرر وفي حيلة اجزاء الضرر وهذه ايضا قولهم بها كالحال المذكورة  
 واما الحيلة يدوج بها بان يترى المشتري للشفعة بعد اقبائنا ابيها فانك بما اخذت شتم الشفع الشفع  
 بعد الاثبات فتشتم لكن يحكم اتفاقا لغيره وللشفعة عند حصة بعض المشتري لا عند حصة بعض الباعين  
 فيها اذا اشتري بغير واحد فتنفع من ياخذ نصيبا حدها اذا باع ما غرر وسعد لا يثبت نصيبا حدها  
 لان الثاني شترى في حصة على المشتري في الاول لا يترى ايضا يترى في الاول فباع ضرر راجعا الى الثاني  
 والباقي حقه من شفع مع ضمهم وان لم يربح في حقه يترى في حقه ايضا يترى في الاول فباع ضرر راجعا الى الثاني  
 اخذ الشفعة والباقي الشفع اخذ النصف الذي يربح وان وقع في غير رجا فيه لان الشفعة من تمام القبض فلا يربح  
 اخذ الشفعة وللعقد المادون المليون الشفعة في بيع سها والعكس بنا على ما في السهم الاول  
 اذا كان مديونا ومعه شتم لاي بالواشي شفعة الصغير او الكل بطل الشفعة فان شتم مولا يبيع

الشفعة

الشفعة عند حقة وادى يوسف خالاه وذل ان هذا بطل الخانات الصغيرة فلا يربح لسان  
 الاخذ بالشفعة تجارة فترى لاخذ بها ترك التجارة فتملك فباع قيمته او اقله او قاله يقول محمد  
 رواه عن الامام في الاقل الذي لا يثبت فيه كتاب الشفعة من جمع غريب شاع في  
 معين وشتم على الاخر زو المباداة والافان اغلب في الخانات فيلقد شترى حقه منها حقة  
 صاحب كونه غير حقه فاشترى فلكل ان يبيع حصته مرابحة بحصة عنه والمباداة اعلى في حقه  
 اعلى غير النقليان يبيع لغيره انات والعرض فلا ياخذ في المباداة فبعية صاحب لوجوا لتفاوت بين ايها  
 فلا يمكن ان يبيع كانه اخذ عين حقه ولا يبيع مرابحة فيملا الشراء والشفعة ويجبر عليها على الشفعة فيه  
 اعلى المباداة يطلب الشريك في شتم بطن مع ان المباداة لا يجري فيه الجبر فانه لا يبيعها لان فيه من  
 الاختراع ان الشريك يربح الاختراع بحصته لا في غيره اعلى في حقه بطن بطن كان اجناسا حقة لا يبيع  
 العائنه على شتمها لعدم المباداة والعدالة باعتبار شتم الشفاعة في القامد ولو فاقوا فاما لان الحق  
 لهم مذنب للقاتل صعب فاعلم رزق من بيت المال يصنع بالاجر لان الامان العشرة من جنس على التقاد  
 تمام قطع المنازعة بها فابيه رزق القاتل وهو جاني فان لم يفعل شغب فاسا يقيم اجر يقدر له القاتل  
 وهو على الاجر بعدد الرؤوس وعندنا على قدر السهام لا تزمنة الملك فقد يقدر وله ان الاجر  
 مقابل لغيره وانما لا يشترط ورواها يصيب الحيا بالنظر الى القليل وقد يعكس الارقعة رغبته فقتل  
 الحكم اصل العترة فان الاجر هو اجر المخل ليس له قد ربيع فان اضرعا فبشعة العترة من جنس  
 على القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رويته بعد كونهما جازة كجر المجرم لعملة الشفعة ونحوها  
 اجماعا ان لكل من اكل والوزن للشفعة وكذا في ما يراي المون كاجر المجرم لعملة الشفعة ونحوها  
 فانها على النقل المذکور يجب كونه بعد ايتنا عالم بالشفعة لان كان من جنس عمل اعتناء  
 فلا يثبت القدرة وهي العلم ومن الاعتقاد على قوله وهو بالعدالة لا لايجب اناس على قائم واحد  
 لان الامر يضييق على الناس والاجر يميز غالبا ولا يترك القسام للفقير كماله يتوهم على كثر  
 الاجر فيروي الماخر والناس اذا اشتري كرا يشارعوا الى الشفعة بالاخر فيجد رافع  
 الصوت فيرخص الاجر ورجح القسام باقتهم بالاخر فاقا لا يبيع على اقتهم ولو لم يبيع  
 على الصفة وليه او وصيته فان لم يكن اى اولى والوصي فلا يبيع من امر القاتل لغيره ولا يبيع عنه

ولا يبيع



ولا يشتم عقارب من الورثة بأثر إرثها لم يرهم على الموت وعدد الورثة لأن الميراث يصير مقنيا عليه  
 بقية القاضيه وقال الشارح وليس بحجة عليه فلا يجرى من إقامة اليه ليلت بها القضا على الميت فإن  
 التركيز قبل القسمة سقاة على ملك الميت دليل على ثبوت حقه في الميراث كالأول ملكه وأما جفته فيقف  
 منها دونته ويتقد وصاياه وبالقسم يتفعل عن التركيز لا يثبت حقه فيما يحدث من بين  
 الزوايا يمكن هذا قضا على الميت بقطع فلا يثبت من الميت فيصير بعضهم متعيا والبعض متعيا ومثلها  
 يقسم لأن القضا على الميت بقطع فلا يثبت من الميت فيصير بعضهم متعيا والبعض متعيا ومثلها  
 الموروث والعاقب المشرع والبيتة لأقنيد لها على الميراث كونه تترك في صلات القسم انقضت بها بأثر  
 يقتصر عليهم ولا يكون قضا على شريك آخر غير العاقب يقتصر بأثر إرثها إجماعا لأن القسم بتعديدها  
 المحقق والعاقب بمنعها بقية فلا احتياج إلى القسم بخلاف غير العاقب وكذا العاقب المشرع لأن الملك  
 بيد العاقب وغيره بالبيع والمذكور مطلقا ملكه ولا يبين كيفية انتقاله لأنهم لم يقرروا الملك لغيرهم  
 فكونه مقصرا عليهم وأن هذا أن العاقب في أيديهم لا يشتم بهما أثر لهما لاحتمال أن يكون لغيرهم  
 فلهذا هذا قول في حجة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الأصح ولو برهن على الموت وعدد الورثة  
 والعاقب في أيديهم ومعهم وأثر غايبا ويحتمل قسم ونصب وكلاد وحق لبعض حصص الغايب واليحيى  
 لأن هذا نصب لبعض الغايب والصغير ولو كانا العاقب لهما غايبا ويحتمل قسم ونصب وكلاد وحق لبعض حصص الغايب واليحيى  
 الصغير لا يشتم لأن القسم فيه قضا على الغايب وعلى البقية بأثر شيء مما في غيرهم عنهما حاضر  
 قائم لا يجرى وكذا الوصية وارث واحد لا يثبت اثنين لأن الأصل لا يقع أن يكون هاهنا وصفا وكذا  
 شترين وقايبا أصغر لأن الملك الغائب لكل من منهم ملك جديد بأثر نصيبه فلا ينسب لخاصة خصا من  
 الغائب وكانت اليه في حق الغائب قائم بالوصية فلا يثبت إرادته التمتع بكون الفرع بالنسبة بعد  
 القسمة قسم بطلب صهر لأن هذا المسئلة تكمل الشقة بتعديبه القاضيه وأن نصرة الكل لا يشتم لأن  
 بضاه شلى الرضى والحام لأن القسم لتكميل الشقة وفيها التضمين فوثيقا بالاشغال بما يصير يجرى  
 مستعهم بالثبات لأن الحظر هو عرق فبجاءتهم ولا يمنعهم القاضيه عن ذلك وأما انتفع البعض من  
 البعض قسم بطلب دعوى انتفع لا يصيب الآخر هو الأصح لأن القاضيه نصيبا لكل من انتفعه ولا  
 يصير نصرة الآخر لأنه من قاضيه لأم من صاحب الكثير ولا يشتم بطلب دعوى القليل لأنه لا فائدة

فقد منتهى في طلب القسمة وإنما قالوا لا يجرى على العكس لأن صاحب الكثير بطلب نصرة صاحبه  
 وصاحب القليل بطلب نصرة وقيل يقسم بطلب كل واحد منهم ليرى من بين من عدل ما كان له عاداة فيها  
 من جهة المالكية والمنفعة فملك لأصحابها ولا يقسم بطلب بعضهم في بعض إلا بطلب الميراث المختلفة  
 بأن يصيب أحد المتعاقبين ميراث الأخرين من خلال الأقسام لا يصيب بعضها في بعض ولا يقسم معاوضة يكون بالثبات لا  
 بالخير ولا الجواهر ولا التماس ولا الأير ولا الرضى ولا القبول الواحد والحايط من الميراث لا يراعى قسم بطلب  
 دليل في قوله وأن نصرة الكل لا يجرى وكذا الرقيق للثقة وقا القاضيه فيهم بالأخرين والمعا على الباطنة كما لغتهم  
 والكيسة فالقضا بالانقسام المختلفة خلافا لما لأن الجنبين يتقدمون في القسمة لا يمنع بعضهم كالحق  
 في الأيل والعقود والذوق فيصير أحد قسمته على قسمته وقالوا لأن الأمل قسمه بعضها في بعضها وفي  
 مصرين قسم كل واحد منهما قائما وكذا دار وصية ودار وصاؤة واليحيى في حجة واحدة وفي حجات  
 تجوز قسمه بعضها في بعض النفا وتنفيا ليس بخلاف ذلك وهذا اتفاق وله في الدوران العبرة للقاضيه  
 قالوا أن نصرا من نصرة ثبوتها ونظر إلى وجهه الكسرة لا يجرى التوكيد بشره أو غير مسمية كافي في الغيب  
 فاشتم التمدد في القسمة ولما أن الدريصين واحدا وصورة نظر إلى الأصل السكة وأجاس نظر إلى  
 وجه السكة من قرب الماء والمجهد وصالح الجيران وبغيرها يكون التزجيج إلى القاضيه والمنازل المتكثرة  
 كالسبوت جفت قسمته واحدة والثباتية كالميراث جفت قسمته على كل واحد من عدة وعندهما جفتها لتمام  
 أن فيه مسمية ويحقق القاسم أن يصور ما يقسم على القضا من ثبوتها خلفه ومدة إلى غيره  
 على هام القسم وغيره ليرى قد وثق ويقوم بجاهه ويقر كل نصيب بغيره وغيره ليرى كل نصيب  
 بعضهم فقلت بجيب الآخر فيحقق بعضه الغير ولا يفرق بين نصيبه على الأقسام بالأول لأن النفاق والثاقف ويجب  
 اسماء هو يفرع فالأول يخرج اسمه ولا يفرق بين نصيبه غايبا والثاقف من خرج فالثاقف هو الآخر وإنما  
 يفرع القاضيه عليهم ويروى عن القاضيه من الجبل إلى الصخر ولو قسم بالفرع جاز لأن القسمة منتهى  
 القضا فملك القاسم الأثرام ولا يملك له الميراث في القسمة الأرض هو صوره دار من جفته فاردوا  
 قسمته في حالها من نصيبه لئلا يفرار واحد الفرع أن يكون عرضا بعده واردا الأخرين يكون  
 من الأرض فأن يبيعها عرض البناء من الأرض ولا يملكه التمتع البناء في غيبه أن يرد بأداء البناء  
 كالأول لأن هذا في حجة كذا أن القسم من حق الملك المشرع الزمير يجوز للأول والثاقف من نصيبه

فإن

[illegible][illegible]

شرط العقد والتخلي ببناء الأرض والاعمال بها اذا شرط في العقد ما يزيل التخلي وهو عمل صاحب الأرض مع  
 العامل فقد انقضت الفسخ والتخلي وان شرط لاحداهما فخران حصة أو ما يخرج من موضع معين كما اذا كانت  
 وهو جميع الماد <sup>في</sup> وهو من غير المبدأ وهي لانه يتولد منها وهو فخران حصة والتخلي  
 وهي لأنها والبعضا غير متحدة بالشرط وهذا العقد ايضا وهو ان يشترط ما يثبت على صاحب الأرض ان يكون  
 لاحداهما لان لا يثبت الاعلى ما عينه من الموضع وان وقع قد واليد او التخلي ويقسم ما يثبت في عقد  
 في الصورتين لانه لا ان لا يحصل الا ذلك العقد والمكرد من التخلي والموظف والمالك التخلي المفاضة بخلاف  
 او اربع فخير ذكرها لشرطها وقع الصغر وضمت الباقي للأرض غير تارة او شرط وبها ليد وعشر التخلي  
 او لانه شرط الباقي منها لا يشترط فلا يورث في قطع التفرقة او ان يكون التين لاحداهما والقيت الاخر حيث  
 قد لا يقطع التفرقة في التين وهو المقصود او يكون التين بينهما والتين لغير رب البذر لا شرط لهما  
 لغرض العقد وهو ما ذكره على قطع التفرقة اذا بقا عقبه امة فلا ينفذ حيث فلا ينجح الا التين او يكون التين  
 بينهما والتين لاحداهما فلتقطع التفرقة في المقصود وان شرط كون التين بينهما والتين لرب البذر او شرط قطع  
 تحتها ما لا يلازم شرط موافق لقطع العقد لانه بما وملكه واما الثاني <sup>في</sup> ان لم يتحقق للتين فهو  
 بينهما بما لقيت ويقل رب البذر لانه بناء بذر ولا يحتاج الى الشرط والمعد هو الشرط لغيره وجزء  
 المصداق والتمام وهو ربح ما حصد من موضعه وجميعه فكانه والبدن وهو اداة القمار ونحوها المأثور  
 عليه ليس للذرية والذرية وهي غير المكسوبة من قبلها بل هي عليها بالخصص لان الواجب على العامل  
 قبل الادراك ما لا يلازم الذرية من كل سبق والمقصود لما يلازم الادراك التين العقد فخران حصة التين يكون عليها  
 ما لا يلازم من اعلان شرط على العامل فقد ان شرط لا يغنيه العقد ومنه منقصة الاحداهما وتقال  
 يرسقاة بيع وهو الاحصاء وعليها التوق لان التماسها فمؤاد ذلك وقاموا على كل استثناء وهو  
 محتاجا وبعض المناج التوق وشعره على رب الأرض من اتفاقا وما قيل الادراك كالمسوق والمخضفة  
 على فخر وان لا يحصل وشعره لما شرط وان كان البذر والأرض لاحداهما والعمل والبذر الآخر والأرض لهما  
 والبقية الآخر والعمل لاحداهما والبقية الآخر حيث المأزعة لانه في الصورة الأولى والثانية يقع لا ينفذ  
 على الأرض بمعنى علم من التخلي فخير ذكرها اذا استأجرها به لم يعلمه وفي الصورة الثانية يقع  
 الاستأجر على العمل بالة المستأجر فذكرها اذا استأجرها بها لم يعلمه المستأجر وان كانت

الارض

الأرض والبذر لاحداهما والعمل الآخر بطلت المأزعة لان البذر واستأجر الأرض وشعره البذر على  
 صاحب الأرض عند الإجارة لان منقعة الأرض لا يات ومنقعة البذر لا ينفذ فلا يحتاج منها شيئا  
 فيها الأرض فيقع الاستأجر على البذر بعض التخلي وانما باطل البذر الترخيص او نرد واستأجر الأرض لهما  
 بعض التخلي لا ينفذ ما واد على بطلان الاستأجر التخلي باجرة شعره ما له والاقية لا يجوز  
 وكذا كان البذر والبذر لاحداهما والأرض والعمل الآخر والبذر لاحداهما والباقي الآخر لا ينفذ الترخيص  
 واذا تمت فالتخلي على القسط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل لان اجرة كانت سنة وان كان في التخلي  
 فاذا لم يخرج لا ينفذ شيئا بخلاف المأزعة المفاضة لان اجرة المالك في السنة وبقية التخلي لا ينفذ  
 البقرة ومن لم ينفذ البذر لاحداهما لا يثبت البذر لانه لا يصل الى الوفاء بالعقد الا باق التين  
 شعره لم ينفذ فلا ينجح على لو استأجرها به لم يعلمه واد وان قد شرط فالتخلي لرب البذر لا يلازم ملكه  
 ولا ينفذ الآخر لان شئته قد شرط الآخر لغيره على ارضه ولا يلازم على شعره الا لا يلازم لغيره  
 على قيمته ما شرط له من فسخ التخلي وغيره لا يرضى به فخران حصة فخران حصة فخران حصة فخران حصة  
 استوفى المناقعة فقد فسخ التخلي فخران حصة كما لا بد ان شرطه يكون الأرض والبذر لاحداهما فخران حصة  
 الأرض والبذر هو الصحيح واذا شرطت فاليد لرب الأرض فالتخلي كحل له ارب الأرض لا يلازم ارضه  
 وان كان البذر والعامل ينفذ فخران حصة قد يرد به وجزء الأرض واذا لم يثبت البذر من المصنف فخران  
 العامل الأرض فلا ينجح له العمل احكاما اعتقادا لان عليه انما يتحقق بالعقد والعامل ينجح من فخران  
 والاخر ينفذ بشرطه واما شرطه لا يلازم اشتراطها بشئته الاعمال يحصل له فخران حصة فخران حصة فخران حصة  
 منه فقد شرطه واشترطه قد ينجح في طلبه وقيل المأزعة يوافقها على امانه في الإجارة  
 ونفع المأزعة كالاجارة تنفذ ان لم ينجح في طلبه فخران حصة فخران حصة فخران حصة فخران حصة  
 حتى لا ينجح الا على العامل ان كان ذكر الأرض وشعره لم يعلمه فخران حصة فخران حصة فخران حصة  
 الذرع على اتمام العمل بخران حصة من الأرض بشرطه بذلك اى اجرامه فخران حصة فخران حصة فخران حصة  
 حصة على اتمام العمل بخران حصة من العمل يكون عليها بقدر الخصص وانما فخران حصة فخران حصة فخران حصة  
 فخران حصة وليس لرب الأرض أخذ الزرع بقا وان اراد الزرع ذلك قبل ان يقطع الزرع يكون  
 بكماله او اعطه قيمته فخران حصة وانفق على الزرع وارجح في حصة واما ما ثبت الأرض والزرع قبل

الارض



[illegible]

الأوداج وتحملهم فيسقم وكذا قد أرحم في لقوله تعالى وهلم الذين و أنتم خير أهل كل ملة والمحمد  
مذكاه لأن العلم الغير الذي يحمل من كان في كان في أنتم الله الغيرة التي لا تنم في كرم الله  
تعالى عليها وهو لولا صرامة أوصيها وأجته تاعقلنا من كان في كان في أجمعوا ليعقلوا لا يضيعوا الغيرة  
لا يحملونها وأحسن وأقلت لأدبنيته ونحى وأجسرت لقوله عليه السلام في الجحيم ستمائة أهل  
الجنة يغتربون في سائمة وأكلوا في جحيمهم ومبدأ أن الملة إلا أنه ترك ما عليه وما انتقل إليه إلا بغير  
عليه فيكون أن هذا لا يتحمل في غير ملة في غير علي عتدا وأما أن الغيرة عندنا قلنا وألا يكون  
ما لم يكن الله عليه فإن تركها تأسيا على لقوله عليه السلام في ملة من لم يكن عليه وقالوا فيقول  
فإنه لو قيل في هذا الملة في الوجودين وكذا أن يكرم الله عليه غيره وصلا كما أن قال الله عليه محمد  
رسول الله بلغ في فكاهه لوجوده في الصورة ولجميع الانتفا والفكر الباطن والعطف وقد عرفت أن  
عطفه بأن قال الله ومحمد رسول الله بالخير عزت لوجوده في الفكر الباطن في قوله عليه السلام  
تعالى في يوم القيمة وهو شرطه وأول ما يعمل لأدبته ولكن الأدب أن اغتربا لأدب في جميع مطلقا  
للعطف لأن كلامه أن يسام لأدب عليه وكذا أن يقول الله الله قبل من كان في قال الله لا يغني  
وأنتية وبعد أن لا كرهه وأعطى حرمته من الله وقد عرفت بالخير كما أن كان في أجمع شاة ونحى  
وفج عنيها بذلك التسمية وأن دعيها شاة أخرجهت وأرق في عيشته فأسا بغيره كما أن في  
عليه من في غيره وأولها أن لا أسا كما في الفطر أن كرهنا عقلنا لله ثم نقف لأدب وأدب  
في وسكان أن لا يحل إذا قصد به التسمية فانفردوا بالتحال من غير الشرب والدعاء لأدب  
وهو له عدم قصد التسمية وأنتية تحال لا يقطع العروق في أسفل القمم القصد البعد وفتح البصر  
وافهم بجزء الكسرة وأدب البصر وفتح لا إلا بخاتمة السنة ويحل أن أسية كان لغني في غيره  
وهو اجتماع العروق في الخفية وفي التسمية فيها فلا يقع الحجاز والحل وأنتية بين التسمية والحلق  
ما بين البلية والعين والية موضع القادة من البعد راعى الحلق أسفه وأوسطه وقيل لا يجوز  
نوع العفة التي قل في العلم على لا يرض في غيره المنهج وهو عتدا لنظاره عليه السلام في الروكة  
ما بين البلية والعين ويصحب حجاز التبع وقد لحق في العفة لأن كان في ما بها هو بين البلية  
والعين وهو دليلها أن من يقول بالحل لها أن عبقه الحلق هو على البعد والعروق التي

تقطع في الزكوة الملقوم والمرى مجرى النفس والمرى مجرى العلف كذا في القرب والشراب ايضا مجرى  
من المرق والوجان وهما عن ان يجيئ الدم فيها ويكفي قطع ثلثه منها بان كانت اقامة الاكثر مقام الكلى عند  
عند لا يمين قطع كذا وحدها لان كل واحد منها متصل من الآخر ودر بقصم مقام الاكثر مقام  
الكل وهو ان يجرى الدم في اثنى ايام وعند بل يوسف لا يمين قطع الملقوم والمرى واحد الودجين للملقوم  
والمرى مخالفا لما يمين قطعها ولما الودجين فالمقصود من قطعها انها والدم في ثوب حصان اخر فيلزم  
معة ابع يد يوسف ويجوز بكل ما اقرى او قطع الودجين وانتهر الدم ولو لم يوصل مرة او لبعلة المدة لم يجرى ذلك  
حدة البصلة فخر القصب وسما ارضه شتر فزعن لا بالقابض لقوله عليه السلام لان كل ما انتهر الدم وذكر  
اسم الله تعالى عليه ما لم يكن سنا او طرا فانه من يدى الخيفة وعند الشافعي مجزى بالمرزوقين والقائمين لادنا  
وعن ثماله على غير الملتزم منها فانه الصادق من الخيفة وتداب احد الشفرة قبل الانصاع وكذا في قطع الخيفة  
لو رد الا في ثوبها وارفاقا للمذبح وكذا جرحها جعلها الى التلج لا يذو القلق وهو صبيح البيع الشديت شين  
الشفرة الضام وهو عسرت يضيء عظم الرقبة لشمه عليه السلام عنه وقطع الاسر والسنة قبل ان يرد  
اخيكن من الانصراط برك التوجه الى التوبة فانه يكره وصلى كذا في الدرة فتقلا عن الزخيرة والبيع من  
الشفرة لانه في زيادة الارض الحاجة فصا كذا لوجرحها فرفع الودجين وتحمل ان يبيت حجة فطقت  
المرق لوجو الموت باهر زكوة فيصل والاوان لم يرق حجة حتى قطعت الودجين قاله لوجو الموت بما  
ليس بركه فيها ولزم دفع صيد استأمن لانه الزكوة الاختيارية تر اصل فلا يترك عند القدرة وعاز  
جرح هو تركه لعدم القدرة على الاصل وترد في براءه لا يمكن دفعه فان ذكرنا تركه في حجة فافق  
من ابين فاق ذلك مقام البيع لثبوت الجزع عنه والاشارة اذا نذرت في المصير لا يكون كالصيد لا يكون  
لنذرها ولكن البقرة والبعير اذا نذرت فيه اوفى بالصحى يكون صيد ولا يجل الخمين بركاة انما اشترى  
فنه نزع من اذنه او من غير تاراشة فيخرج من بطنها جبين لا يؤكل عندى حقيقة وقال ان دخله نخل  
لا يجره منه يتعدى عليها فينزل في بركاة فيها له ان يرحل ان يكون ميتا يبيع امهوان يكون ميتا فيه  
فلا يملك بالذك **و** يحرم اكل كل ذئباب ومخلف من سمع او حركه لما ذكره الشارح وغيره  
والمراد ما جاز ميتا بيا به جران صيد بخلافه ولو لم يوصل فيها وهلكها فيها خال من الشافعي  
والمراد لاهل النقال انهم يبيع عليه السلام يوم خيبر عن نوحى محر الاطعمة والبغال تملكها فكان في  
فيها الاصل لانه حر او حركه

المراد ما جاز ميتا بيا به جران صيد بخلافه ولو لم يوصل فيها وهلكها فيها خال من الشافعي

حكمه

حكمها ولو كان للبهائم تولى امان لان يكون حكمه حكم الغرس في الاختلاف والغنم والغنم والبق  
عمر والريثور والنفقات وتكثر كذا ذباب والغباب والفاة ونحوها لانها من الخيانت قال الله  
تعالى ويحرم عليهم الخيانت ويكره الغرب لا يبيع لانها اكل الحيف فاختفت بالخيانت والقداد والدم  
والنفاق وهو ما يرضيه المصنوع والخنزير في الاصح وعنده الاكره يكره اكله كالحمل والحيث  
اي حقيقة وقال الاكره لما روى عنه السلام ان ذن ظلم الخيل يوم خيبر وله قوله تعالى والخنزير النجس  
والخنزير لثوبه ما امن الله تعالى عباده بكونها ولو كانت باكوالة لا يمين لان الحكم لا يمين يادى في السم  
مع وجود اعلاها والفرق بين الحرم والكره ان الكراهة لا تفسد الا فاعل لا لاصحاب في الاخرى ودون الثاني وذكر  
الاسبيج باصبع ان يكره كراهة تنزيه لانه كراهة لثغ الكراهة لا يحصل باية تقبيل الا في الجوارح  
كان سورة طاهر وهو ظاهر الروى كذا ذكره فقهاء الامم والروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كراهة خمر  
عبدانهم كروا في ذلك كرهت خمر ودون في هذه المسئلة غرائب في حجة في المنام بقوله كراهة الخمر يبعد  
الزيم كذا في ذلك فتكون من الحقائق وصل العمق وغراب الزرع والاربع لما روى عنه السلام اكل الاربع  
حين اهدى اليه مغوا ولا يؤكل من حيون الماء الاستك باذنه كالحجرت يكرههم وقد مر الا واما ما  
خصه بالذرة فاشارة الى ضعف ما نقل في الغرب من جوارح السمك لا غير الخبيث والمارحى وايضا  
قال في غاية البيان ان بعض الروافضين وهل اكل يكرهون اكل الخبيث ويقولون ان كان ذكرا يذبحه  
الشاسر الخبيث فبيع به وقالوا فينا جميع جوارح الماء لقوله تعالى اكل كل صيد نجس ونافله  
تعالى يحرم عليهم الخيانت والطيبان يستحق غير السمك وما روى عنه عليه السلام من جوارح السمك  
والنقلات فكلها البيع واحد والمراد من الصيد في الاية الاصطلاح لا يمين من كل كذا كما لا يباح في البيوع  
وما لك واستثنى بعض المأكلية كالحلما وضربوه واشارة قد جاء في الخبر ان الله تعالى خلق في الارض  
القدر ستائة في البحر اربع مائة في البر ولا يؤكل الطير وما عدا السمك التي انذمت تحتها بغير افة  
معلوم من السمك وقال الشافعي لا يؤكل ما منكم من السمك وما روى عنه السلام قال الله  
البحر وما منكم من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك  
سبب سمك معلوم من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك  
لان سبب سمك معلوم من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك وما من سمك من سمك

المراد ما جاز ميتا بيا به جران صيد بخلافه ولو لم يوصل فيها وهلكها فيها خال من الشافعي

فيه ريثان وكلاهما على التحك والحد بالذكورة لغو له عليه السلام اعلمت ميتان والدمان الشك  
والمجاد الكبد الخلال من بينها فرق وهو ان المجرد يكاد ان مات حقت انتم خلاق النيران سلبت على فيه  
عن المجرد انتم الصلوات الارض وفيها الميت وغيره فقال كلكم وهذا من فها حقه ولو في حقه لا تفرح بها  
فتمت وتفرح بها من دم حلت والافواه انتم حلت حيا حلت مطلقا اعسوا تمركت وتفرح بها الدم اول الان  
المصود منها الاستدلال على الحجة فاذا علمت **الاصحح** **الربا** **الاصحح** هو واجبة وعزله  
يرسف سنة وكذا قاله الشافعي لغو له السلام تلك كنية على مركبة عليكم الور والصح والاصح ولنا قوله على  
السلام من فضي هذا الصلوة فليد لغو لانها واجبة لا امر باعادتها والامر الجواب وقوله هو انتم قال لا يروى  
قربا وقد قال عليه السلام من وجد سنة ولم يفرح بها لا يفرح بمصلاته واما واحد وانما جده مثل هذا لو وجد  
لا يفرح الا بترك واجبة وانما يجزى على غير مسلم من مرسر لا يجزى على من لا يروى بالادام في المذكورة عن نفسه  
لا يفرح الا بترك واجبة في حجة والاصل فيها ان لا يجزى على احد بسبب غيره بحال صدقة النظر لان سببا راس  
يكون عليه ولهذا يجزى على المولى عن عبده لصدقة قد ورا الاصححة قد البطل لا شاعن ذلك ولا يكون جازا  
انفاقا وتلجب عنه بهذا لانها قربة مالية متعلقة بسوم العيد كصدقة الفطر وقيل يفرح به يوم  
وصية من المولى على البطل وقيل لا يجزى التقية من مال الصغير لان القربة تنادى بالادارة  
بها فروع والاب لا يملكها كما لا يملك ائتنا وقد يفرح بها ما يمكن اى يعطى الصغير ما يمكن طهه ويا  
بالا على ما يتفرع مع بقا تلك الاكالات البيت ونحوها وبقية او بدت او سبب بدت بان اشرك مع سبب  
او بغيره وكما يريد القربة به لان احد السبعة لو اراد بضيبة اللحم لا يجزى عن ذلك من لاداه  
لا يجزى كما سبى عن قربة وهو كذا لو لم يمت حاله اى من اهل القربة بان كان مسالوا فحينئذ يصيب  
عن سبب صلوات درجة ترك ايتا واما وبقية ونحوها لا يجزى في نصيب لان ايضا الفرائض  
في بعض هذه السبع لان نصيب المرأة الفرفاذ لم يجزى عن نصيب الرجل وكان كافر ارضيه اقل من سبب اللحم  
الفعلى كقربة كذا في الكافي ولو اراد احد من نصيبه اللحم وكان كافر ارضيه اقل من سبب اللحم  
عن واحد منهم والقياس ان لا يجزى الميتة كلها الا عن واحد لان الارادة قربة واحدة وهي لا يجزى  
تركاه بالانظر وهو مروي عن جابر بن سمرة انما التزمنا رسول الله عليه السلام البقرة عن سبب  
والبدنة عن سبعة ولا يضري الشاة بقيت على اصل القياس ويجزى اشتركت اقل من سبب

للمصل من اثنين ولا يجزى عن ثمانية ويستمحها ورا الاخر فاذا اضطر من كاره وجده لا يجزى  
كلها عن ثمن من اللحم والكراع او كونه في كراب عن ثمن اللحم بعض الجسد لا يكون جلا بكم وكذا في  
اخرهم وجده لا يجزى عن ثمن الجسد الا عن الجسد لا يروى بدت لا يجزى عن ثمنها حارة  
استحقاقا والقياس ان لا يجزى وهو قول لا لا تراعدها القربة ولا يجزى من سببها وما لا استحسان ان قد يجزى  
بقرة صبيحة ولا يجزى للشركاء وقت البيع فلحاجة ماسة لهذا ولا اشترى قبل الشراء وجده لا يجزى  
يكوه الا شتر كبد الشراء واذله قدما بعد الجرح لا يخرج في العهر قبل صلوة العيد فيمنع الله واما  
سكانا لا بد من يجوز بعد اشتقاق الجرح العتير في ذلك مكان الاصححة حذرا من الحضي في العهر في التقية  
في الباطن يجوز قبل الصلوة وبالعكس لا يجزى لقوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليد بدينه ونحو  
فيلد وباليوم الثالث لا يصح يدها واعتبر اخره للفقر وقصد وهو الخلف والاداء ولو فاذ كان  
غنيا في قول الامام فغير في حرها لا يجزى عليه وفي العكس يجزى ان لو في اليوم الا يجزى عليه وانما  
فيه لا يجزى او اوصا التقية لما فيه من مصادرة الجرح والذبح لانه ان جاز لاضال الغلط فلا يبدل  
فان فاق وقيل في اية يجزى انهم قد عين المنزلة حية وكذا ما سارها فغير لا تقية فاجاز على التقير  
بالشر عليه التقية عند ذلك في الدرة والخف يندق بعينها غيرها الا في الدرة لشرها واجبة على  
التقير لانه في الوقت وجب عليه الضد في اخرها له من العذر واما يجزى فيها للمنع من العنان الصان  
ما يكون اليه ولو حارة شاة حارة اشهر والتقير هو من انتم ما له سنة ومن الجرح له سنتان ومن الا  
ما يعرض من فساد من يجمع لغو له عليه السلام لا يجزى في الشاة الا ان يصير على ذلك فيتم الجرح  
من الصان ويجزى الجاه لا يقيد بل يجرى في الشاة لانها كذلك كسرة الفخذ والخنق لان الجرح لا يطيب  
والشاة وهي تجزى من الجاه وعلى التقى الجاه بالسنة قربة لانها كانت مذبحة لا يجزى لان لحمها  
يكون ناقصا لا يجزى لا العيا والعمود اذ ان من واحدة والحق لا يجزى في بعضها  
والعجاء التي لا تشفى في الشك ومنقطع اليد والرجل ذبحة كذا العينة لان ذلها والذبيحة والاسية وق  
فعلها بشفاء وبيان ويجزى ان ذبها اقله وقيل ان ذب ككثير من الشك لا يجزى وقيل ان ذبها الشك  
لا يجزى فخرقة مربعة ذهاب ثلث العينين وذات العين المقترنة تقرب اليها الملتذاها نتاجية  
تقربها من كسكان ذات العلق فربما العين الصحيحة وقرب العلق فيقربها من كسكان ذات العلق















لا يكتب قضاها فيلزمه لا تصادق في صدقها ككلام الكذب بالصدق مثل ان يقول له رجل اني  
فيقول ان كنت ويصير لكل الامور لا حاجة ولا عيبه العالم ولا اقره يحيى بن زعيم الملقب ان قال ان جاز  
حافظ ليزجر من طبعه والحيف في ابي بن لا من باب التبرع المذكور لا يفتي في العلم ما غايب هل يفتي فيه  
بينة لان المراد يجوز ايضا كالفقوف ويحرم القبايل وواضح في الاربع عشرة وكلمة قوله عليه السلام  
كل عيب من ادم حرام الا ثلثة ملازمة الرجل اهله وواجبه نفسه وناضحة لنفسه هذا عندنا وعندنا في  
يابع عيب الشراخ اذ فيه فحش في مخالفة ما ينظر من ان لا قوة في الصلوة ولا يكون فيه مسير قلنا هو مضمون  
قوت الصلوة وتضع العزم واستيلاء الفكر على طبعه لا يحسن الجرح والمطبخ فكيف يجرها وكبره عظم  
لنفسه ان فيه عظم من الناس على الخضوع ولا يبرح عن مخالطة النساء ووصل الشعر في ادم قوله  
في الدعاء استلكت بعد العزم عن عرق لانه من عرق العزم فلو كان لا يوسف الدعاء لما نزل قوله  
استلكت بحق اخي لانه وسلك اذ لا على احد الله تعالى واستلكت الملائكة حرام قال عليه السلام استمع لابي  
صعيت ولبسوه عندنا حاشق والاشارة بها كبره وكبره فغير الحيف ونفسه الا العزم فان حصل لان العزم  
لا يحفظ القرآن ولا يقد على القراءة الا بالقطر وروى عن ابن مسعود انه قال ليرد القرآن في ذلك في قائم  
لاهم ان لا يقولوا عن النبي عليه السلام كما انزل كانت القراءة سهوا وعلمهم ويرونا نقصا عن الحفظ الا في  
والفتنة على الحفظ لا يقد على ذلك العزم في زماننا متفق وعلمنا لا بأس بما ساق في السوف عدد والى  
قوله وان كان بعد فحش فحش وكمن غش يختلف باختلاف الزمان والكان كذلك قال الامام الشافعي في باب الحجة  
اعني بينة نفس لما فيه من فحشه ولا بأس بخلاف الحق في حرم هذا عندنا وعند مالك وشافعية وكروية  
قال ابن مسعود الحرام بعد عام هذا قلنا لا يرد في كذا وعنه ان قال قوله انما الشكر من جمل ارجح  
بينهم هذا على الشريعة السابقة انما كان لا يمكن من الجهر بعد عام هذا لا يبعد انما في  
ويجوز انما يرد في رواية اخرى على الحديث والحكمة للرجال والنساء لا يجره ونقصا كذا في غيره من الامور  
الفاضة كذا في رواية اخرى في مال اذا كان بيتا لما لا يجمع بحيث وفي التبرع بالزكاة اشارة الى ان يفتي  
الحاجة في كل زمان فان كان شرطا لا يجره حرم لان الفضة اعظم الطاعات وادخل الاستحباب والى  
نفسه حاشا ولا بأس بغير الامور او لولا ما يجره فان من انما هاتفي الاركان كسبهم وفي الحيف في  
هذا في زمانهم لعلم الصالح واثافي زماننا فالأغلبية اهل الفضة اهل الفضة

يقول

وقيل لا يجر حبل الزانية في عتق العبد لا يقتضيه احراز من الابان والحر والجلال والارادة وهي الفاحشة لم يجر  
لا تارة ولا الغلة ولا يقتضيه لا بأس بوضع الرابة في عتق العبد في زماننا اغلبة الابان خصوصا في الحديث وكبره  
ان يجره قال لا يجره لا يفتي به بما يحتاج الى استيفاء لا يفتي به من عتقها وهو من يفتي ان يستوده  
وداهم لا يفتي به ما شاء وجره فغيره فانه ليس بغيره حاشا له لا يفتي على الاخذ والانتقام الا في حرام  
ويستحق لها يوم حكمة قال قاضي خان في جلد وقت لعم اخافه وصلح رأسه يوم حكمة قال ان كان لا يرى جواز  
ذلك في غير يوم حكمة واخره ابو موسى باخرا فاشا كان ذكرها لان كان فظا لم يجره طر يلا يكون في ذلك مضافا فان لم يجره  
لذلك ولم يجره بها لا يفتي به من سبب ما روت عائشة رضي عن رسول الله عليه السلام ان قال من علم الظاهر يوم حكمة  
اعاد ما لله تعالى من الاله والنجاة الاخرى زيادة ثلاثة ايام ونسب الاجد يفتي في العتق والفتن ونقصه من  
وفي الفتنة الاضطرار في علم الظاهر ويحفي شاربه ويحلق عاتقه ويغفل بدنه بالاعتناء في كل اسبوع زمان  
ليريد في كل خمسة عشر يوما لا عدد في ذكره وراه اربعين فالاسبوع افضل والخمسة عشر الا رساء الا في  
الاجد والاعدت فيا وراه الاربعين ويصدق العديد في الجهاد كراهة عن عتبها بغيره كسبنا وفي باب الاظهار  
في زمان المدونة قالها سلاص وهذا مندوب اليه الجهاد في الحرب وان كان ضل الاظهار في النقص لا تارة اذا  
سقط السلاح من بينه وخراب الدار منه ربما يتمكن من محقه باظهاره وهو في نفسه الشارب فان سبته وفي  
حق انما في الحرب فغير شاربه مندوب اليه ليكون ناهيب في بين العدو ولا بأس بجر الحرام للرجال  
والنساء اذا تروى عن بصره ولا يجره في الحاد الا في البيوت وكما هو المنفذ في الايام  
حيثما لا يجره في البيوت وكبره في البيوت وكذا الرضا والستر على البيت او الباب وكبره ايضا اذا كان للزينة لانه  
من عادة دخل الجاهل والتشبه بهم حرام واذا ادعى الفريضة وحيث ان يستره بغيره من رجسية فلا بأس  
به اذا غاب عن رايه ككثرة وعرف الابان في ما يشقق في اخرا او في جملته علم الصلوة وكبره يعلم انما  
والاخر ليريد في الافضل لان متفقه في علم الفقه كذا وقد عا في الاثر انما ذكره العلم ما عتق من حياه  
له لانه كذا في فتاوى فاضلان وفيها جرح في طلب العلم بغيره في الدين فلا بأس بكون عتقها في هذا  
اذ كان ملحقا وان كان امره فلا يمانع من الجرح ورواه به العلم الشرعي ما يتفق به يرد في علم الكلام  
وشاله لما روى عن الامام الشافعي انه قال لان يلقي لفته تعالى عتقها كبره في غير من ان يفتي به علم  
العلم فاذ كان عالما بعلم الكلام المتداول في زمانهم هكذا فاضلنا بكلامه الخلو بغيره فاننا في الفتنة



[illegible]

سبحه يوم الاراد ان يخلقنا من عذراء مريم بعد ما جعلها و قيل لعلها ما ترضى بها و احدها قال كثير و انظرها ما  
 كان في كبرها اجاعا و الارح في ذلك في مرض الفيل و اجمعت و دعاهم سنانة بعد و دفعه عن من كان يجلس عند البيت  
 و قد رفضه عندهم و هو الاقرب للقاء فسيبوا بينهم و الارح حقه الميتة و قالت تلك المرأة في بعد احد  
 يوايل لاهداهما عليا عرض و طين علي صاحب الارض فترى ثلاثين ريفيا صاحبها تنه اليها في عليا طيبه و لا يمر  
 و يذله و المرو و اقام عليا ما لو طين و عنددها عليا ما تنه فله ذلك العنبر و اقامه الطين و المرو انظر  
 انما شيع اليهم الي احتياج صاحبه الي المنه فجا به تنه لفسدها كما ليروها في النهر فثبت في البقيع فلي عليا فقام  
 العنبر في قصه مرموره و انما كان في احضري في مرآت كذا في المحض و ذكر في الكفاية في الاختلاف في نهو في كبر الجاع  
 الي كبر في طين ما في الانهار الصغار الي احتياج الي كبرها فلي حريم في الاتفاق في انقله او جعفر عند يقول لا اقام  
 في العنبر و يقربها في لقاء الطين و العنبر في شجرة في مرآت من ذلك حريم حرامه اذ في من كبرها في يمنع غير من  
 في انقله في **الحريم** في القبر فهو الخبيث من الماء و انقله غريب في حرم و المياه الانهار انما هي انهار  
 و جملته في غلظه و لكل حديقها في الشفة و الزهر و نسيب اخر و كثر في ارضه ان في رطوبه امانه فانها مائه  
 لا تال من كان في عير ما عيرت ليله و ذلك لان في دفع العنبر و واجب و ذلك بان في ايل الماء الي في البقيع  
 اذ انما كل هذا في شجرة في الاثني و في الانهار و في كبره في الطين و المياه و انقله في كل في الشفة في كبر  
 الخبيث كثر في المني و الابان و جميع الماء في ارضه و شجرة و لا اذن ما كره له و اعدا لكل الاذن  
 للزهر و عند الثياب و في شجر و حصر في داره في الجوار في الانح و اذن في ارضه في ايل ليله و ذلك لان اذن  
 لهم و ما حرم من الماء يجب ان كثر و يحول و انقله ارضه صابحه لا كثر ما ساهبت اليه في الاجاز  
 فصار ملكا كخبيث و ليس به في انقله في سرقة لفسده في كبره في في ارضه اذ اقامه عبيد مسمى  
 الكوز من الماء في الحوض و اذن في بعضه في الحوض لاجل احد ان يفر من في الحوض لا يغسل ملكه بالماء  
 و يمكن غيره و كذا لو اصابه في كبره و ما ساهب لاجل ليله و ان في ارضه اذ انما في اثنين لان الماء و اعدا  
 لمواكاله و لاجل الماء لا ياكل من الماء في جاره و لهذا الي اذن و اذن في ملك احد فله من في ارضه  
 في الماء و ان لم يكن عيونه لمر ان يخرج المياه و يمكن من الماء و ان في رطوبه في ارضه في في ارضه  
 لا تنقله اذ في رطوبه و هو الشفة عند و في في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه في ارضه  
 لكن انما يحكمه مقام فاعلمه مقام الغنم في كافي الطعام حال شخصه فان مطالبه ان يقال به ارضه

وكروا لانها والمقام من بيت المال لان منفعتها العامة وبيت المال معد لفهمه فان لم يكن فيه  
اعقبت بيت المال التي فعلت العامة ويجب للناس على كثير احيا وحققهم وكروا على ملك على رباب على اهل الشفة  
ويجوز ان يكثر من ممتلكته عليهم من اعداءه واذا حازوا من رجل سقطت منه ولم يكن عليه كروا بقاءه و  
وليس له سقي ارضه ما لم يبيع شركاؤه وقيل له ذلك هذا من ابي خنيفة وعندها هي اى المنة عليهم جميعا  
من اوله الى اخره بمصدا الغرب وفي الثانية الفتوى على قوله قالوا لانها حجاز فان الفتوى على قول ابي خنيفة  
وضع دعوى الغرب بالارض هذا السحقان لا يرد ذلك بدو بالارض رثا وقد ساء الارض ويغني الغرب  
الباع ومن كان له ثمرة تجوز في رضى غيره فارد رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في  
اوله حيازها فادعى ان له وقصد اجراءه لا يبيع بل يبيعه ان له او ان كان له حق الاجراء وعلى هذا  
الصفت في قوله على سطح والميراث في المنة في دار الغيران ان الخصم جاعة في غرب بينهم ثم على قدر سهم  
لان المقصود الانشاع في نفسها فيقد ويقدن بخلاف الطريق المقصود وهو في الواسعة والضيقة على ما  
واحد ويمنع الاهل من سكر الله اى سده بالارض وهو ان الوصول لثمن ربا رضى بدو اعداءه في السكنان  
فيه اهل الحق الما بين فان فرغوا على ان يسكنوا على ما في بيوتهم بيجسته واسططوا على ان يسكنوا على ما في بيوتهم  
فمنه جاز لا لا في المنة ليرى لوصاهم ان يبقوا لهم ارضه او يبيع عليه ويحذروا لدية وجسر بالان تاليا  
لان فيه كسر طريق المنة وتخلل موضع شرتك بالبناء لا يوافق كذا لايضا الجدة لا بما لا تشره في ذلك المنة  
والارض في غير غير ولا ان يترفع من المنة لا تتركه من المنة لا يبيع على قدر حقه في اخذ المنة لان ان يبيع  
بالايم وتناصه كونه في المنة لا يكون هرج اكوة ومجرد ان البيت استمره للقبائل فيضيق خنيفة  
يبيع على ارضه في المنة ويجاز له فاما يبيع لان القديم يتلك على قدمه ولا ان يتركه وان الوصول للمنة لا يبيع  
ولا ان يفسد كراهه ولا ان يسوق في ارض اخرى ليس لها منه ثمن فان رضى بالبيعة فيمنع ذلك جاز في مرقعة  
بعد الاجارة ولو رضى من بين عدهم والغرب ويرث ويوصي بالانشاع ويرث ولا يبيع ولا يره ولا يجره لا يصدق  
بالاجل هو الاول اصح والفرقان لو تفرقا ما لم يفسد من مرقعة في حقوق الميت والاكراه وجاز ان يترفع  
مقدمه فلا يجوز ان يملكه كما تغرب والوصية الاختلاف في انشاع الباع والاجارة والهيبة والصدقة والوصية  
يفضل بشرطه وحج حاجته لا يجوز للفرار والتمسك به او لعدم المنة فيه لعمال ولا تملكه ليس بما يفسد من الاجارة  
من ماله ارضه فثقت ارضها ما وعرفت لانه غير سقيم فثقت كذا في المنة واضع محجها في ماله فادعى

مباح

مباح لانها والمقام من بيت المال لان منفعتها العامة وبيت المال معد لفهمه فان لم يكن فيه  
اعقبت بيت المال التي فعلت العامة ويجب للناس على كثير احيا وحققهم وكروا على ملك على رباب على اهل الشفة  
ويجوز ان يكثر من ممتلكته عليهم من اعداءه واذا حازوا من رجل سقطت منه ولم يكن عليه كروا بقاءه و  
وليس له سقي ارضه ما لم يبيع شركاؤه وقيل له ذلك هذا من ابي خنيفة وعندها هي اى المنة عليهم جميعا  
من اوله الى اخره بمصدا الغرب وفي الثانية الفتوى على قوله قالوا لانها حجاز فان الفتوى على قول ابي خنيفة  
وضع دعوى الغرب بالارض هذا السحقان لا يرد ذلك بدو بالارض رثا وقد ساء الارض ويغني الغرب  
الباع ومن كان له ثمرة تجوز في رضى غيره فارد رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن في  
اوله حيازها فادعى ان له وقصد اجراءه لا يبيع بل يبيعه ان له او ان كان له حق الاجراء وعلى هذا  
الصفت في قوله على سطح والميراث في المنة في دار الغيران ان الخصم جاعة في غرب بينهم ثم على قدر سهم  
لان المقصود الانشاع في نفسها فيقد ويقدن بخلاف الطريق المقصود وهو في الواسعة والضيقة على ما  
واحد ويمنع الاهل من سكر الله اى سده بالارض وهو ان الوصول لثمن ربا رضى بدو اعداءه في السكنان  
فيه اهل الحق الما بين فان فرغوا على ان يسكنوا على ما في بيوتهم بيجسته واسططوا على ان يسكنوا على ما في بيوتهم  
فمنه جاز لا لا في المنة ليرى لوصاهم ان يبقوا لهم ارضه او يبيع عليه ويحذروا لدية وجسر بالان تاليا  
لان فيه كسر طريق المنة وتخلل موضع شرتك بالبناء لا يوافق كذا لايضا الجدة لا بما لا تشره في ذلك المنة  
والارض في غير غير ولا ان يترفع من المنة لا تتركه من المنة لا يبيع على قدر حقه في اخذ المنة لان ان يبيع  
بالايم وتناصه كونه في المنة لا يكون هرج اكوة ومجرد ان البيت استمره للقبائل فيضيق خنيفة  
يبيع على ارضه في المنة ويجاز له فاما يبيع لان القديم يتلك على قدمه ولا ان يتركه وان الوصول للمنة لا يبيع  
ولا ان يفسد كراهه ولا ان يسوق في ارض اخرى ليس لها منه ثمن فان رضى بالبيعة فيمنع ذلك جاز في مرقعة  
بعد الاجارة ولو رضى من بين عدهم والغرب ويرث ويوصي بالانشاع ويرث ولا يبيع ولا يره ولا يجره لا يصدق  
بالاجل هو الاول اصح والفرقان لو تفرقا ما لم يفسد من مرقعة في حقوق الميت والاكراه وجاز ان يترفع  
مقدمه فلا يجوز ان يملكه كما تغرب والوصية الاختلاف في انشاع الباع والاجارة والهيبة والصدقة والوصية  
يفضل بشرطه وحج حاجته لا يجوز للفرار والتمسك به او لعدم المنة فيه لعمال ولا تملكه ليس بما يفسد من الاجارة  
من ماله ارضه فثقت ارضها ما وعرفت لانه غير سقيم فثقت كذا في المنة واضع محجها في ماله فادعى

مباح

















[illegible]

محمدرضا

البيع الثاني

[illegible]

٤٣١



































فقد تم به اى القتل على غيرهم مثلا كما لان اهل الجحش القتل على غيرهم برؤس المتهمة فيقتلونها ثم برؤس المتهمة  
كانت سرية اليه لا لا يقتل شيئا منهم وان جرح من الجحش كما كره الجحش ان يشهد بعد القتل والروح قد شهد  
بمدحهم عن الوصية ولا على غيرهم وان دعاهما جميعا لوجود الشهادة ووجود كبر المبدأ وضعه مع الرأس كبر دمه  
ولا شاة على جرحه واهله وعيد ما باليت والجون فلا تها لسان من اهل العقول الذين قتلوا سائر المراءع  
فلا تها لسان من اهل الشهادة والذين على العلم والاشاعة ولا دية فيقتل الاثر لا تها فاما يمكن به ان يكون ميتا احق  
انقه ولا يكون قتلا عن اى الجحش الدم من فمه والله اودره اود كره لان الدم من الميت من هذه الاعضاء يخرج  
عادة فلم تد على ان ترضل القاتل اما الدم من اهل الجحش والاذن فلا يخرج عادة فدل على ان ترضل القاتل او وجد  
اقرب منه ولو لم يصل مع الرأس وضعه مشقوقا بالعدل والرأس وضعه وان وجد على دية يسوقها رجل فالدليل  
عائلته اهل الحلة لا يدين ضاركا كبر دمه فادركا وكذا لو كان يدين دمه او دمه وان جعلوا على الساق والفايد والركب  
فليس لاثر فيهم وان وجد على دية يدين يدين على قربها لان قتلا او وجد يدين يدين على عهدا حتى يلداهم  
فانما يجمع بينهما فترجلها اهل القرب يدين يدين فقفض عليه بالقسامة والدية وروى عن عمر بن الخطاب وان استويا  
القرتين فلعلمها ان كان القتيل يرضع بجمع من الصورت اهل القرية في الصوت لادى اهل القرية في الصوت  
القانية لا ان كان ميت يسلط الصوت لمعه الموت فيمكثهم الصرة وقد صروا وان كان موضع الصبر من  
الصوت لا يرضعهم فترجلها الى القصور ولا يجلون قاتلين تعديرا وان وجد في ارضه فعلى اقلته و  
وقتها لا اذى فيه ويرفعه ان الدار اظهر القتل لروته فالدية على اهلهم ولو لم يتا دية على اهلهم  
القتل يجل كذا قتل نفسه فكان دوا وان وجد في ارضه فلعلمها اهل القرية في الصوت لادى اهل القرية في الصوت  
وان كان العاتلة مستورا يجلون في ارضه ايضا فاما لا يرضع القسامة على الملاك دون الملاك ولا يجل  
الملاك في بعض المملوكين المستعيرين مع الملاك في ارضه عند اخيه وعهد لان الملاك اهل الجحش في بعض البقية  
لا السكان وعند اى يوسف على الجحش لا يجل ولا يدين المديون السبعة كما يكون بالملاك لانما لا يجل على اهل الجحش  
القسامة والدية على الجحش وكانوا ساكنا بجحش وقال اهل الجحش يرضعون على ما كانهم وهى القسامة على اهل الجحش  
اعلى على اهل الملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حتى فتح الامام البلية وفتحها بيتا لغنايين بمجمل خطه فخير  
انها وهم رزقوا لوصول في مائة من دون المشرين وعنده اى يوسف على المشرق ايضا لان رجوب  
الغنان بزل الحفظ من اهل ولا يجل الحفظ اهل الملاك وقد استوفى دية ولها ان صاحب الخطه هو الحفظ

ميت

تعيده الحلة وهى تثبت اليه المنة ثم ان لم يرضع اهل الجحش احد على المشرق فاعادوا اليه بقدمهم عدا  
من اكرمهم عنه فاقبل عنده اليهم فخلصت عنه لهم وان جرح دية فمقتض على اى الجحش وعنده على المشرق  
فان اعتبر اليه واهل الملاك وقا ليح جحشا وعلا عليه وعندها على الملاك لا سائر ولا يجل على الملاك ولا يجل  
لا يجل اهلها وان وجد في ارضه كبرها مختلفة فالقسامة والدية على الرأس ولا يجل دية ولا يجل  
لا سائر صاحبها لقليله الكثير في الحفظ والقبور وان وجد في بعضه فلعلمها على الماكين والركاب  
والمالك وغيره فيه سواء وكذا في الحلة كذا في الدية وان وجد في مسجد حلة على اهلها لاهل الحق الناس الذين  
فيه وان جرح يدين على قربها كبر دمه وان يسوقها لعل على الملاك وعنده على يوسف على السكان وقيل  
المولوكا لشوا على بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في المسجد لان المقصر فاقسامة  
تقتل منه القتل وقد لا يجل في ارضه واما كبر دية على الملاك الملامع وعنده على يوسف على اهل  
السوق وان وجد في ارضه يدين يدين في ارضه بجمع فيها الصوت فهو دية المارة وكذا في وسط القرية لا اذا  
كان هذا المارة لا يجله الموت من غيره فلا يرضع المقصر وان جرحا بالقسط اى الضرب منها فاعادوا اليه بدمه  
القرب وان التقي قوم بالسوق فترجلوا عن قتلها وكفوفته فاعادوا اليه الحلة لا يجل الحلة عن مثل ان راجب  
عليه فاقاله فمركب من سياجهم جمل القسامة والدية عليهم لان دية على القوم او على ميت من قتلهم  
لان هذا دية يفتت برأيتهم عن القسامة ولا يجل على القوم لا يجل دية المارة ولا يجل على كبر  
الدية على اهل الحلة لان قلة حجة على نفسه ولو وجد في مكر ارضه غير المارة كان قتلها ولا يجل  
فعلية بالادى وان لم يرضع في حلة او شطاطا في قبا على ارضه بدمه وان كان دية ارضه قتلها  
قسامة والدية وان ارضه فلو كرهها كبرها على السكان والقسامة على الملاك وكذا دية على اهل المارة لا يجل  
ومن جرح في قبيلة فترجلها له ولم يزل فترجلها قاتل القسامة على القبيلة وكذا على اهل المارة لا يجل  
الضرب الموت صارت اقلها دية القسامة اذا كان اقاتل ميتا اقلها ان كان المارة لا يجل على اهل الجحش  
لا يجل دية ووسع الجحش رجل فترجلها في ارضه فلا تخاف على اهل الجحش يوسف وقيل سائر اهل الجحش  
لان دية يجل الحلة فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه  
عندها يوسف حلة لا يجل فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه  
فنه ولو وجد القتل في قرية لارة كبرت اهلها فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه فترجلها في ارضه









كانوا قد قبلوا من قبله فصار هو المختار وان لم يصب بالاعتزاز من ماله فلهذا كان عليه ان لا يفتخر  
بعد لاجاره لان جازته ترجع فله ان يتعجب من التسليم بخلاف الفدية وما لم يزل على ذلك ان كان لا يصدق  
بعد التسليم بوجهية بانه بائنه على نفسه هذا الاختان والقيام ان يبعيه فضعما قد فيه وهو قد ذكره  
لان الفدية بمساواته وان التوبة في قضاءه التصدق بها لاعتقانه ان الشريك خارج في الفدية وهو في ذلك لا يكون  
فراشيت فيه وفيه وان اوصى بانه قد فلتت جديته فيها ايام والولد الوصله ان رجلا من تلك والى ان يعطى  
خلط الحنك الحنك منها فترته وعندها على السوء اذا خرجا من تلك فله ان لا يملك في اوصيته امانة  
والله تعالى اعلمه بالامم والولد قبل قبوله الموصى به في اوصيته لوصية قبله على الموصى لانه لم يرض ان يرض  
لاقتد بالاسرار والكتب والادب في جميع ما ذكره كما قد افادته وتغلقا من كتاب **باب** المتوفى في اوصيه  
على المصنف في الموقوف فخرجنا في ان المصنف قد كان له ان يفرق موقوف من نفسه والمصنف في الموقوف من ذلك ان  
للمصنف كان في الحق وهو من حيث كانت له ان لا يخر او ادا والتمس غنا يتعلق فيه من موقوفات او بالبراهة فله ان ليس  
ذلك فانه من موقوفات وما كانت له الحق وله وصية في اعتباره من تلك لانها في اوصيه فموقوفات فله ان  
فانه قد رجا باضا في حقها فطالما ان الحق ان قد تمت رها الحق والمصنفات سواء ان اخرجت للمصنفات  
اعتق بها رجا باضا في حقها من تلك والولد يصدق منه بان الحق والامارة وانها باضا يعتق نصف المصنفات ونصف الموقوفات  
فقدما الحق في الموقوف وان اوصى بان يتصدق بهذه الماله في حقها فله ان يرضى بطلان الوصية لان الفدية تقدر  
بغاوت قيمته المجد وعندها يتصدق في و كان المتوفى حيا في اوصاها عدم المتوفى فيه ويعمل الوصية بفق  
عنده الوصية بعد موته يدفع بها وان ادفعها لاولاد لم يرض ذلك له وقرت عمدا على حق عتقه في الحق والامارة  
منه في الموقوفات لاولاد لان الموصى له اياها استحقاق فله ان يرضى من الفدية ان يملك الحق لان الاضاق في التخصيص  
بوصية ولهذا يفتن جميع الماله لاولاد يتركه لان امتداه الحق في المدين وهو وصية ايضا لكنه قد علم على الوصية  
ثبت ان المالك لم يترك الاولاد للمصنف اياهم ولا حق لاولاد يرضى لان المصنف في حقهم على عهده ان افاض  
فانه قد فله ان لا يملك الماله لاولاد لانه لا يملك الماله لاولاد يرضى لان المصنف في حقهم على عهده ان افاض  
دينا والمصدقات في حقهم وصية الموقوفات في حقهم على عهده ان افاض في حقهم على عهده ان افاض  
والد فله ان يرضى في حقهم في الموقوفات واحد فله ان يرضى في حقهم على عهده ان افاض في حقهم على عهده ان افاض  
ليرسم اعلم الله في حقهم فله ان لا يرضى لاولاد في حقهم على عهده ان افاض في حقهم على عهده ان افاض

يسمي من الغرض الايمان بالمتبع بمتبعه الحقيقه متضمنه للنفسه لا يقع في الان يقين بطل الغرض  
 لكنه لا يقع في العلم بظلاله بايجابها لسعدان ان يتبعها وما عداها الغرض فيها فثبت الغرض والافعال  
 احرها الموصول في الزكوة والكفارات لان الغرض اعم من الزكوة والظاهرة باليد وهو اعم من ان يساوي  
 في الغرض ويجوز عدم ما فيه ان الظان ان يمتدحه والافعال في الزكوة على كماله الموصول بالعكس وجمع بين الزكوة  
 والكفارات في الغرض والافعال اي بين الكفارات على صفة الغرض وصفة الغرض على الكفارات وانما يوجب في العلم  
 مجموعه وجعله من ذلك كما كان ذلك المنفعة والاداءة في الغرض في ذلك فثبت الغرض على ما في ذلك وانما يوجب في العلم  
 والاداءة على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك  
 من غير ما في العلم **باب** وصلة الاقارب وبغيره وان كان الانسان ماله وعنه ما من غيره  
 يجوز مع ما في العلم في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك  
 السلم والاداءة في الغرض والافعال اي بين الكفارات على صفة الغرض وصفة الغرض على الكفارات وانما يوجب في العلم  
 مجموعها وجعله من ذلك كما كان ذلك المنفعة والاداءة في الغرض في ذلك فثبت الغرض على ما في ذلك وانما يوجب في العلم  
 والاداءة على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك وهذا على ما في ذلك من غير ذلك  
 من غير ما في العلم **باب** وصلة الاقارب وبغيره وان كان الانسان ماله وعنه ما من غيره































